الأصول المنهجية لإعداد البحوث والرسائل الجامعية

دراسة فى البحث القانوني

دكتور

حمدى رجب عطية

أستاذ القانون الجنائى م

الطبعة الثانية

الأصول المنهجية لإعداد البحوث والرسائل الجامعية

دراسة فى البحث القانوني

الطبعة الثانية

تأليف

دكتور/ حمدى رجب عطية

أستاذ القانون الجنائى م

دار الكتب المصرية

فهرسة أثناء النشر إعداد إدارة الشئون الفنية

عطية ، حمدى رجب.

الأصول المنهجية لإعداد البحوث والرسائل الجامعية: دراسة فى البحث القانونى/

تأليف حمدى رجب عطية. - ط٢. - الجيزة.

حمدى رجب عطية ، ٢٠٠٩.

٢٢٤ ص ؛ ٢٤ سم.

تدمك ٦ ٥٩٢٥ ١٧ ٩٧٧

١- البحوث القانونية

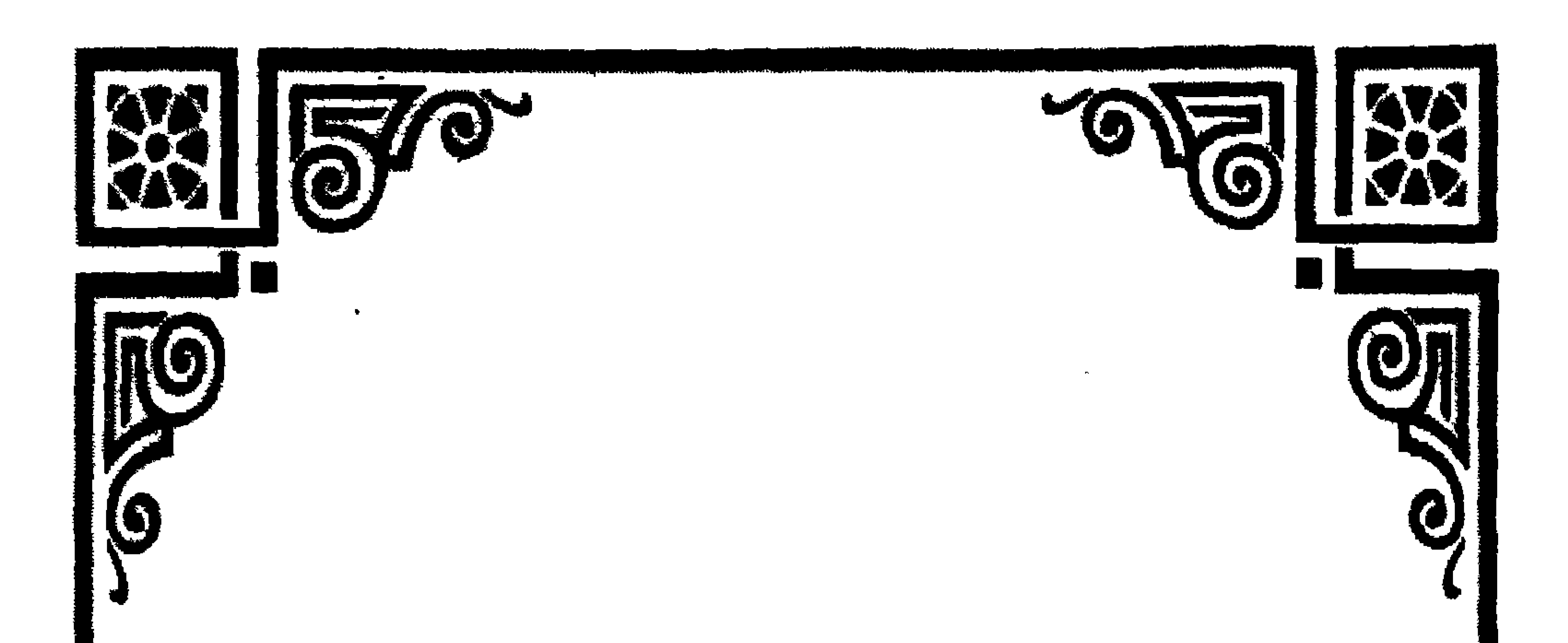
٢- مناهج البحث

٣- الرسائل الجامعية

أ- العنوان ٣٤٠,٠٧

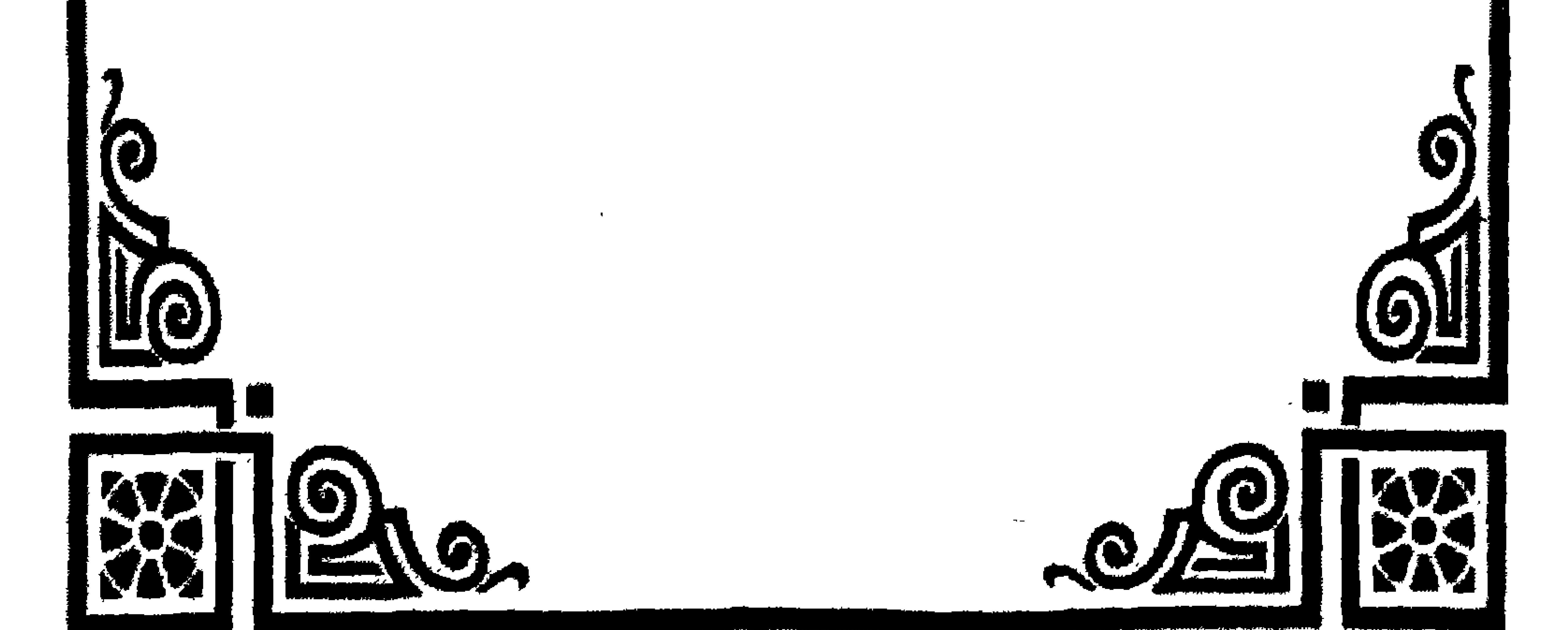
رقم الإيداع ١٥١٩٢ / ٢٠٠٨

الترقيم الدولى ٦- ٥٩٢٥ - ١٧- ٩٧٧



(إقرأ باسم ربك الذي خلق * خلق الإنسان من علق * إقرأ وربك الأكرم * الذي علم بالقلم * علم الإنسان ما لم يعلم)

صدق الله العظيم
سورة العلق الآيات م ١ – ٥



المجتمع الجماهيري مجتمع التألق والإبداع، ولكل فرد فيه حرية التفكير والبحث والابتكار، ويسعى المجتمع الجماهيري دأباً إلى ازدهار العلوم، وارتقاء الفنون والآداب، وضمان انتشارها جماهيرياً منعاً لاحتكارها .

الوثيقة الخضراء الكبرى
لحقوق الإنسان في عصر الجماهير
(١٩)

مقدمـــــــة

يرجع أصل هذا المؤلف إلى مجموعة دروس ألقيتها على طلاب كلية القانون جامعة خليج سرت بالجماهيرية العربية الليبية الشـعبية الاشـتراكية العظمى، فقد كُلفت بتدريس مادة طرق البحث، المقررة على طـلاب السـنة الثانية، وقد قمت بإعادة النظر في هـذه الدراسـة وأدخلـت عليهـا بعـض الموضوعات أثناء تدريسي لمادة مناهج البحث المقررة على طلاب الدراسات العليا لتتلاءم مع مستوى هذه المرحلة من الدراسة الجامعية.

ولا ينكر أحد أهمية دراسة مادة مناهج البحث العلمي التي تعد أساساً لأي عمل علمي، حيث بموجبها يمكن إعمـال الفكـر بـالتفتيش والتقصـي للوصول إلى الحقائق، باتباع أساليب ومناهج علمية محددة، فالوصـول إلـى المادة العلمية ليس بالأمر السهل، والاستفادة من هـذه المـادة لا تتحقـق إلا بالالتزام ببعض القواعد والأصول المحددة سواء ما يتعلق بالتحليل أو التركيب والترتيب والتنظيم المنطقي بهدف الوصول إلى المعرفة المفيدة، والتي هـي عبارة عن مجموعة من المعلومات أو اكتشاف مجهول أو اختراع جديـد أو تكميل نقص أو تصحيح خطأ أو تفصيل مجمل أو تعيين مبهـم .

ولقد حث القرآن الكريم الإنسان على طلب العلم والنظر فـي الكـون والتفكـر والتأمـل ورفـع قـدر العلماء، وذلك من خلال الآيـات الكثيـرة التي وردت في القرآن الكريم، يقول الله تعالى :

(أقرأ باسم ربك الذي خلق * خلق الإنسان مـن علـق * إقـرأ وربك الأكرم * الذي علم بالقلم * علم الإنسان ما لم يعلم)[١].

وقوله تعالى: (وقل رب زدني علما)[٢]

وقولـه تعالى: (أولم ينظروا في ملكـوت السمـوات والأرض وما خلـق الله من شيء)[٣] .

(١) سورة العلق ـ الآيات ١ ـ ٥ .
(٢) سورة طه ـ الآية ١١٤ .
(٣) سورة الأعراف ـ الآية ١٨٥ .

وقوله تعالى : (أفلم ينظروا إلى السماء فوقهم كيف بنيناها وزيناها ومالها من فروج)[٤] .

وقوله تعالى : (قل انظروا ماذا في السموات والأرض)[٥] .

وقوله تعالى : (أفلا ينظرون إلى الإبل كيف خلقت * وإلى السماء كيف رفعت * وإلى الجبال كيف نصبت * وإلى الأرض كيف سطحت)[٦] .

وقوله تعالى: (قل هل يستوي الذين يعلمون والذين لا يعلمون إنما يتذكر أولوا الألباب)[٧] .

وقوله تعالى: (إنما يخشى الله من عباده العلماء)[٨] .

ولقد اهتم بعض انعلماء العرب المعاصرين ببيان قواعد ومناهج البحث العلمي في بعض مجالات العلوم الإنسانية كالتاريخ والجغرافيا والأدب وعلم الاجتماع والفلسفة والتربية والمنطق وعلم النفس وغيرها، بخلاف العلوم القانونية التي لم تلق الاهتمام الكافي من ناحية بيان تلك القواعد والأحكام ومناهج البحث العلمي، وفى الواقع أن البحوث العلمية في المجال القانوني أكثر أهمية لأنها ترمي في العادة إلى الوصول إلى العدالة، ولقد تقدم علم القانون بفضل الأبحاث والدراسات التي قام بها رجال الفقه في مختلف الشرائع، وهو ما نلمسه بوضوح خاصة في الفقه الإسلامي والفقه الروماني .

فمع التطور الاجتماعي والاقتصادي تظهر مشاكل نتيجة تشابك العلاقات الاجتماعية، ومع غياب الحلول تغيب العدالة ويتعثر القاضي في الفصل فى القضايا أمام جمود النصوص القانونية مما يؤدي إلى إعاقة سير العدالة، فالبحوث العلمية في المجال القانوني تنير الطريق للأفراد في المجتمع ويستنير بها المشرع في وضع النصوص، والقضاة فى فهم القاعدة القانونية مما يسهل لهم الفصل في القضايا بسرعة مما يجنبنا الظلم، فكما قيل بأن العدالة البطيئة ظلم .

---

(٤) سورة ق ـ الآية ٦ .
(٥) سورة يونس ـ الآية ١٠١ .
(٦) سورة الغاشية ـ الآيتان ١٧ ـ ٢٠
(٧) سورة الزمر ـ الآية ٩ .
(٨) سورة فاطر ـ الآية ٢٨ .

ونظرا لأن البحوث العلمية بصفة عامة، والبحث القانوني بصفة خاصة لهم الدور الكبير في تقدم المجتمعات فى المجالات المختلفة، لذلك فإنه يجب تدريس مادة طرق البحث أو مناهج البحث فى كليات الحقوق نظري وتطبيقي حتى يتكون لدى الطلاب عقلية باحثة يمكن أن تساعدهم بعد التخرج للعمل فى المجالات القانونية المختلفة وعلى الأخص من يستكمل منهم دراسته الجامعية بالالتحاق بالدراسات العليا، حيث تدرس مادة مناهج البحث أو قاعة البحث – حسب التسمية التي تطلق عليها – فى مرحلة الدراسات العليا كمادة أساسية إلزامية بمرحلة الدراسة التحضيرية، وذلك بطريقة أعمق وأشمل لإعداد الطالب إعدادا جيدا لاستقبال مرحلة إعداد رسالة الماجستير ومن بعدها رسالة الدكتوراه ٠

وقد حاولنا في هذا المؤلف أن نبين أسس قواعد البحث العلمي بصفة عامة والبحث في العلوم القانونية بصفة خاصة وقسمناه إلى سبعة فصول على ترتيب معين راعينا أن يكون الترتيب متفقاً مع الخطوات والمراحل التي يمر بها الباحث عند إعداد البحث العلمي على النحو التالي :

الفصل الأول : ماهية البحث العلمي وأنواعه ٠

الفصل الثاني : مناهج البحث العلمي ومفترضاته ٠

الفصل الثالث : اختيار موضوع البحث وإعداد الخطة ٠

الفصل الرابع : جمع المصادر والمراجع وتدوينها ٠

الفصل الخامس: جمع المادة العلمية وتدوينها ٠

الفصل السادس: صياغة البحث ٠

الفصل السابع : هيئة البحث وطباعته ومناقشته ٠

الفصل الأول

ماهية البحث العلمي وأنواعه

تمهيـــــد وتقسيم:

إن البحث العلمي له أهميته وأصوله وقواعده وغايته، وتتنوع البحوث العلمية وتتعدد، وسنتناول في البداية لتحديد المقصود بالعلم، ثم نعرض لماهية البحث العلمي موضوع الدراسة، وأهميته، ثم نبين أنواعه وذلك من خلال ثلاث مباحث :

المبحث الأول : المقصود بالعلـــــــــــــــم .

المبحث الثاني : ماهية البحث العلمي وأهميته .

المبحث الثالث : أنواع البحث العلمـــــــــي .

المبحث الأول

المقصود بالعلم

تعريف العلم:

رغم أن العلم كلمة شائعة واستعملت قديما وحديثا إلا أنها كلمة يكتنفها الغموض، فقد عرفت قديما بأنها تنافي الجهل، ومع اتساع دائرة المعارف وانتشار العلوم اتسع مدلول العلم كونها تعني مجموعة المعارف المؤيدة بالدلائل الحسية، هذا وقد عرف العلم تعريفات عديدة أهمهما(٩):

عرف العلم بأنه " جسد منظم من المعرفة " ، وعرفه أكسفورد بأنه "ذلك الفرع من الدراسة الذي يتعلق بجسد مترابط من الحقائق الثابتة المنصفة، والتي تحكمها قوانين عادية وتحتوى على طرق ومناهج موثوق بها لاكتشاف الحقائق الجديدة في نطاق هذه الدراسة"، وعرفه البعض بأنه" البحث الكفء الذي يستند إلى منهج علمي"، وعرف أيضا بأنه "المعرفة المنسقة التي تنشأ عن الملاحظة والدراسة والتجريب والتي تتم بغرض تحديد طبيعة أو أسس وأصول ما تم دراسته " .

كما عرف العلم بأنه " نشاط يهدف إلى زيادة قدرة الإنسان على السيطرة على الطبيعة" (١٠) .

وعليه فالعلم عمل منظم يهدف إلى الوصول إلى المعرفة، معرفة القوانين أو المبادئ التي تحكم العلاقة بين الظواهر، ولذلك يتطلب للقول بوجود علم توافر شروط ثلاثة(١١):

١- وجود طائفة متميزة من الظواهر يتخذها العلم موضوعا للدراسة والبحث.

٢- خضوع هذه المجموعة من الظواهر لمنهج البحث العلمي .

٣- الوصول إلى مجموعة القوانين العلمية .

---

(٩) يراجع هذه التعريفات، د. حسين عبدالحميد رشوان، د. غازي عناية، مناهج البحث دراسة في مناهج العلوم، ١٩٩٧، ص٥ وما بعدها .

(١٠) د. دوقان عبيدات، د. عبدالرحمن عدس، د. كايد عبدالحق، البحث العلمي، مفهومه . أدواته . أساليبه، دار محدلاوى، عمان – الأردن، ص١٦ .

(١١) د. حسين عبدالحميد رشوان، د. غازي عناية، المرجع السابق، ص ٧ .

مفهوم المعرفة وأنواعها:

تعد المعرفة المدخل الأول للعلم، فلا علم بدون معرفة، والمعرفة أوسع وأشمل من العلم، فالمعرفة تعني إحاطة العلم بالشيء •

والمعرفة قد تكون علمية، وقد تكون غير علمية، فالمعرفة تكون علمية في حالة استخدام أسلوب البحث العلمي للوصول إليها، وبالتالي يمكن الكشف عن الحقائق ووضع قواعد عامة لها •

أما المعرفة غير العلمية فهي التي لا يستخدم في الوصول إليها أسلوب البحث العلمي وبالتالي عدم إمكانية وضع قواعد عامة أو قوانين لها، فمن يشاهد سقوط المطر دون أن يحاول التعرف على أسباب هذه الظاهرة والربط بينها وبين ظواهر أخرى، وبالتالي التعرف على وقت سقوطها فلن تكون المعرفة علمية، والعكس صحيح •

هذا وقد تطورت المعرفة حيث بدأت بالمعرفة الحسية بالاعتماد على الحواس، ثم إلى المعرفة غير الحسية بالتأمل والتفكير لتفسير الظواهر عبر الاستنباط والقياس المنطقي حتى أمكن الوصول إلى المعرفة التجريبية التي تقوم على الملاحظة المنظمة والمقصودة بوضع الفروض والتأكد من صحتها والوصول إلى القوانين التي تحكم الظاهرة، كل ذلك باتباع قواعد معينة للوصول إلى المعرفة العلمية •

* * * * *

المبحث الثاني

ماهية البحث العلمي وأهميته

أولا - ماهية البحث العلمي :

إن مدلول البحث العلمي يتكون من كلمتين هما : البحث، والعلمي، وتعني كلمة **البحث** لغويا الطلب والتفتيش والتقصي لحقيقة من الحقائق أو أمر من الأمور، أما كلمة **العلمي** فهي كلمة منسوبة إلى العلم، والعلم يعني الإحاطة والإلمام بالحقائق وكل ما يتصل بها .

والعلم يختلف عن **المعرفة**، فإذا كان العلم يعني الإلمام بالحقائق الكلية والمركبة، فإن المعرفة تعني الإلمام بالحقائق الجزئية البسيطة، وإذا كان البحث العلمي يقوم على طلب وتقصي المعرفة والوصول إليها فهو أيضا يتناول العلوم في مجموعها كعلم الكلام وعلم النحو وعلم الآثار وعلم الإجرام والعلوم القانونية... إلخ، ويكون ذلك بالاستناد إلى أساليب ومناهج في تقصي الحقائق والمعرفة .

وعليه عرف البحث العلمي بأنه " التقصي المنظم وباتباع أساليب ومناهج علمية محددة للحقائق العلمية بقصد التأكد من صحتها أو تعديلها أو إضافة الجديد لها"[١٢] .

ونظرا لأن البحث العلمي يهدف إلى البحث عن الحقيقة بمحاولة معرفة حقائق لم تكن معروفة من قبل، أو استكمال لنقص في بعض الحقائق المعروفة، أو الإجابة على تساؤل يحتاج إلى مجهود منظم بالاستعانة بطرق معينة للوصول إلى نتائج معينة، لذلك عرف البحث العلمي بأنه " نتاج مجهود منظم في التحليل والتدقيق والعرض، بهدف الإجابة على تساؤل أو مجموعة من التساؤلات باتباع طرق وأساليب ومناهج خاضعة لقوانين وضعية أو تجريبية واستخدام مراجع ووسائل مناسدة موثوق بها"[١٣] .

ونظرا لتعدد مجالات البحث العلمي واختلاف تخصصاته، فقد عرف بأنه " الدراسة والتفحص والتقصي والتمعن الدقيق الناقد والمنظم للمشاكل والظواهر والموضوعات التي تبرز وتؤرق وتحير الأفراد ومجتمعاتهم

---

(١٢) د . غازي حسين عناية، إعداد البحث العلمي، مؤسسة شباب الجامعة ١٩٨٥، ص١٢ .

(١٣) د . فتوح عبدالله الشاذلي، دليل الطالب لإعداد الأبحاث والرسائل، الطبعة الأولى، دار المطبوعات الجامعية، ١٩٩٢، ص٤٢ .

ومؤسساتهم بغرض إيجاد الحلول لها ومعالجتها وإزالة الغموض عنها أو حسم الخلاف فيها[١٤] .

هذا وقد قيل عن البحث العلمي بأنه "محاولة لاكتشاف المعرفة والتنقيب عنها وتنميتها وفحصها وتحقيقها بتقص دقيق ونقد عميق، ثم عرضها عرضا مكتملا بذكاء وإدراك كي تسير في ركب الحضارة العالمية وتساهم فيه مساهمة إنسانية حية شاملة"[١٥] .

كما عرف البحث العلمي بأنه إعمال الفكر وبذل الجهد الذهني المنظم حول مجموعة من المسائل أو القضايا، بالتفتيش والتقصي عن المبادئ أو العلاقات التي تربط بينها، وصولا إلى الحقيقة التي يبنى عليها أفضل الحلول لها[١٦] .

ومن المتفق عليه أنه يجب أن يكون الباحث موضوعيا عند قيامه بالبحث عن الحقيقة أيا كانت هذه الحقيقة وأن يعلنها حتى ولو لم توافق ميوله وأهواءه، وعليه أن يختار الموضوع الذي يقبل الإثبات أو المعارضة لا الموضوع الذي ينوي تأييده أو معارضته، فالمادة العلمية هي التي يجب أن تقود الباحث إلى النتيجة التي يجب ألا تكون في ذهنه من بداية البحث، مثال ذلك أن يكون في ذهنه قبل إجراء البحث أن ظاهرة إجرام الأحداث ترجع إلى عوامل داخلية أكثر من غيرها، ولكن المادة التي توصل إليها الباحث قد بينت أن ظاهرة إجرام الأحداث ترجع إلى الظروف أو العوامل الخارجية البيئية أكثر من غيرها، فيجب على الباحث أن يسلم بما أوصلته إليه المادة العلمية مادام أنه توصل إليها بعد تحقيق ودراسة جادة .

مما تقدم يمكن تعريف البحث العلمي بأنه الدراسة الموضوعية المنظمة، بإعمال الفكر لتقصي الحقائق العلمية باتباع أساليب ومناهج علمية محددة، بقصد الوصول إلى حقائق جديدة، أو تصحيح أو تعديل لحقائق موجودة .

والبحث العلمي القانوني كأي بحث علمي يستخدم أسلوب البحث العلمي للوصول إلى القواعد العامة المجردة التي تنظم السلوك الاجتماعي، فالقانون

---

(١٤) د . خليفة شحاتة الباح، طرق البحث العلمي، في التربية البدنية، منشورات جامعة قار يونس – بنغازي، ١٩٩٢م .

(١٥) د . ثريا عبدالفتاح ملحس، منهج البحوث العلمية للطلاب الجامعيين، دار الكتاب اللبناني، الطبعة الرابعة، ١٩٨٧، ص٤٣ .

(١٦) د . أحمد عبدالكريم سلامة، الأصول المنهجية لإعداد البحوث العلمية، الطبعة الأولى ١٩٩٧، ص١٤ .

علم يعالج مشاكل اجتماعية أو اقتصادية أو أوضاعا سياسية، حيث يستند المشرع إلى هذه الأبحاث في صياغة القاعدة القانونية، ويفيد القضاة عند الفصل في المنازعات والمشاكل التي تعرض عليهم وهو ما سنعرض له بشيء من التفصيل عند التعرض للبحوث القانونية .

ثانيا - أهمية البحث العلمي وغايته :

إن الغاية الأساسية من البحث العلمي هي تكوين المعرفة من خلال التفكير العلمي، فالمعرفة هي مجموعة المعلومات التي يسفر عنها البحث العلمي، وتتضح أهمية البحث العلمي في الآتي :

١ - الكشف عن الحقائق بهدف الاستفادة منها وتطوير الواقع والاستفادة من كل جديد .

٢ - ينمي روح الاستنتاج العقلي لدى الباحث ويرفع قدراته على ربط الأشياء بعضها بعضاً، وتنمية روح الابتكار والإبداع لديه، وتكوين الشخصية العلمية القادرة على النقد الحر والمنطق السليم المنظم .

٣ - رفع كفاءة الباحث على حسن التعبير عن الفكر الذاتي وأفكار الغير بأسلوب منظم وصحيح .

٤ - أن البحث العلمي يجعل الباحث يمارس بعض الحقوق والحريات الدستورية العامة، كحق التعبير عن الرأي، وحق الحصول على المعلومات والبيانات .

٥ - للبحث العلمي أهميته أيضا في الميادين العلمية، حيث يفيد المجتمع في الميادين التجريبية، والاقتصادية، والاجتماعية، والقانونية، خاصة إدا توافرت الإمكانيات اللازمة لجعل نتائج البحث حيز التنفيذ .

٦ - وللبحث أهميته في المراحل الدراسية المختلفة على النحو التالي :

أ - يشجع الطالب على التردد على المكتبات وعلى البحث باحثا عن الحقيقة .

ب - تعويد الطالب على التفكير الحر والنقد البناء .

ج - الرفع من قدرات الطالب ومهاراته في اختيار الحقائق والأفكار المتعلقة بموضوع معين .

د – يرفع من قدرات الطالب وتدريبه على حسن التعبير عن أفكاره وأفكار الآخرين بطريقة منظمة، وتعويده على الأمانة والدقة في نقل أفكار الآخرين •

هـ– كما أن تكليف الطالب في المرحلة الجامعية بكتابة أبحاث يساعده على استكمال الموضوعات التي لم يتناولها الأستاذ في المادة الدراسية بتوسع •

و – تدريب الطالب على كيفية استخدام المكتبة بتعريفه للتصنيف المتبع بها والفهارس والمراجع ومصادر المعلومات العامة أو المتخصصة •

ز – كما أن تكليف الطالب بأبحاث في المراحل الجامعية يستطيع أن يواصل دراسته العليا بغير عناء، كما تزيد فرص إسهامه بطريقة إيجابية(١٧) •

*****

(١٧) د • فتوح عبدالله الشاذلي، المرجع السابق ص ٤٩ وما بعدها •

المبحث الثالث

أنواع البحث العلمـــــي

تقسيم:

تتنوع البحوث العلمية بحسب طابعها، ومجالها، وحجم المعلومات المتــوفرة، والمنهج المتبع فيه، ومدى استقلالية القائم بها على النحو التالي :

أولا - البحث العلمي من حيث الطابع العام :

تنقسم البحوث العلمية من ناحية طابعها العام أو الغرض منها إلى نوعين :

النوع الأول : البحث العلمي النظري :

الغرض من البحث العلمي النظري هو الوصول إلى المعرفة من أجل المعرفة فقط، حيث يهدف الباحث إلى الإحاطة بالحقيقة العلمية وتحصيلها دون النظر إلى التطبيقات العلمية لها، ويتناول البحث العلمي في العادة ميــادين العلــوم الإنسانية كالفلسفة وعلم الكلام واللغة والنحو والأدب والتــاريخ والجغرافيــا والاجتماع والدين ... الخ ٠

إن إجراء دراسة حول حياة أديب أو رئيس دولة أو قائد أو فيلسوف لا تقدم لنا فائدة تطبيقية وإنما تقدم فائدة أدبية أو تاريخية نظرية فقط، فغــرض الباحث يتركز في إشباع غريزة حب الاستطلاع والطموح العلمي ٠

النوع الثاني : البحث العلمي التطبيقي :

يهدف البحث العلمي التطبيقي إلى الوصول للمعرفة تحقيقا وابتكارا للوصول إلى حل معين للمشاكل والقضايا التي يعاني منها ويهتم بها المجتمـــع، فعــن طريقه يمكن تسخير المكتشفات والمبتكرات العلمية الحديثة والتــي يــتمخض عنها البحث العلمي لحل مشكلات الإنتاج والمخترعات والمبتكرات بمضاعفة الإنتاج بأقل نفقات وتكاليف ٠

وتتطرق الأبحاث العلمية التطبيقية عادة لمجــالات العلــوم الطبيعيــة، والحيوية، والعلوم الأساسية، كعلم الرياضة والهندسة والكيمياء ... الخ، وتجد هذه البحوث مجالا في العلوم الاجتماعية كعلم القانون والاجتمــاع والــنفس، فالأبحاث التي تجرى حول تأثير العوامل البيئية والاقتصادية على الجريمــة

يمكن الاستفادة من نتائجها بتحسين ورفع مستوى المعيشة لدى المجتمعات التي ينتشر فيها نوع معين من الجرائم[١٨] .

وعليه إذ كان البحث العلمي النظري يهدف إلى الوصول إلى المعرفة من أجل المعرفة بخلاف البحث العلمي التطبيقي الذي يهدف إلى الوصول إلى المعرفة تحقيقا وابتكارا للوصول إلى حل معين لمشاكل تهم المجتمع، فإنه يجب ألا نفصل فصلا تاما بين نوعي البحوث النظرية والتطبيقية، حيث يرتبطان فيما بينهما، فلا يحقق البحث التطبيقي فوائده إلا إذا استند إلى البحث العلمي النظري، كذلك فإن البحوث العلمية النظرية تعتمد إلى حد كبير على الأجهزة والمعدات الإلكترونية في تحقيق أغراضها، فكما قيل أن التقدم التكنولوجي ما هو إلا ثمرة بحوث نظرية سبقته[١٩] .

ثانيا - البحث العلمي من حيث الحقل العلمي :

يمكن تقسيم البحوث العلمية من حيث المجال أو الحقل العلمي إلى بحوث قانونية، وبحوث أدبية، وبحوث تربوية، وبحوث بيولوجية، وسنعرض لها باختصار عارضين بشيء من التفصيل للبحوث القانونية .

١ - **البحوث القانونية** : وهي التي تنصب في العادة على حل إحدى المشكلات القانونية في أي فرع من فروع القانون بقصد الوصول إلى تصور حل مقبول ومناسب لها سواء في مجال القانون الجنائي أو المدني أو الدولي أو الدستوري أو التجاري ... الخ، كالبحوث التي تدور حول المسئولية الجنائية للطفل، أو المسئولية الجنائية عن تلوث البيئة، أو المسئولية الجنائية والمدنية للطبيب، أو الحماية الجنائية لبرامج الحاسب الآلي، أو تنازع القوانين في مجال نقل التكنولوجيا، أو التعويض عن إنهاء عقد العمل ... الخ .

والقانون علم يهدف إلى وضع القواعد العامة المجردة المنظمة للسلوك الاجتماعي والمحددة للجزاء الذي يحكم به القضاء والذي ينفذ بالسلطة الجبرية . فكل علم يعد فرع من فروع المعرفة المنظمة لاكتشاف الحقائق والقواعد والربط بينها وذلك باستخدام المنهج العلمي بهدف الوصول إلى القوانين التي تحكم الظاهرة .

ويعالج القانون مشاكل اجتماعية واقتصادية وأوضاع سياسية ... الخ، وذلك بوضع القواعد العامة المجردة التي تحكم هذه المشاكل، وللوصول إلى

---

(١٨) د . أحمد عبدالكريم سلامة، المرجع السابق ص٢٥ .

(١٩) غازي حسين عناية، المرجع السابق ص٢٠ .

هذه القواعد لابد من استخدام أسلوب البحث العلمي، وعدم استناد هذه القواعد على أسلوب البحث العلمي يترتب عليه ظهور مشاكل عديدة عند التطبيق، وعليه فإن البحث العلمي يفيد المشرع عند وضع القوانين .

كما أن البحث العلمي في المجال القانوني يفيد القضاة عند الفصل في المنازعات والمشاكل التي تعرض عليهم، فالبحث يمكن القضاة من الإحاطة والإلمام الكامل بأبعاد المشاكل التي تعرض عليهم وآراء الفقهاء بشأنها واختيار النصوص التي تعالجها .

كما تفيد الأبحاث القانونية رجال الإدارة والعاملون في المجالات القانونية المختلفة حيث تساعدهم في الإحاطة بالقاعدة القانونية وأحوال تطبيقها، فإذا كان القانون يمنح الزوجة العاملة إجازة رعاية طفل لمدة سنتين لكل حالة وضع ولثلاث مرات، فعند قيام رجل الإدارة بمنح هذه الإجازة تثار أمامه تساؤلات عديدة أهمها، ما هو عمر الطفل الذي تمنح الأم الإجازة من أجله؟ وهل رعاية الأم للطفل يكون داخل الوطن أم يجوز منحها للرعاية خارج الوطن كمن ترعى طفلها وهي مرافقة لزوجها أثناء سفره للخارج؟ وهل يلزم لتجديد إجازة رعاية الطفل أن تقوم الأم باستلام العمل ثم تمنح إجازة أخرى؟ ... الخ، وقد لا تسعف النصوص القانونية رجل الإدارة في الإجابة على هذه التساؤلات وغيرها، إذ ليس أمام رجل الإدارة سوى الرجوع لأسلوب البحث القانوني للإجابة عليها[٢٠] .

٢ – **البحوث النفسية والتربوية** : وهي التي تنصب على سلوك الكائن الحي بقصد تفسيره والتنبؤ بحدوثه في ظروف معينة، وكيفية تطبيق قواعد علم النفس على مختلف المجالات كعلم النفس التربوي والاجتماعي والبيئي ... الخ .

٣ – **البحوث الأدبية** : والتي تنصب في العادة على موضوعات تتعلق بالشعر والقصة والرواية والنحو والصرف والبلاغة ... الخ .

٤ – **البحوث الطبية** : والتي تنصب في العادة على موضوعات طبية بغرض الوصول إلى أفضل علاج وإجراء التجارب المختلفة لخدمة البشرية كالتلقيح الصناعي ونقل الأعضاء البشرية واستنساخ الكائنات الحية وراثيا ... الخ .

---

(٢٠) د. زين بدر فراج، أصول البحث القانوني، دار النهضة العربية، ١٩٩٣، ص٢٦ وما بعدها .

٥ – **البحوث في العلوم الشرعية** : والتي تنصب على الشريعة الإسلامية وقد تكون مقارنة بالقوانين الوضعية .

ثالثا – البحث العلمي من حيث حجم المعلومات المتوفرة(٢١) :

تتنوع البحوث العلمية أيضا بحسب قدر المادة العلمية المتوفرة لمعالجة البحث على النحو التالي :

١ – **البحوث الاستطلاعية** : وهي التي تتصف موضوعاتها بالجدة حيث تطرق ميدانا جديدا لم يسبق لأحد طرقه، وبالتالي فمادته العلمية تتصف بالندرة حيث أن المعلومات قليلة وتحتاج بالتالي إلى مجهود مضاعف من الباحث، ومن هذه البحوث المتعلقة باستنساخ الكائنات الحية وراثيا فهي تثير كثيرا من المشاكل سواء في النواحي العلمية أو الاجتماعية والقانونية والشرعية، ويواجه الباحث صعوبات في جمع المعلومات المتوفرة والكافية لاستكمال البحث، ومنها أيضا البحوث في مجال الحاسوب خاصة القانونية منها .

٢ – **البحوث الوصفية** : تعتمد هذه البحوث على التشخيص والوصف للمعلومات التي يتحصل عليها الباحث من مصادرة المختلفة، حيث تقوم على الوصف ولا تخضع للتجربة .

٣ – **البحوث التجريبية** : تقوم هذه البحوث على التجربة، حيث يقوم الباحث بتجربة المعلومات التي جمعها للتأكد من صحة بعض الفروض العلمية مع قيامه باختبار صحتها .

رابعا – البحث العلمي من حيث المنهج المتبع :

يمكن تقسيم البحث العلمي بحسب المنهج المتبع في البحث، فهناك البحث الاستقرائي، والبحث الاستنباطي(٢٢) :

١ – **البحث الاستقرائي** : يعني بالاستقراء الانتقال من الجزئيات إلى الكليات، والبحث الذي يعتمد على المنهج الاستقرائي يربط بين حقائق جزئية معينة للوصول إلى حقيقة عامة أو القانون الذي يحكم الظاهرة .

يقوم الباحث في البحث الاستقرائي باستخلاص الحقائق الجزئية لظاهرة أو مجموعة من الظواهر وتحديد خصائصها وصفاتها، ثم يضع الفروض في

---

(٢١) يراجع في ذلك د. زين بدر فراج، المرجع السابق، ص٢٣ وما بعدها .

(٢٢) المرجع السابق، ص٢٤ .

محاولة لتفسير الظاهرة، ويتحقق من صحة هذه الفروض، والفرض الذي يثبت صحته يمكن اعتباره قاعدة عامة أو قانون .

٢ - **البحث الاستنباطي** : يعني الاستنباط الانتقال من الحقائق الكلية إلى الحقائق الجزئية، حيث يبدأ الباحث في البحث الاستنباطي من العام ليصل إلى معرفة الخاص .

وتقوم البحوث في العلوم الرياضية على اتباع المنهج الاستنباطي، وتقوم البحوث في العلوم الطبيعية على اتباع المنهج الاستقرائي، إلا أن هذا لا يمنع استخدام المنهجين الاستنباطي والاستقرائي في كل العلوم فيبدأ الباحث بالمنهج الاستقرائي وينتهي بالمنهج الاستنباطي .

خامسا - البحث العلمي من حيث استقلالية القائم به :

تتنوع البحوث العلمية من ناحية استقلالية القائم بها إلى نوعين(٢٣) : البحوث الحرة، والبحوث الموجهة :

١ - **البحوث الحرة** : وهي الأعمال العلمية التي يقوم بها الباحث معتمدا على نفسه في حدود قدراته وخبراته السابقة وما تتطلبه حاجاته وميوله دون الاعتماد على توجيه خارجي، حيث تنبع فكرة البحث من ذات الباحث، فيختار موضوع البحث ويفكر فيه ويحدد أبعاده ويتخير منهج البحث فيه حسب قدراته وما تتطلبه حاجاته وميوله .

فالبحث العلمي الحر يفترض أن يكون للباحث خبرات سابقة في مجال البحث العلمي وتكون لديه الحرية التي تخوله تحديد نقطة البداية واختيار الطريق الذي يوصله إلى نهاية بحثه .

كما يفترض في الأبحاث العلمية الحرة عدم وجود مشرف أو موجه للباحث في بحثه، والغرض الأساسي في مثل هذه الأبحاث قد يكون تحقيق ذات الباحث في رغبة الوصول إلى نتائج معينة بخصوص حل إشكالية معينة، وقد يكون غرضها الاشتراك في إحدى الندوات أو المؤتمرات العلمية التي تعقد لبحث إشكالية معينة، وقد يكون غرضها الحصول على ترقية معينة كالأبحاث التي يقوم بها أعضاء هيئة التدريس بالجامعات وذلك بعد الحصول على درجة الدكتوراه .

---

(٢٣) د . أحمد عبدا لكريم سلامة ، المرجع السابق ص ٥٧ .

٢ – **البحوث الموجهة** : تتم البحوث الموجهة عادة في إطار جهات أكاديمية كالمعاهد والجامعات بغية الحصول على درجة علمية معينة كالليسانس أو البكالوريوس، أو الماجستير، أو الدكتوراه، ويبدو دور المشرف بالنسبة لهذا النوع من الأبحاث والذي يكون في العادة من أعضاء هيئة التدريس، ويمكن تقسيم هذا النوع من الأبحاث إلى : البحث الصفي أو التدريبي، وبحث الماجستير، وبحث الدكتوراه، ويطلق على النوعين الأخيرين رسائل، وسنعرض كل نوع من هذه الأنواع بشيء من التفصيل :

أ – البحث الصفي أو التدريبي :

ويقصد به البحث الذي يقرر على الطلاب أثناء سنوات الدراسة في الجامعات أو المعاهد العليا سواء في التخصصات العلمية أو الأدبية ٠

والهدف من تكليف الطالب الجامعي بإعداد بحث هو تدريبه على ذلك لتنمية مواهبه وتوسيع مداركه وتنظيم أفكاره وإمكانية التعبير عما يدور في ذهنه من أفكار حيث لا يطلب منه في العادة إجراء تقصي أو وصف ظاهرة أو مشكلة معينة أو جمع حقائق أو معلومات أو طرح حلول، فيكفي تدريب الطالب على فن البحث وكيفية إعداد البحوث العلمية من حيث اختيار موضوع البحث، وتحديد عنوانه بطريقة صحيحة، والعناصر الأساسية لخطة البحث، وكيفية حصر المصادر والمراجع التي تخدم بحثه وكيفية الحصول على المعلومات من خلال الفهرس وتدريبه على الاستخدام السليم للمكتبة والكتاب، وكيفية الاقتباس، وكيفية التعامل مع الأستاذ المشرف ٠

ونظرا لأن البحث الصفي أو التدريبي لا يشترط فيه المثالية .. لذا فإن القيمة العلمية للبحث تتمثل في قدرة الطالب على إتباع القواعد والإجراءات والخطوات المطلوبة في البحث العلمي، إلا أن ذلك لا يعني أن الأبحاث التدريبية أو الوصفية لا تأتي بنتائج أو معارف علمية جديدة بل إن بعض البحوث قد تجئ ببعض النتائج المفيدة والمعارف الجديدة ويمكن الاستفادة منها وذلك يرجع إلى جدية الطالب وحرصه على أز يظهر بحثه في شكل جدي وبفضل توجيه الأستاذ المشرف .

ومن المتفق عليه أن البحث التدريبي أو الصفي يتميز بصفحاته المحدودة، وقد يكلف به الطالب من قبل الأستاذ بطريقة غير إلزامية، ولكن الغالب أن هذه البحوث تكون إلزامية حيث تنص عليها اللوائح الداخلية للكليات النظرية لاسيما كليات التجارة والعلوم والآداب والحقوق ٠

وقد أضيفت مادة طرق البحث على طلاب السنة الثانية بكلية القانون جامعة التحدي – خليج سرت بالجماهيرية الليبية، لتدرس كمادة أساسية مع بداية العام الجامعي ٢٠٠٠ – ٢٠٠١م والتي شرفت بتدريسها لهم حيث كان يكلف كل طالب بإعداد بحث صفي تطبيقا وتدريبا لما تم دراسته في هذه المادة.

وفي كلية الحقوق جامعة القاهرة أضيفت مواد التدريب القانوني لتدرس خلال السنوات الأخيرة ومن بين هذه المواد التدريبية إعداد البحوث القانونية والمقررة على طلاب السنة الثانية بالكلية لتدريبهم على كيفية إعداد البحوث القانونية، وتضاف درجة هذه المادة إلى المجموع الكلي، والحضور لدراسة هذه المادة إلزامي، حيث يجوز لمجلس الكلية أن يقرر حرمان الطالب من التقدم للامتحان في جميع المواد إذا قلت نسبة مواظبته على الدراسة عن ٧٥ % ما لم يقدم عذرا يقبله مجلس الكلية .

كما يكلف طالب الدراسات العليا في كافة الجامعات بضرورة إعداد بحث تطبيقي لما يدرسه في مادة إعداد البحث العلمي مع اختلاف مسميات هذه المادة كما هو متبع بالدراسات العليا بكلية القانون جامعة التحدي بخليج سرت بالجماهيرية الليبية، حيث يكلف الطالب في المرحلة التحضيرية بإعداد بحث في إحدى المواد المقررة تحت إشراف أحد الأساتذة، على أن يقدم البحث قبل بداية الامتحان التحريري، وتتم مناقشته بعد نهايتها مباشرة، وتكون الدرجة القصوى للبحث مائة درجة ولا يعتبر الطالب ناجحا إلا إذا تحصل على ٦٥% من الدرجات .

وتعد قاعة البحث من المواد الأساسية التي تدرس في جميع دبلومات الدراسات العليا بكلية الحقوق جامعة القاهرة، حيث يقوم مجلس الكلية بترتيب قاعة البحث في مادة أو أكثر تكون مدتها ساعة واحدة أسبوعيا في أحد مقررات الدراسة في كل دبلوم، وعلى الطالب الاشتراك في قاعة البحث ويعطى عن أعماله في قاعة البحث تقديرا يضم إلى تقديراته في الامتحانات التحريرية والشفوية ويتكون من المجموع التقدير العام للطالب، ولمجلس الكلية أن يقرر حرمان الطالب من التقدم للامتحان إذا قدر أن مواظبته على البحث غير مرضية .

ب – بحث الماجستير :

يعد بحث الماجستير أعلى درجة من البحث الصفي من حيث التخصص حيث يشترط لإعداده حصول الباحث على شهادة الدراسة الجامعية وهي

البكالوريوس أو الليسانس بالنسبة للدراسات النظرية الأدبية، وأن يكون حاصلا على أحد دبلومات الدراسات العليا أو على دبلوم التخصص كما هو متبع بكلية الحقوق جامعة القاهرة، وكلية القانون جامعة التحدي – سرت ٠

وبحث الماجستير يعد بحثا تخصصيا معمقا بخلاف البحث الصفي إذ يجب إتباع الأصول العلمية البحثية بدقة بقصد الوصول إلى معارف علمية جديدة، حيث أنه يعد امتحاناً لذكاء الباحث ومواهبه واستعداده وقدرته على مواصلة البحث والتأليف، لذلك تشترط بعض الجامعات لتسجيل بحث الماجستير حصول الطالب الجامعي على تقدير جيد أو جيد جدا في الشهادة الجامعية ٠

ونظرا لأن تنظيم بحث الماجستير يعد بحثا تخصصيا إبداعيا ويتطلب مجهودا كبيرا فإن قانون تنظيم الجامعات يشترط في العادة في بعض الدول وقتاً زمنياً معيناً لإنجاز البحث في خلاله وإلا سقط تسجيل رسالة الماجستير كما هو متبع بكلية الحقوق جامعة القاهرة حيث يسقط التسجيل بعد مضي ثلاث سنوات من تاريخ تسجيلها إلا إذا رأى مجلس الكلية الإبقاء على التسجيل لمدة يحددها بناءً على تقرير المشرف بعد أخذ رأي مجلس القسم المختص بشرط ألا تجاوز هذه المدة سنتين ٠

وفي كلية القانون جامعة خليج سرت بالجماهيرية العربية الليبية الشعبية الاشتراكية العظمى، فإن أدنى مدة إعداد رسالة الماجستير سنة ونصف وأقصاها سنتين تبدأ من تاريخ اعتماد اللجنة الشعبية للكلية لموضوع الرسالة، مع جواز منح الطالب مدة إضافية لا تزيد عن ستة أشهر بالشروط التي حددتها لائحة الدراسات العليا بها ٠

وعلى أي حال فإن بحث الماجستير يكون أكبر في عدد صفحاته من البحث الصفي ويتراوح عدد صفحاته بين ١٥٠ إلى ٣٠٠ صفحة(٢٤) ٠

ج – بحث الدكتوراه :

يعد بحث الدكتوراه أعلى بحث تخصصي حيث يأتي على قمة البحوث العلمية، وغرضه إضافة الجديد والأكثر عمقا وأصالة في ميدان العلوم وبالتالي يكون له أثره الواضح في إثراء المكتبة بالأفكار الجديدة، نظرا لأنه يقوم على الإبداع والأعمال الإنشائية البارزة وإضافة الجديد إلى المعارف

(٢٤) د ٠ فتوح عبدالله الشاذلي، المرجع السابق ص ١١٣ ٠

والعلوم، حيث يجب أن يبدأ الباحث في بحث الدكتوراه من حيث ما انتهي إليه غيره .

ويقاس بحث الدكتوراه بعدة أمور أهمها مقدار ما يضيفه إلى المعرفة العلمية والإنسانية، أو مقدار ما تحقق من تأهيل وتكوين الشخصية العلمية الجادة للباحث على نحو يجعله يخرج أعمالا علمية رفيعة دون أن يحتاج إلى من يشرف عليه ويوجهه، ومنها الوثوق به كباحث متخصص يتحمل مسئولية الإسهام في التقدم العلمي[٢٥] .

وعدد صفحات بحث الدكتوراه في القانون يتراوح بين ثلاثمائة وستمائة صفحة من الحجم المعروف في الرسائل[٢٦]، والاتجاه الحديث في الجامعات هو التقليل في عدد صفحات بحث الماجستير والدكتوراه بحيث يصل عدد صفحات بحث الماجستير إلى مائة وخمسين، والدكتوراه إلى ثلاثمائة[٢٧] .

فلا يجب أن يكون التنافس بين الطلاب على حجم البحث وكمه بقدر ما يكون التنافس على عمق البحث وابتكاره، إذ يجب أن يكون الباحث لديه القدرة على حسن انتقاء المعلومات والاختيار بينها واختصار ما يلزمه منها، فلا يجب وضع كل المعلومات في صلب البحث بحيث يظهر البحث محشوا بمعلومات غير مفيدة وقد لا تتصل بموضوع البحث اتصالا مفيدا، فإذا كانت هناك معلومات غير ضرورية وإنما هي معلومات توضيحية فيجب وضعها في هوامش البحث .

وفي العادة فإن الأبحاث التي تعالج مشاكل علمية أو نظريات رياضية تكون صغيرة في الحجم نسبيا بخلاف الرسائل في الموضوعات الأدبية أو الاجتماعية أو القانونية أو السياسية حيث تكون أكبر في عدد الصفحات .

سادسا - أنواع أخرى من البحوث :

هناك بعض الكتابات التي تتخذ من مناهج البحث العلمي أساسا في إنجازها مما يقربها من البحوث العلمية وإن لم تكن بذاتها بحوثا بالمعنى الفني وهي :

---

(٢٥) د . أحمد عبدالكريم سلامة، المرجع السابق ص٣١ .
(٢٦) د . فتوح عبدالله الشاذلي، المرجع السابق ص ١١٣ .
(٢٧) د . غازي حسين عناية، المرجع السابق ص ٢٣ .

١ - **التقريـــر** : لا يعد التقرير من البحوث العلمية الحقيقية نظرا لخلوه من الأصالة والاستقلالية في مادته حيث ينعدم المجهود الفكري للشـخص المعـد للتقرير في اختيار موضوع التقرير ودراسته واقتراح الحلول .

فالتقرير يقتصر دور كاتبه على تجميع وعرض لمعلومات وبيانـات أو وقائع معينة أو مناقشات أعمال مـؤتمر علمـي أو دبلوماسـي، وإيضـاح للتوصيات، وإن كان يمكن للكاتب أن يتبع بعض أصول البحث العلمـي فـي إعداد التقرير بأن يعد مقدمة، وتحديد هدف لإعداد التقرير، وترتيب توصيات المؤتمر أو الندوة العلمية، وإعداد خاتمة(٢٨) .

٢ - **المقالـــة** : غرض المقالة في العادة عـرض معلومـات سـابقة ولا تضيف شيئا إلى المعرفة الإنسانية، ولا يلتزم الكاتب بقواعد وإجراءات إعداد البحوث العلمية وبالتالي فهي لا تعد بحثا علميا بمعنى الكلمة، حيث لا يقـدم الكاتب جديدا في موضوعها، وإن كانت المقالة لا تقدم جديـدا إلا أن كاتبهـا يدون ملاحظات، ويضع استفسارات، ويعرض تحليلات شخصـية بأسـلوب يجذب القارئ ويشوقه إلى معرفة رأي الكاتب واستنتاجاته المبنية في الغالـب على ملاحظات مطلقة وغير محددة، لذلك فالمقالة تتسم بالسـمة الشخصـية لكاتبها دون أن تأتي بجديد بخلاف البحوث العلمية الأخرى .

وهناك بعض المقالات لا سيما التي تتناول موضوعات علمية وأكاديمية والتي يكون كاتبها من الأكاديميين المتخصصين قد تجئ في هيئة بحث قصير أو موجز يهتم كاتبها باتباع منهج البحث العلمي وأصوله فيعـرض مشـكلة جديدة تشغل اهتمامـا عامـا ويقتـرح حلـولا تأصـيلية تثـري المعرفـة العلمية(٢٩) ... فالمقالات ذات الطابع العلمي هي ورقات بحثية تتسـم بطـابع تخصصي، كتلك التي تنشر بالمجلات العلمية التخصصية كـالمجلات التـي تصدر عن كليات الحقوق أو القانون أو مراكز البحث القانوني المختلفـة(٣٠)، وتخضع هذه المقالات عادة للتحكيم العلمي من قبل المتخصصين وهـم فـي العادة من أساتذة الجامعات، وصفحات هذه الأوراق البحثية محدودة في خمسة وعشرون صفحة تقريب فقد تقل أو تزيد عن ذلك بقليل .

---

(٢٨) د . أحمد عبدالكريم سلامة، المرجع السابق ص ٣٢ .

(٢٩) المرجع السابق ص ٣٣ .

(٣٠) يراجع هذه المجلات والدوريات بالملحق رقم ٢ فى نهاية هذا المؤلف، ويراجع للمؤلـف ورقات بحثية قانونية عديدة نشرت في مجلات متخصصة مثل "الإتلاف العمدي للأموال= =المعلوماتية للحاسوب في التشريع الليبي والمصري والفرنسي"، مجلـة الجديـد للعلـوم الإنسانية، تصدر عن المركز القومي للبحوث والدراسات العلمية، العدد السابع، ٢٠٠١ .

وهناك مقالات لا تكتسب الوصف العلمي ولكن لا تخلوا من فائدة عليمة كالمقالات التي تنشر في الصحف والمجلات العامة غير المتخصصة حيث يمكن للباحث أن يخرج منها بفكرة تفيده في بحثه(٣١) ٠

أوجه المقارنة بين البحث العلمي والتقرير والمقالة والكتاب :

توجد أوجه اتفاق وأوجه اختلاف بين البحث العلمي، والتقرير، والمقالة،والكتاب على النحو التالي :

١ – البحث العلمي والتقرير :

التقرير العلمي هو عرض كتابي منهجي مركز لموضوع معين يقدمه فرد أو جماعة بعد بحث واستقصاء، كما أنه وسيلة من وسائل الاتصال وأداة من أدوات المتابعة والرقابة والتقييم والتقويم(٣٢) ٠

فالتقرير ما هو إلا عرض لمجموعة من المعلومات التي يعرفها أو يطلع عليها القارئ فهي لا تحتاج إلى تنقيب عنها أو فحص أو تحقيق أو تقص دقيق، كما أنها لا تحتاج إلى إبداع من الكاتب بخلاف البحث العلمي ٠

بالإضافة إلى أن التقرير يكون أقل من البحث في عدد الصفحات، ولا يحتاج إلى وقت طويل في إنجازه على خلاف البحث العلمي، كما أن الغرض من التقرير جمع حقائق معينة أو توصيات محددة كالتوصيات التي تقرها المؤتمرات والندوات العلمية ٠

٢ – البحث العلمي والمقالة :

المقالة تعد مجرد تعبير عن رأي الكاتب، حيث يقوم بتدوين ملاحظات، ويضع استفسارات، ويعرض تحليلات شخصية بأسلوب شيق، فهي تتسم بالسمة الشخصية حيث تبرز فيها شخصية الكاتب وتجذب القارئ رغبة منه في معرفة رأي الكاتب في الموضوع المعروض، بخلاف البحث العلمي حيث تنتفي السمة الشخصية ويهدف فقط إلى توضيح المشكلة العلمية بأسلوب يتسم بالموضوعية مع تأصيل المعارف الجديدة ٠

---

(٣١) يراجع للمؤلف مقاله عن الاستنساخ، صحيفة الجماهيرية والتي تنشر بالجماهيرية الليبية الموافق ١٩٩٦/٣/٢٩، ومقالة عن المحكمة الجنائية الدولية، صحيفة التحدي – نصف شهرية – تصدرها جامعة التحدي – سرت، بالجماهيرية الليبية، العدد الثالث، السبت ٢٠٠٤/٣/١٣، عمود رقم (١) ص٥ ٠

(٣٢) د ٠ محمد مصطفي بن الحاج، كتابة التقرير العلمي، مطابع عصر الجماهير، الخمس – ليبيا ص١٣ ٠

والمقالة لا تعد بحثا بمعنى الكلمة حيث أنها لا تضيف شيئا جديدا إلى المعرفة الإنسانية، كما أن كاتب المقالة غير مقيد بقواعد البحث العلمي من حيث التقسيمات الشكلية ووضع خطة، فالمقالة لا يحتاج كاتبها إلى وضع مقدمة أو تقسيم إلى أبواب وفصول وخاتمة وفهرس، على خلاف البحث العلمي الذي يجب أن يضيف الجديد دائما وضرورة اتباع منهج معين مع الالتزام بقواعد البحث العلمي، باستثناء المقالات ذات الطابع العلمي التخصصي سابق الإشارة إليها .

٣ - البحث غير الأكاديمي :

البحث العلمي هو الذي يجب أن يتبع فيه أساليب ومناهج محددة بقصد الوصول إلى الحقائق وهو الذي يتبع عادة في البحوث الأكاديمية بالجامعات والمعاهد، إلا أن هناك بحوث أو تقارير غير أكاديمية وهي تختلف في أهدافها حسب الحالة، ونخص منها بحوث قطاع الأعمال، والتي تقدم للإدارة خاصة الإدارة العليا، وهي تختلف عن البحوث الأكاديمية في منهج العرض وأسلوبه، ولا تتبع غير الحدود الدنيا لقواعد وأصول البحث العلمي، فالجهة الإدارية التي يقدم إليها البحث يتركز محور اهتمامها بالحلول أو التوصيات المقترحة التي توصل إليها المكلف بالبحث أو التقرير، فمشكلة البحث عادة ما تكون الإدارة على دراية كافية بالمشكلة التي يعالجها البحث حيث تتعايش معها وكل ما تريده من الباحث هو تقديم الحلول للمشكلة بصرف النظر عن مدى اتباعه لقواعد وأصول البحث العلمي الشكلية أو الموضوعية، حيث لا تهتم الإدارة بهذه الأمور البحثية فليس لدى المسئول الإداري وقت لقراءة التفاصيل، فقط وإنما يهتم بالنتائج العلمية المبررة للبحث(٣٣) .

---

(٣٣) د. محمد عفيفي حمودة، البحث العلمي، أصول وقواعد البحث وكتابة التقارير والبحوث، الطبعة الثانية، ١٩٩٣، ص١١٦، ١١٧ .

٤- البحث العلمي والكتاب :

البحث العلمي والكتاب يتفقان في جوانب، وفي الوقت نفسه يختلفان في جوانب أخرى، حيث توجد فوارق بينهما كثيـــرة تفـــوق أوجـــه الاتفـــاق .. وسنعرض لأوجه الاتفاق وأوجه الاختلاف بينهما على النحو التالي[٣٤] :

أولا : جوانب الاتفاق :

١ - يتفق البحث العلمي مع الكتاب[٣٥] من حيث الهيكل التنظيمي العام، حيث يشتركان في التقسيمات الرئيسية كالغلاف، وصفحة المحتويـــات، والمقدمـــة، والتقسيمات المتعلقة بالأبواب والفصول والمباحـــث وعناوينهـــا، والخاتمـــة، والمراجع، والفهرس •

٢ - يتفق البحث العلمي والكتاب أيضا في الترتيـــب والتنظـــيم والمســـافات والخط والهوامـــش والحواشي والإشارة إلـــى المنقـــولات والمصـــادر فـــي الهوامش •

ثانيا : جوانب الاختـــلاف :

١ - البحث أو الرسالة تعالج مشكلة أو موضوعاً ذات أبعاد محـــددة ويلتـــزم الباحث بتأصيل هذه المشكلة ليحدد أبعادها وعناصرها وأغراضها، هذا فـــي حين أن الكتاب قد يبحث في موضوع أو مشكلة أبعادها غير محددة، أو يبحث في عدة موضوعات أو مشكلات أبعادها غير محددة ولا علاقة بينها •

٢ - البحث أو الرسالة تعتمد على الأسلوب العلمي بسرده الأدلـــة والأمثلـــة والتجارب والبراهين مدعمة بالبيانات والأرقام الإحصائية والتي مـــن شـــأنها تدعيم البحث وآراء الباحث، أما الكتاب فلا يحتاج إلى ذلك إلا بالقدر الـــلازم لتوضيح الأفكار والمعلومات الواردة به •

٣ - أن البحث يقوم على قواعد منهجية محددة على الباحث الالتزام بها فـــي بحثه محاولا بأفكاره وآرائه الوصول إلى ذهن القارئ ليوضحها له أو يقنعه، إذ على الباحث أن يبدأ بالمقدمات ثم الوصول إلى جوهر المشكلة موضـــوع البحث بأقل الألفاظ وبأكثرها دلالة على المعنى المراد، فالرسالة تتأصل فيهـــا

---

(٣٤) يراجـــع في ذلك د • غازي حسين عناية، المرجع السابق ص ٨٩ وما بعدها •
(٣٥) يستوي أن يكون الكتاب من الكتب المنهجية أو من الكتب المرجعية •

مسئولية الباحث العلمية على أساس أنها رسالته وأنها أفكاره واستنتاجاته، بخلاف مؤلف الكتاب فمسئوليته محددة جدا نظرا لأنه في العادة لا يدافع عن قضيته ولا يتبنى فكرة وإنما يعرض معلومات وحقائق للتذكير بها .

٤ – إن البحث العلمي يعتمد على الأسلوب الأكاديمي الصرف مع البعد عن المحسنات البديعية والإثارة والشوق والاجتذاب إذ على الباحث الالتزام فقط بالقواعد المنهجية في اللغة والدلالات اللفظية والتعبيرات التي تقرب المعنى إلى ذهن القارئ، هذا على عكس الكتاب حيث يتقيد المؤلف بأسلوب المحسنات البديعية والاصطلاحات الفنية والعلمية وبأسلوب مثير شيق وجذاب.

٥ – البحث العلمي يعتمد على أسلوب الاعتدال في التعبير بين الإسهاب والإيجاز مع استبعاد أسلوب التكرار في الألفاظ والإسهاب في التعبير والاستدلال والشرح والتفصيل واستبعاد الدخول في بديهيات أساسية معروفة للقارئ، وأيضا على الباحث أن يبعد عن أسلوب الاختصار، هذا بخلاف مؤلف الكتاب الذي يستخدم الاقتصاد أو الإسهاب حسب مقتضيات الحال وله أن يستخدم البديهيات الضرورية لاستيعاب المادة العلمية واستخدام التكرار إذا تطلب الأمر ذلك .

٦ – البحث العلمي يوجه في العادة إلى لجنة معينة قد تكون لجنة مناقشة رسالة الماجستير أو الدكتوراه أو للجنة تقييم البحث لنشره في إحدى الدوريات العلمية، وهي لجان على مستوى عالٍ من التحصيل والمستوى العلمي الرفيع، لذلك على الباحث أن ينهج في بحثه أسلوباً منهجياً له قواعده وتقاليده في إعداد مشكلة البحث من حيث الأسلوب والتعبير والبرهنة والدلالة والاستنتاجات أو المحتوى والإخراج، هذا على عكس الكتاب الذي يكون موجها إلى عامة القراء .

٧ – أن البحث العلمي يقتضي الاتصال المباشر والمتواصل بالجامعة أو الكلية المسجل فيها البحث وبالأستاذ المشرف أو بالنسبة للعلماء المتخصصين، على عكس الكتاب حيث لا يقتضي بالضرورة الاتصال بين المؤلف والأستاذ أو المفكرين اللهم إلا للاستفادة أو لاقتضاء الضرورة .

٨ – أن البحث العلمي وخاصة رسالة الدكتوراه والماجستير تكون مقيدة بالوقت سواء بالبداية وهو تاريخ موافقة مجلس الكلية على الخطة أو وقت

الانتهاء منها وهي المدة التي تحددها الكلية والتي تتراوح عادة ما بين سنتين وست سنوات، بخلاف الكتاب، فالمؤلف ليس مقيدا في إعداده بمدة محددة أي أن إنجازه متوقف على ظروف المؤلف الشخصية والعلمية والمالية ٠

*****

الفصل الثاني
مناهج البحث العلمي ومفترضاته

تمهيـــد وتقسيم:

عند كتابة البحث العلمي يلزم أن يتبـــع الباحـــث الأصـــول المنهجيـــة المعروفة حتى يبنى البحث على أساس من المنطق العلمي، بالإضـــافة إلـــى ضرورة توافر عدة مفترضات لإعداد البحث العلمي، وهذا ما سنتعرض لـــه من خلال المبحثين التاليين :

المبحث الأول : مناهج البحث العلمـــــي.

المبحث الثاني : مفترضات البحث العلمي.

المبحث الأول
مناهج البحث العلمي

تقسيم:

إن دراسة مناهج البحث العلمي يتطلب التعريف بماهية المناهج أولا، ثم لأنواع المناهج وذلك من خلال المطلبين التاليين:

المطلب الأول
تعريـف المناهـج

تعريف:

المنهج العلمي ما هو إلا امتداد للعمليات العقلية التي نستخدمها كل يوم في العديد من المواقف، فإذا أردنا أن نطرق مكانا ما، فإنه يجب أن نحدد من أين نبدأ، وإلى أين نتجه، ثم نبدأ بالتحرك (تجربة)، فالمناهج وليدة المنطـق وجزءا من أجزاءه وميدانا أساسيا من ميادينه، والمنطق هو علـم القـوانين الضرورية للفكر، والذي يميز بين علم مناهج البحث والمنطق أن علم المناهج تطبيق للمنطق، واستعمال المنطق في مناهج البحث يـؤدي إلـى الحقيقـة، والحقيقة هي الرأي الأخير موضع اتفاق كل الباحثين، ويقوم المنهج الديكارتي على البدء بالأفكار الواضحة والتدرج إلى أعقدها من خلال أربع قواعد:

القاعدة الأولى : وهي قاعدة الوضوح (اليقين): فالقاعـدة أو الفكـرة أو القضية أو الحقيقة هي التي تكون واضحة ومتميزة وليست موضع شك •

القاعدة الثانية: وهي قاعدة التحليـل، أي تقسيـم المشكلة إلى أبسـط أجزائها •

القاعدة الثالثة: وهي قاعدة التركيب، وهي عملية عقلية للتأكد من صحة نتائج التحليل •

القاعدة الرابعة: وهي قاعدة الإحصاء، إذ بالإحصاء الكامل والمراجعـة الشاملة لجزئيات المسألة يمكن التأكد من عدم نسيان شيء •

فقد يدراك الباحث أن العلاقة بين (أ) و(ب) هي العلاقة نفسها بين (ب) و(جـ) ولكن قد لا يدرك بسهولة العلاقة نفسها بين (أ) و(جـ) .

ويعيب هذه الطريقة أنه لا يمكن استعمالها في كل الحالات لاكتشاف الحقائق إذ لا توجد طريقة محددة، حيث تختلف العلوم في مادة البحث، فعلم الفلك يختلف عن علم الإحياء عن علم الفيزياء، وهكذا .

ورغم اختلاف طريقة البحث بحسب اختلاف مادة البحث إلا أن هذا الاختلاف لا يمنع من أن كل العلوم تلتقي في أسس عامة مشتركة بين العلوم وبالتالي يمكن من هنا أن نطلق على كلمة منهج بأنه علم[٣٦] .

المقصود بمناهج البحث العلمي:

المناهج جمع منهج، والمنهج في اللغة من الفعل نهج، وينتهج نهجا، ونهج الطريق أي بينه وسلكه، ونهج نهج فلان أي سلك مسلكه، والمنهاج الطريق الواضح والخطة المرسومة[٣٧] .

ومناهج البحث العلمي ما هي إلا مجموعة من المبادئ العامة والطرق التي يستخدمها الباحث لفهم الظاهرة موضوع الدراسة، وعرف المنهج بأنه الطريق المنظم الذي يسلكه العقل والتفكير الإنساني في دراسة مشكلة أو موضوع في مجالات العلوم عموما بقصد الوصول إلى الهدف المرسوم، سواء تمثل في التعرف على المبادئ والقواعد التي تحكم الظواهر والقضايا العامة، أو في إيجاد حل لما تفرزه تلك الأخيرة من مشكلات[٣٨] .

وعليه فالمنهج يجيب على سؤال مؤداه كيف يمكن حل مشكلة البحث والكشف عن الحقيقة والوصول إلى قضايا يقينية؟ ويطبق مناهج البحث العلمي في مجالات العلوم المختلفة بغض النظر عن اختلاف موضوعاتها.

وعليه يمكن حل مشكلة البحث والكشف عن الحقيقة عن طريق اتباع مجموعة من الخطوات المنظمة والعمليات العقلية الواعية والمبادئ العامة والطرق الفعلية التي يستخدمها الباحث. ويطبق المنهج العلمي في مجالات العلوم المختلفة مع اختلاف موضوعاتها حيث يمكن استعمال المنهج التجريبي

---

(٣٦) يراجع ما تقدم، د. حسين عبدالحميد رشوان، د. غازي عناية، المرجع السابق، ص١٣٣ وما بعدها .

(٣٧) المعجم الوجيز، مجمع اللغة العربية، القاهرة ١٩٩٣، ص٦٣٦، لسان العرب المحيط، للعلامة ابن منظور – المجلد الثالث بيروت، ص٧٢٧ .

(٣٨) د . أحمد عبدالكريم سلامة، المرجع السابق ص ٣٤ .

في الطبيعيات والمنهج الاستنباطي في الرياضيات والمنهج الارتدادي في التاريخ[٣٩] .

ويختلف المنهج عن أداة البحث، فإذا كان المنهج يهدف إلى الكشف عن الحقيقة فإن الأداة هي الوسيلة التي يلجأ إليها الباحث لاستخدامها في الحصول على المعلومات والبيانات التي توصل للكشف عن الحقيقة، فلكل باحث أن يستخدم الأسلوب الذي يمكنه من الإجابة على السؤال الذي مؤداه بماذا سوف يحل مشكلة البحث؟ فمثلا المقابلة مع المبحوثين تكون بطريقة شخصية وإعداد الأسئلة مسبقا ويوجهها بنفسه أم يرسلها عن طريق البريد[٤٠] .

ولقد قامت مناهج العلوم المختلفة قديما بتفسير الظواهر باستخدام طرق ارتجالية أو على التأمل والخيال أو تفسيرها عند الآلهة أو من يمثلونهم على وجه الأرض من علماء وكهنة وحكام، ويرجع الحكم على الأمور إلى الخبرة الشخصية أو خبرات الغير، وكان يستعمل القياس المنطقي للكشف عن القوانين، فإذا قلنا أن كل إنسان حيوان وكل حيوان فان، فإن كل إنسان فان[٤١] .

هذا وقد تقدمت مناهج البحث مع تقدم العلوم والفنون في القرون الأخيرة، حيث اعتمدت المناهج على مشاهدة ما يجرى في الطبيعة من أحداث وما يعتريها من تغيرات للكشف عن القوانين التي تفسرها الظاهرة حيث تم الاستغناء عما كان معروفاً بالمسلمات وأحلوا محلها الأسلوب الاستقرائي .

وفي العصر الحديث اهتم علماء العلوم الاجتماعية بالمناهج حتى يمكن الوصول إلى النظرية العلمية التي تتسم بالتعميم تجنبا للانحياز الشخصي للباحث أو لثقافة المجتمع الذي يعيش فيه .

---

(٣٩) د. حسين عبدالحميد رشوان، د. غازي عناية، المرجع السابق، ص١٣٦ .

(٤٠) د . محمد محمود الجوهري وآخرين، ميادين علم الاجتماع، القاهرة، دار المعارف، الطبعة الثالثة ١٩٧٩، ص٦٠، د. حسين عبدالحميد رشوان، د. غازي عناية، المرجع السابق، ص١٣٧ .

(٤١) د. حسين عبدالحميد رشوان، د. غازي عناية، المرجع السابق، ص١٣٧ .

المطلب الثاني

أنواع مناهج البحث العلمي

تمهيد وتقسيم:

تتعدد مناهج البحث العلمي، فهناك المنهج التاريخي، والمنهج التجريبي، والمنهج المقارن، والمنهج الاستقرائي، والمنهج الاستنباطي، والمنهج الإحصائي، ومنهج بحث الحالة [٤٢]، وعلى الباحث أن يختار المنهج الذي يتفق مع طبيعة المشكلة التي يريد معالجتها .. وسنعرض توضيحاً لكل منهج من هذه المناهج من خلال الفروع التالية:

الفرع الأول

المنهج التاريخي

مفهوم المنهج التاريخي:

المنهج التاريخي كما عرفه المؤرخ الإنجليزي كولنجوود (Collingwood) إعادة التفكير في الماضي وكتابة الأحداث التاريخية بوعي، إنه تاريخ الفكر البشري واكتشافات الباحثين والعلماء، فالتاريخ لا يدرس سوى أفعال الناس وتجاربهم في الماضي وما يترتب عليه من آثار نفسية وحضارية ومادية فهو علم نقد وتحقيق لا علم تجربة واختبار، ويستند المنهج التاريخي على الوثائق التي يفحصها المؤرخ ناقدا وحاكما [٤٣] .

أهمية الدراسات التاريخية:

من المقرر أن البحث العلمي لا يكتمل نطاقه إلا بالوقوف على حقائق التاريخ البعيد، فتاريخ الإنسانية يربط الماضي بالحاضر والمستقبل فملاحظة الماضي تساعد على فهم الحاضر وهذا يساعد على الوصول إلى المبادئ والقوانين العامة المتصلة بظاهرة من الظواهر، ومن المعروف أن البحوث القانونية تطلب عرضاً تاريخياً للموضوع محل الدراسة .

---

(٤٢) لقد اختلف الرأي حول مناهج البحث العلمي فاعتبروا بعضها مجرد أساليب للبحث، راجع د. دوقان عبيدات وآخرين، المرجع السابق، ص ١٦٣ .

(٤٣) Jaques Barzun & Henry F.Graff, the Modern Resear cher, New York Hacourt Brace Jovanovich Third Edition 1971, P.124.

وعليه فإن البحث التاريخي هو التنقيب والتمعن والتفحص في الماضي، وإعادة صياغة الخبرات البشرية الماضية بطريقة صـــادقة ونزيهـــة وأمينـــة وموضوعية منظمة والاستفادة منها قدر الإمكان في صنع المستقبل أي تفادي خطأ الماضي ٠

والمنهج التاريخي لا يستعمل في العلوم الإنسانية فقط بل يستعمل فـــي كل العلوم، فالأطباء يستخدمون المنهج التاريخي في علاج مرضـــاهم، فـــإلى جانب الكشف على المريض فإنه يجب على الطبيب أن يستفسر عن تـــاريخ حياته الصحية والأمراض التي أصابته من قبل بل والأمراض التي أصـــابت آباءه، كما أن المحامين والقضاة دائما يلجئون إلى السوابق القضائية وهذا مـــا يستخدمه أيضا الاقتصاديون والرياضيون والعسكريون ... وهكذا ٠

ويساعد المنهج التاريخي الباحث في التمييز بين ثلاثة أنواع من الـــنظم القانونية وهي[٤٤] :

١ – النظم القانونية العتيقة البائدة : كنظام الرق، ونظام القضـــاء الخـــاص، وغيرها من النظم التي كانت تعرف في فروع القوانين المختلفة إلا أن هـــذه النظم قد لا تلقى الاهتمام لانعدام تأثيرها لأن الاحتياجـــات الاجتماعيـــة قـــد تجاوزتها ٠

٢ – النظم القانونية المناسبة : وهي التي توجـــد عنـــدما تـــتلاءم وتتناســـق الحاجات الاجتماعية مع سائر المبادئ والقيم العليا للجماعة ٠

٣ – النظم القانونية المتقدمة : وهي التي تعتبر أكثر تطورا وإلماما بالظروف الاقتصادية والاجتماعية والسياسية ٠

وعليه فإن المنهج التاريخي يساهم إلى جانب المناهج الأخرى على فهم مشكلة ثبات القانون أو تغيره والتدليل على أن الكثير من القواعد القانونية التي تولد في الوقت التي تفقد فيه القواعد القانونية القائمة فعاليتها وتأثيرها ٠

وفي مجال دراسات علم الإجرام فقد استعمل الباحثون العديد من أساليب البحث في مجال علم الإجرام وذلك لاستخلاص الدوافع التـــي أدت بمجـــرم معين إلى ارتكاب جريمة معينة، ومن هذه الأساليب أسلوب دراسة تاريخ حياة المجرم، حيث يقوم الباحث بدراسة ماضي المجرم وحاضره وآمال مســـتقبله، بالإضافة إلى دراسة الظروف التي أحاطت تكوينه وقت الحمل، بالإضافة إلى

---

(٤٤) د ٠ أحمد عبدالكريم سلامة، المرجع السابق ص ٤١ ٠

دراسة ظروف أسرة المجرم من حيث عادات وتقاليد والديه وأجداده والأمراض التي أصابتهم[٤٥] ٠

مصادر المعلومات في البحث التاريخي:

من أهم المصادر التي تستخدم في البحث التاريخي السجلات والوثائق المكتوبة منها والشفوية حيث يدرس الوثائق والملفات والإحصاءات والقوانين التي سادت في فترة زمنية معينة ٠

كما أن الآثار تعد من المصادر الهامة للبحث التاريخي، كالمباني القديمة، والملابس، والأدوات القديمة والتي يمكن أن تكشف للباحث عن مظاهر الحياة في حقبة زمنية معينة ٠

كما تعتبر الصحف والمجلات وشهود العيان، والمذكرات والسيرة الذاتية، والدراسات السابقة، والكتابات الأدبية والأعمال الفنية المختلفة كالرسم والنحت والتمثيل والغناء، من مصادر المعلومات في البحث التاريخي ٠

*****

---

(٤٥) د ٠ فوزية عبدا لستار، مبادئ علم الإجرام وعلم العقاب، الطبعة الخامسة، دار النهضة العربية، ١٩٨٥، ص ٢٨، ٢٩ ٠

الفرع الثاني

المنهج التجريبي

التجربة والملاحظة:

يعد العلم التجريبي من العلوم الحديثة نسبيا بالمقارنة مثلا بالعلوم الدينية حيث أن الإنسان كان لديه اعتقادات دينية وعرف العبادة منذ زمن بعيد، كما أن العلوم الطبيعية ظهرت قبل ظهور العلوم التجريبية (٤٦)، وقد ساعدت العلوم التجريبية في تطور العلوم الطبيعية وكانت وراء رقيها وتقدمها في الوقت الحاضر ۰

وقد قطع اليونانيون والمصريون الأشوريون شوطا لا بأس به في العلوم الطبيعية ولكنهم لم يستعملوا العلوم التجريبية، لأنها لم تكن معروفة بالشكل التي هي عليها الآن، فقد انصب اهتمامهم على العلوم الاستنباطية وحدها كالرياضة، والمنطق، دون حاجة إلى الطبيعة الواقعة أو إجراء التجارب العلمية ۰

والتجربة هي ملاحظة الظواهر بعد تعديلها، أي التحكم في الظروف والشروط عن طريق بعض الظروف المصطنعة، أي أن التجربة تلزم تدخل من الإنسان، حيث أنه ينتج الظاهرة بشروط حددها مسبقا وبالتالي يستطيع تكرارها في أي وقت، فمن يلاحظ البرق في الطبيعة لا يستطيع أن يراه في الوقت الذي يريده، لأن هذه الملاحظة عابرة، بخلاف الملاحظة الناتجة عن التجربة فيمكن أن يكرر الظاهرة ويلاحظها في أي وقت يريده، كمن يحدث شرارا كهربائي في المعمل ويلاحظ أنه يستطيع هنا أن يكرر الظاهرة ۰

وعليه فإن التجربة تختلف عن الملاحظة العابرة أو الطارئة من نواحي عديدة:

١- تمكن التجربة المجرب من إعادة خلق الظاهرة لملاحظتها بدقة قبل تعميم نتائجه بخلاف الملاحظة۰

٢- تمكن التجربة المجرب من التحكم في زمان حدوث الظاهرة ومكانها بخلاف الملاحظة الطارئة ۰

---

(٤٦) يراجع المنهج التجريبي بالتفصيل د. حسين عبدالحميد رشوان، د. غازي عناية، المرجع السابق، ص١٥٧، ١٥٨ ۰

٣- تمكن التجربة المجرب من التأكد من صحة النتائج وتقديم الدلائل على صحتها، بخلاف الملاحظة الطارئة حيث يصعب تقديم الدلائل على صحتها ·

٤- تمكن التجربة المجرب من التحكم في تغيير الظروف وتنوعها تغييرا منتظما بالزيادة أو النقصان لتأكيد النتائج ·

٥- تمكن التجربة المجرب من التحليل والعزل وضبط المكونات وبالتالي التمكن من الوقوف على خواص كل عنصر على حده فالتجربة تبين مثلا أن الماء يتكون من عنصرين: أكسجين + هيدروجين ولكل منها تركيب في الماء ·

وعليه يمكن القول بأن التجربة تعد هامة بل وجوهرية للعلم، إذ بالتجربة يمكن الوصول إلى القوانين العامة من خلال النتائج التي يتم التوصل إليها عن طريق التجربة والتي يمكن تعميمها، وبالتجربة يمكن تطوير القوانين والنظريات ·

استخدام المنهج التجريبي:

لقد استخدم المنهج التجريبي في العلوم المختلفة الطبيعية منها والاجتماعية، ولكن كان استخدامه في العلوم الطبيعية أكثر من غيره من العلوم، أما استخدامه في العلوم الاجتماعية فهو محدود وهو ما سنعرض له ·

أولا – استخدام المنهج التجريبي في العلوم الطبيعية:

لقد استخدم المنهج التجريبي بحسب الأصل في العلوم الطبيعية، حيث يمكن التحكم في الظواهر وبالتالي التحكم في النتائج، وعليه فالتجربة ممكنة بشأن العلوم الطبيعية، فالمنهج التجريبي هو المنهج الأساسي للعلوم الطبيعية، وقد سبق القول بأن المنهج التجريبي هو الذي ساعد على رقي وتقدم العلوم الطبيعية ·

ونظرا لاختلاف العلوم الطبيعية عن العلوم الاجتماعية ووجود فوارق جوهرية بينها لذلك فإن استخدام المنهج التجريبي في العلوم الاجتماعية يواجه الكثير من الصعوبات ويتأكد ذلك من الآتي:

١- أن كثيرا من المصطلحات في العلوم الاجتماعية يكتنفها الغموض والاضطراب كمفهوم النظام والطبقة والنسق ...الخ، هذا بخلاف العلوم الطبيعية فإن لغتها تمتاز بالموضوعية والتجريد ولا يوجد تعارض في

وجهات النظر بين علماء الطبيعة أو الكيمياء عند دراسة الضوء أو الحرارة أو البرودة .

٢- أنه يصعب على الباحث الاجتماعي خلق الظروف التي يمكن أن يجري عليها تجربته، فمن الصعب مثلا إيجاد مجتمعين متشابهين في جميع الوجوه باستثناء وجه واحد يكون محل للتجربة للوصول منه عن طريق تغييره إلى نتائج جديدة .

٣- عدم قابلية الظواهر الاجتماعية للخضوع للتجربة، إذ لا يمكن تزويج الرجال مثنى وثلاث ورباع لنرى أثر ذلك على المجتمع ونصل إلى قانون اجتماعي يحكم هذه الظاهرة بالصورة والسهولة الموجودة في العلوم الطبيعية .

٤- أن ظواهر السلوك الإنساني تختلف عن الظواهر الطبيعية، فظواهر السلوك الإنساني معقدة ومتشابكة مع عدد كبير من المتغيرات التي يصعب ضبطها أو التحكم فيها، فتكرار السلوك الإنساني هو من صنع الإنسان نفسه ولا يعد من قبيل القوانين الطبيعية لأنه يمكن تغيرها وفقا لعوامل شخصية داخلية لا وفقا لعوامل موضوعية .

٥- أن الظواهر الاجتماعية لا تخضع للحتمية المعروفة في ظواهر الكون، فلو قلنا مثلا أن زيادة نسبة الطلاق ترجع إلى سوء الحالة الاقتصادية فإنه ليس من المحتم أن الطلاق يرجع إلى سوء الحالة الاقتصادية فإن الطلاق قد يرجع لأسباب أخرى كعدم التفاهم ...الخ، هذا بخلاف الأمر في العلوم الفيزيقية، فمثلا حيث نجد قانون الجاذبية الأرضية يقوم على الحتمية فمن يقذف بحجر فإنه من المحتم أن يسقط على الأرض .

كل هذه الصعوبات وغيرها في استخدام المنهج التجريبي في العلوم الاجتماعية جعل هذه العلوم أقل تقدما من العلوم الطبيعية رغم تقدم الدراسات التطبيقية في هذه العلوم، ولذلك قيل بأن العلوم الاجتماعية مازالت في مرحلة النمو، وإن كان البعض يرى أن عدم تقدم العلوم الاجتماعية بالدرجة نفسها في العلوم الطبيعية يرجع إلى حداثة علم الاجتماع وهو حال العلوم الطبيعية في بداية نشأتها .

ثانيا - استخدام المنهج التجريبي في العلوم الاجتماعية:

رغم الصعوبات التي تواجه العلوم الاجتماعية في تطبيق المنهج التجريبي إلا أن ذلك لم يحل دون استخدام هذا المنهج في العلوم الاجتماعية،

فقد ذهب المؤيدون للمنهج التجريبي إلى أن الظـواهر الاجتماعيـة تخضـع للقوانين نفسها التي تخضع لها المادة كالضغط والكثافة والمقاومـة ...الـخ، فالمجتمع كالطبيعة يخضع في بقائه وتطوره لنفس القواعد التي يخضـع لهـا العالم الطبيعي، ويعتبر "أوجست كونت" أول من استخدم المنهج التجريبي في علم الاجتماع وفرق بين التجريب المباشر والتجريب غيـر المباشـر،وانكر القوانين المطلقة، ونادى بأهمية العلوم التجريبية التي تعتمد على الملاحظـة والتجربة.

ويستخدم المنهج التجريبي في الدراسات الاجتماعية بطرق مختلفـة إذ يمكن للباحث أن يحدد المجموعة محل الدراسة، ويحدد بالمقابـل المجموعـة الضابطة وهي متشابهة مع المجموعة محل الدراسة في جميع الوجوه، ويقوم الباحث بإدخال مجموعة من المتغيرات على المجموعة محل الدراسة وذلـك لفترة زمنية، وبعد فوات الفترة المحددة يقوم الباحث بـإجراء مقارنـة بـين المجموعتين سيتبين له نتيجة ما ادخله من تغير على المجموعة محل الدراسة وبالتالي يمكن له أن يصل إلى نتيجة هي أن التغير سببه ما ادخله من تغيرات على المجموعة محل الدراسة ·

وهناك نوع آخر من التجربة في الدراسات الاجتماعية وذلـك باختيـار منطقة محدودة تكون عينة لمناطق أخرى ويطبق عليها نظاما جديدا، كتطبيق نظام دراسي معين في منطقة من المناطق ونجرى مقارنة بين حالة المنطقـة قبل تطبيق النظام وبعده، وبالتالي يمكن أن نعرف أثر هذا النظام الجديد على المجتمع ·

كما يمكن إجراء التجربة في العلوم الاجتماعية بالمقارنة أو ما يطلـق عليه "التجربة المقارنة" وقد اعتبر البعض أن المقارنة هي نوع من التجريب غير المباشر ·

ولقد كان للمنهج التجريبي الفضل في الانطلاقة الأولى لعلـم الإجـرام على يد الطبيب الإيطالي " سيزى لمبروزو" من خلال ما قام به من دراسات وبحوث على المجرم.

وعليه فإن الظواهر الاجتماعية يمكن أن تخضع لمنهج التجربة، وبالتالي يمكن استخلاص قوانين يمكن أن تنطبق على العديد من الحالات، ولقد أمكـن بالتجربة التوصل إلى قوانين في علم الاجتماع، مثل قانون عـالم الاجتمـاع الأمريكي "وستر وود" الذي يقول أن الأفراد يبحثون عن الكسب بأقل مجهود،

وقانون "دور كايم" عن الانتحار والذي يقول أن الميل الشخصي للانتحار يزداد كلما قلت الروابط التي تربط الفرد بالمجتمع .

وهناك قانون العالم الفرنسي "جيرى" والذي أسماه بالقانون الحراري للظاهرة الإجرامية، حيث توصل إلى هذا القانون عند دراسته للصلة بين المناخ والجريمة، حيث انتهي في دراسته إلى أن جرائم الأشخاص تزيد في الجنوب عنها في الشمال، بينما جرائم الأموال تزيد في الشمال عنها في الجنوب، أي ارتباط جرائم الاعتداء على الأشخاص بالجو الحار، وارتباط جرائم الأموال بالجو البارد، وبمعنى آخر أن جرائم الاعتداء على الأشخاص تتناسب طرديا مع ارتفاع درجة الحرارة وزيادة الضوء نتيجة طول النهار، بينما يوجد تناسب عكسي بين جرائم الاعتداء على الأموال وارتفاع درجة الحرارة وطول النهار(٤٧) .

والملاحظ أن المنهج التجريبي لم يحقق النجاح في مجال العلوم الإنسانية بالقدر الذي حققه في مجال العلوم الطبيعية، فتطبيق هذا المنهج في مجال العلوم الاجتماعية مازال متعثرا كما هو في علم الإجرام بسبب جهل الإنسان لذاته، فالإنسان لم يبحث في ذاته وأسرارها إلا في وقت متأخر من تاريخ حياته، حيث تركز اهتمامه منذ وجوده إلى ما يحيط به من ظواهر ومظاهر وتطويعها واستثمارها بحكم الحاجة.

كما أن التجربة في العلوم الإنسانية تبدوا أنها ممكنة على الصعيد النظري وعسيرة على صعيد الواقع لأن إخضاع الإنسان للتجربة قد يهدر كرامة الإنسان ويتنافى مع حقوقه، وهناك من القوانين التي تجرم إجراء التجارب على الإنسان، ففي مجال علم الإجرام مثلا فإن إخضاع توءمين للتجربة لمعرفة أثر عامل الوراثة وعامل البيئة بوضع أحد التوائم في بيئة صالحة والأخرى في بيئة إجرامية فيه تجن واضح على التوائم الأخرى بوضعه قسرا في بيئة إجرامية، لذلك فإنه لا يمكن الاعتماد كلية على المنهج التجريبي في العلوم الإنسانية إلا على سبيل المساعدة مع المناهج الأخرى التي تتفق مع طبيعة العلوم الإنسانية كالمنهج المقارن.

---

(٤٧) يراجع كل ما تقدم في المرجع السابق، ص١٥٧ وما بعدها، د. فوزية عبد الستار، المرجع السابق، ص ١٥٦، وللمؤلف علم الإجرام، دار النهضة العربية، ٢٠٠٣، ص١٧٦ وما بعدها .

الفرع الثالث

المنهـــج المقـــــارن

التعريف بالمنهج المقارن:

يعد المنهج المقارن أحد المناهج الرئيسية المستخدمة في العلوم الاجتماعية، فالمنهج المقارن يعالج القصور الذي يتعرض له المنهج التجريبي في العلوم الاجتماعية، حيث لا يتصور اتباع المنهج التجريبي في البحوث القانونية، لذلك يستعمل المنهج المقارن في مجال الدراسات القانونية .

هذا وقد وصف عالم الاجتماع الشهير "إميل دور كايم" المنهج المقارن بأنه " نوع من التجريب غير المباشر " فإذا كان من السهل أن نتأكد من صدق الارتباطات السببية بين الظواهر عن طريق التجربة في العلوم الطبيعية فإن هناك حالات كثيرة في مجال العلوم الاجتماعية يصعب فيها إجراء تجارب مماثلة في دقتها لتجارب العلوم الطبيعية، لذلك ليس أمام الباحث إلا أن يقوم بإجراء تجارب غير مباشرة وهي التي يسمح بها المنهج المقارن[٤٨] .

استخدام المنهج المقارن في المجال القانوني:

لقد استعمل الباحثون الأسلوب المقارن في دراسة علم الإجرام، ودور المقارنة يتضح في بيان الصلة بين ظاهرة الجريمة والظواهر الاجتماعية الأخرى، ويعتمد الباحث على المقارنة في دراسة المجرمين وغير المجرمين لاستخلاص الصفات المشتركة بين المجرمين وحدهم والتي تعد من العوامل الإجرامية، وهو ما قام به العالم الأمريكي هوتون حيث أجرى مقارنة بين عدد من المجرمين وعدد من غير المجرمين لبيان الصفات العضوية التي تميز المجرمين عن غيرهم[٤٩] .

هذا وقد استخدم العالم "جون هوارد" المنهج المقارن، فبعد أن درس السجن والمسجونين في إنجلترا قام بدراسة مقارنة لظروف المسجون في عدد من الدول الأوروبية واهتم بتأثير الثورة الصناعية وتعاليم الدين في إعادة توطين المسجونين اجتماعيا في مناطق مختلفة من إنجلترا[٥٠] .

---

(٤٨) E.Durkheim. Regles de la methods sociologique, paris 1894

(٤٩) د. فوزية عبدالستار، المرجع السابق ١٥٦، وللمؤلف، المرجع السابق، ص٧١ .

(٥٠) د. حسين عبدالحميد رشوان، د. غازى عناية، المرجع السابق، ص١٥٤ .

ويساعد المنهج المقارن في مجال الدراسات القانونية على تصور الاقتراحات حول إصلاح وتعديل التشريعات القائمة أو توحيد القانون بين أكثر من دولة والكشف عن الصلات بين الظواهر القانونية، ولذلك يلزم لنجاح المنهج المقارن في المجال القانوني تحديد موضوع المقارنة تحديدا دقيقا والقوانين التي ستجرى المقارنة بينها والإلمام الكافي بلغة تلك القوانين مع الإحاطة بمصادر التشريع في تلك القوانين والإحاطة بالوسط والنطاق الشخصي والموضوعي الذي يطبق فيه كل قانون من هذه القوانين .

ويستعمل المنهج المقارن في المجال القانوني على مستويين هما : المستوى الأفقي والمستوى الرأسي، فعلى المستوى الأفقي يمكن إجراء المقارنة بين نظام قانوني لدولتين أو أكثر في خصوص تنظيم علاقة أو رابطة اجتماعية أو اقتصادية معينة، حيث يتناول الباحث المسألة التي يبحثها في كل قانون على حده، فإن انتهي منه تناولها في القانون المقارن الثاني والثالث، أما على المستوى الرأسي : فيمكن إجراء المقارنة بين القواعد القانونية التي تحكم علاقة أو رابطة معينة للوقوف على كيفية نشوء وتطور تلك القواعد بغية إعداد تصور لتعديلها، حيث يتناول الباحث جزئيات المسألة التي يعرض لها في مختلف القوانين في آن واحد وفي صعيد واحد، ولا يعرض لموقف كل قانون على حدة[٥١] .

هذا وقد أخذ البعض على المنهج المقارن أن جميع الظواهر الاجتماعية لا تخضع للمقارنة، عكس الظواهر الفيزيائية والتي يسهل مقارنتها لقابليتها للتكرار، بخلاف الظواهر الاجتماعية فهي حادثة إنسانية يتحكم فيها حرية الإنسان حيث لا تتكرر بالطريقة نفسها بسبب طابعها التاريخي[٥٢] .

ولسد هذا النقص فقد ذهب "أوجست كونت" بالاعتماد على المنهج التاريخي إلى جانب المنهج المقارن، أي يستخدم علماء العلوم الاجتماعية المنهجين التاريخي والمقارن، حيث يتم تتبع الظاهرة الاجتماعية من حيث نشأتها وتطورها ثم مقارنتها خلال العصور المختلفة في المجتمع الواحد أو في المجتمعات المختلفة، وهو ما يمكن أن يطلق عليه المنهج التاريخي المقارن .

---

(٥١) د. أحمد عبدالكريم سلامة، المرجع السابق ص ٤٣ وما بعدها .

(٥٢) يراجع في ذلك د. حسين عبدالحميد رشوان، د. غازى عناية، المرجع السابق، ص١٥٥، ١٥٦ .

الفرع الرابع

المنهج الإحصائي

الإحصاء لا غنى عنه في حياتنا اليومية، ويعد المنهج الإحصائي أكثر المناهج انتشارا بين العلوم خاصة علوم الفلك والطبيعة والكيمياء وعلم طب الأسنان وعلم الحيوان، فالمادة العلمية لهذه العلوم مادة كمية دقيقة[٥٣] .

ويعني بالمنهج الإحصائي تجميع المادة العلمية تجميعا كميا، أو كما قيل بأن الإحصاء يعني التعبير عن ظاهرة معينة بالأرقام[٥٤]، حيث يمكن استخدام الأرقام بدلا من عبارات وصفية أو كيفية، فبدلا من استخدام عبارة أن السرقة شائعة في منطقة معينة وهي عبارة لا تعطي فكرة دقيقة عن مدى انتشار السرقة فيمكن ترجمتها إلى أرقام أو أعداد حتى تكون المعلومة أكثر دقة .

هذا وقد استخدمت العلوم الاجتماعية المنهج الإحصائي، حيث أصبح هذا المنهج بديلا للمنهج التجريبي الذي يصعب استخدامه في دراسة الظواهر الاجتماعية، وهو ما دعي "كتيلية" إلى القول بأن المنهج الإحصائي الوسيلة الوحيدة التي تستخدم في دراسة الظواهر التي لا نستطيع أن نجرى عليها تجارب .

وللإحصاء أهمية كبيرة فيما يتعلق بالظاهرة الإجرامية، حيث يعد الأسلوب المفضل من بين الأساليب التي يعتمد عليها الباحث في علم الإجرام للوصول إلى العوامل الدافعة إلى ارتكاب الجريمة، فبه يمكن تحديد عدد الجرائم التي ارتكبت في سنة معينة وتوزيع هذا العدد على أنواع الجرائم المختلفة ومدى الارتباط بين عدد الجرائم والظروف البيئية المختلفة كتغيير الفصول ودرجة التعليم والحالة الاقتصادية، كما يفيد الإحصاء في المقارنة بين المجرمين وغيرهم ممن يعيشون في نفس الظروف وذلك لتحديد العوامل الفردية التي أدت بهؤلاء دون الآخرين إلى طريق الجريمة .

ويجرى الإحصاء بطريقتين وفقا للغاية المنشودة من البحث، فهناك الطريقة الثابتة، وهناك الطريقة المتحركة:

١- الطريقة الثابتة (الإحصاء المكاني): ويعنى بالطريقة الثابتة أن يقتصر الباحث في دراسته لظاهرة الجريمة كما ونوعا في فترة زمنية معينة في

---

(٥٣) المرجع السابق ص ١٨٣ .

(٥٤) د. فوزية عبدالستار، المرجع السابق ص ٢٩ .

عدة دول أو في دولة واحدة ومقارنتها بالظواهر أو الظروف المختلفة السائدة في كل دولة أو كل إقليم في تلك الفترة الزمنية، كالعلاقة بين الظاهرة الإجرامية في مجموعها وظاهرة البطالة أو العلاقة بين نوع معين من الجرائم، كالجرائم الجنسية أو جرائم الأموال وبين عامل الجنس أو السن •

٢- الطريقة المتحركة (الإحصاء الزماني): ويعنى بالطريقة المتحركة دراسة الظاهرة الإجرامية كما ونوعا في فترات زمنية متعددة ولكن في مكان واحد، ومقارنتها بتغير الظروف في هذا المكان، كالعلاقة بين الظاهرة الإجرامية ككل وتقلبات المناخ أو التقلبات الاقتصادية •

وإذا كان استعمال المنهج الإحصائي له مزايا من حيث أنه يجرد الباحث من عواطفه ومشاعره ويجعله يحكم على الظواهر بموضوعية مما يجعل نتائجه أقرب إلى الدقة العلمية ويبعده عن مرونة الألفاظ والتعبيرات اللغوية والإبهام إلا أن استعمال الأسلوب الإحصائي خاصة في علم الإجرام قد شابه بعض العيوب أهمها(٥٥):

١ – أن تعدد أسس الإحصاء الجنائي قد يوقع الباحث في حيرة إذ يوجد بين يديه إحصاء لعدد من أبلغ عنهم وآخر لمن صدر حكم جنائي وثالث لمن عليهم حكم وتنفذ فيهم العقوبة، فبأي نوع من هذه الأنواع يستعين الباحث في دراسته، فإذا اعتمد الباحث على إحصاء من أبلغ عنهم فإن كثيراً من الجرائم لا يبلغ عنها، كما أن بعض البلاغات عن الجرائم قد تكون كيدية، كما أن بعض الدعاوى الجنائية يحكم فيها بالبراءة •

٢ – إن تشعب الإحصاءات الجنائية قد تضلل الباحث فمثلا عند دراسة تأثير عامل الزواج على الإجرام نجد جرائم المتزوجين أقل من جرائم غير المتزوجين إلا أن تشعب إحصاءات جرائم المتزوجين بين إجرام النساء المتزوجات أكثر من إجرام غير المتزوجات وهذا يؤدي إلى تناقض النتائج المستخلصة من الإحصائيتين، ولتفادي هذا الوضع فإن على الباحث أن يتتبع تشعب الإحصاءات وينسق بينها ويعمل فكره في تبرير تناقضها حتى يتوصل إلى نتائج سليمة ومفيدة •

---

(٥٥) راجع هذه العيوب وإمكانية تفاديها – د. فوزية عبدالستار، المرجع السابق، ص٣٠ وما بعدها، وللمؤلف – المرجع السابق، ص ٤٦ وما بعدها •

٣ – إن الإحصاء الجنائي يقصر أحيانا في الكشف عن العوامل الإجرامية فهو وإن كان يبين عدد الذين يرتكبون الجرائم من المنتمين إلى أسر متصدعة مثلا إلا أنه يعجز عن بيان السبب في أن بعض من ينتمون إلى هذه الأسر لا يرتكب الجريمة، ورد على ذلك بأن تفكك الأسرة أو تصدعها يكون في هذه الحالة أحد عوامل متعددة دفعت المحرم إلى ارتكاب جريمته ٠

وعلى أي حال فإن أسلوب الإحصاء الجنائي لا يزال يحتل المكانة الأولى من بين الأساليب التي يعتمد عليها الباحث في علم الإجرام للوصول إلى العوامل الدافعة إلى ارتكاب الجريمة ٠

ويستطيع الباحث الذي يستخدم المنهج الإحصائي أن يستعين ببعض الأشكال والرسوم البيانية الإحصائية التي تمكنه من الوصول إلى النتائج الإحصائية وأهم الأشكال التي يمكن الاستعانة بها شكل الخط البياني، والخرائط البيانية المنقوطة منها والمظللة، والأعمدة البيانية، والرسوم التصويرية باستخدام رموز أو صور تكون لها دلالة خاصة ذات صلة بموضوع الرسم كالتعبير عن جرائم السرقة برسم أو رمز معين والتعبير عن جرائم القتل برمز أو رسم آخر ... وهكذا ٠

الفرع الخامس

المنهج الاستقرائي

مفهوم المنهج الاستقرائي:

تعني كلمة استقراء " يقود " أو " يسوق " والمقصود بها قيادة العقل لفكرة أو أفكار تؤدي إلى الوصول إلى قانون كلي يحكم الجزئيات، وبمعنى آخر الاستقراء يعني الانتقال من الجزئيات إلى الكليات كما ذكر " أرسطو" .

ففي المنهج الاستقرائي يبدأ الباحث بملاحظة الظواهر ثم يضع الفروض ثم التحقق من صدقها حتى يصبح الفرض قانونا مع استخدام التجربة والمقارنة، فالبحوث في العلوم الاجتماعية والإنسانية تشبه البحوث في العلوم الطبيعية إذ هي تبدأ بالجزئيات وتنتقل إلى الكليات، وتبدأ بدراسة الخاص ثم تنتقل منه إلى دراسة العام بخلاف الباحث في العلوم الرياضية الذي يبدأ من الحقائق الكلية وينتقل منها إلى الحقائق الجزئية أي يبدأ من العام وينتقل إلى الخاص ولذلك فإن الرياضة تجر إلى افتراضات وأبحاث خيالية كثيرة بخلاف العلوم الطبيعية التي تعتمد على الواقع المادي الملموس[٥٦] .

استخدام المنهج الاستقرائي:

وعرف المنهج الاستقرائي في مجال العلوم القانونية "بالمنهج التأصيلي"، الذي يمر بمراحل عند استخدامه : المرحلة الأولى : مرحلة تقصي وفحص ظاهرة أو أمر معين، المرحلة الثانية : وصف تلك الظاهرة وتفسيرها، ثم الانتقال من المظاهر الخارجية للظاهرة محل البحث إلى مظاهرها الداخلية وإيجاد العلاقة بين العلة والمعلول و بين السبب والمسبب لينتهي إلى القانون أو الحقيقة العامة التي تحكم الظاهرة[٥٧] .

هذا وقد اتبعت الأنظمة الانجلوسكسونية "المنهج البرجماتي" Pragmatism في التفكير وهي تعني "الممارسة العملية" وهي كلمة يونانية في الأصل، وهذا المنهج يرفض التجريد ويرفض المفهوم الثابت الجامد عن القانون، وهو ما قرره الأمريكي "أوليفر هولمز" مؤسس البرجماتية وقاضي المحكمة العليا حيث قال في عبارته الشهيرة (إن حياة القانون ليست منطقا

---

(٥٦) د. شوقي ضيف، البحث الأدبي، طبيعته، مناهجه، أصوله، مصادره، الطبعة الثانية، دار المعارف بمصر ١٩٧٢ـ ص٣٧ .

(٥٧) د. أحمد عبدالكريم سلامة، المرجع السابق ص ٣٦ .

ولكن تجربة) والقانون يعنى لديه (التنبؤ بما سوف تفعله المحكمة)، وعليه فإن تطبيق القاعدة القانونية يجب أن يكون متغايرا بالنسبة للحالات المختلفة وخاضعا للتأويل والتعديل حسب الظروف على عكس نتائج علم الرياضيات .

وفي الوقت نفسه لا ينكر "هولمز" المنطق والاستنتاج العقلي فوصفه القانون بأنه تجربة لا يغني عن استعمال المنطق كأحد الأدوات التي يمكن بها الحصول على رؤية عامة للنظام القانوني، وبالتالي فالبرجماتية منهج علمي يقوم على التجربة ويهتم بالنتائج، وبالتالي ترتكز على المنهج الاستقرائي وقد نشأ عن هذا المنهج ما يعرف بالتقسيم الانجلوسكسوني للخطة والذي لا يهتم بالتقسيمات والتفريعات المختلفة للخطة[٥٨] .

وعليه فإن النظام القانوني الأمريكي يقوم على التجربة العملية التي تعتمد على السابقة القضائية والدراسات الاستقرائية ويرفض الأخذ بنظام التقنين .

(٥٨) د. زين بدر فراج ، المرجع السابق ص ٣٢ .

الفرع السادس

المنهج الاستنباطى

مفهوم المنهج الاستنباطى:

المنهج الاستنباطي هو المنهج الذي ينتقل فيه التفكير من الحكم الكلي العام إلى الخاص، فالمنهج الاستنباطي يمكن الانتقال من الحقائق الكلية إلى الحقائق الجزئية أي يمكن الاستدلال به استدلالاً تنازلياً، فبه يمكن تفسير القواعد العامة والكلية ويقوم على مسلمات وبديهيات حيث تنتهي إلى استخلاص النتائج التي يمكن تطبيقها على الحالات الأخرى النظيرة(٥٩)، ففي العلوم الرياضية يبدأ أصحابها بالحقائق الكلية وينتقلون منها إلى الحقائق الجزئية ٠

استخدام المنهج الاستنباطى:

ويعرف المنهج الاستنباطي في الدراسات القانونية "بالمنهج التحليلي"، ففي مجال قانون العقوبات مثلا يمكن اتباع المنهج التحليلي في دراسة الظواهر الإجرامية المعاصرة كظاهرة الإضرار بالبيئة، والاعتداء على برامج الكمبيوتر والإرهاب الدولي، والجريمة المنظمة ... الخ ٠

والنظم القانونية التي تأخذ بالمنهج الاستنباطي - كفرنسا ومصر والجماهيرية الليبية - تهتم بتحليل وشرح الأحكام التي تضمنتها نصوص التقنيات والتمسك بكلمات النص المكتوب اعتمادا على الشكلية بصرف النظر عن تغيير الأوضاع الاجتماعية حيث يعتمد القاضي في استنتاج الأحكام القانونية على المنطق الشكلي، ولا يعتمد على التجربة والسوابق القضائية بالدرجة الأولى، الأمر الذي يستوجب تقسيم وتفريع خطة البحث أي أن تكون منطقية وضرورة الربط بين التقسيمات والفروع المختلفة لها وهو ما يسمى بالتقسيم اللاتيني للخطة(٦٠) ٠

فعن طريق المنهج النحليلي يمكن وصف وتشخيص الظاهرة، وبه يمكن تقييم مدى إمكانية استيعاب القواعد الجنائية العامة والكلية للظواهر الجزئية المذكورة، فعلى سبيل المثال هل نصوص قانون العقوبات المتعلقة بجرائم

---

(٥٩) د. أحمد عبدالكريم سلامة،المرجع السابق ص ٣٦، وللمؤلف - المرجع السابق، ص ٤٦ وما بعدها ٠

(٦٠) د. زين بدر فراج، المرجع السابق ص ٢٣ ٠

الأموال يمكن تطبيقها على ظاهرة الاعتداء على البرامج والمعلومات في مجال الكمبيوتر ٠

كما يستعمل المنهج التحليلي أو الاستنباطي في إعداد مشروعات الأحكام القضائية قبل النطق بها، حيث يبنى الحكم في النهاية على النصوص والسوابق القضائية والأدلة استنادا على المنطق ٠

وعليه يعد المنهج التحليلي والمنهج التأصيلي من أهم المناهج التي يعتمد عليها الباحث في دراسة العلوم الإنسانية والاجتماعية، رغم الفوارق بينهما فلكل منها منهجه الخاص، فالمنهج التأصيلي سابق على المنهج التحليلي، ويبدأ المنهج التحليلي من حيث ينتهي المنهج التأصيلي، فالتأصيل يحتاج إلى التحليل عندما يراد تطبيقه على الجزئيات للتأكد من صلاحيته، كما أن التحليل يحتاج إلى التأصيل في التوصل إلى الأحكام العامة وبالتالي فهما متكاملان ٠

الفرع السابع

منهج بحث الحالة

لقد ثار الخلاف بين العلماء حول مدى اعتبار بحث أو دراسة الحالة من المناهج أم أنها مجرد إحدى أدوات جمع البيانات والمعلومات(٦١) ٠

لقد ذهب العديد من علماء المناهج إلى اعتبار دراسة الحالة منهجا لكشف وتحليل الموضوع تحت الدراسة، والحالة موضوع الدراسة قد تكون شخصا معينا أو أسرة أو جماعة أو نظاماً ... الخ، حيث يأخذ العالم عينات تمثل الجماعة التي يقوم بدراستها، ثم يجري الباحث على هذه الحالات المختارة، ويطبق ما وصل إليه من نتائج على الجماعة(٦٢) ٠

استخدام بحث الحالة:

قد يستخدم منهج بحث الحالة كبديل لمنهج البحث الاجتماعي، فبه يمكن للباحث أن يستخدم عينة من الأفراد تمثل المجتمع الذي يقوم بدراسته ويحصل منها على عدد كبير من المعلومات والإجابات العميقة، بخلاف المسح حيث تتراكم آلاف الاستمارات التي تحتوى على معلومات سطحية، وتحتاج إلى وقت طويل وقد لا يكفي لتوجيه الأسئلة وتلقي الإجابات المفصلة من الأفراد محل المسح ٠

هذا وقد استخدم منهج دراسة الحالة في مجالات مختلفة للعلوم مثل علم الطب، وعلم النفس، والقانون، وعلم الاجتماع، وقد استخدم علماء الإجرام دراسة الحالة لبيان الدوافع التي أدت بالشخص إلى الإجرام ٠

وتقوم دراسة الحالة على الأسس التالية :

١ – المقابلة الشخصية ٠

٢ – الملاحظة المتعمقة ٠

٣ – دراسة الوثائق والسجلات المكتوبة ٠

---

(٦١) يراجع في ذلك د. حسين عبدالحميد رشوان، د. غازى عناية، المرجع السابق ص ١٨٥ ٠

(٦٢) د. غريب محمد سيد أحمد، تصميم وتنفيذ البحث الاجتماعي – الإسكندرية، دار المعارف الجامعية، ١٩٨٠ ص١٧٨ ٠

٤ – معايير تاريخ الحياة ٠

٥ – تسجيل معلومات دراسة الحالة ٠

٦ – الوقت الذي تستغرقه دراسة الحالة ٠

وقد استخدم "جاك روللر Jack Roller " سنة ١٩٣٠ منهج دراسة الحالة وبين فيها تاريخ حياة مجرم، ومن خلال هذه الدراسة تبين الدوافع التي تؤدي بالفرد إلى الإجرام(٦٣) ٠

طرق دراسة الحالة :

هناك طريقتان تستخدمان في دراسة الحالة(٦٤) :

الأولى : دراسة التاريخ الشخصي للحالة :

ويعني بها قيام الباحث بدراسة الحوادث التي مرت بها حياة المبحوث من وجهة نظره وهي تشمل المذكرات الشخصية التي كتبها المبحوث عن نفسه والتي يذكر فيها قصة حياته مثل اليوميات والخطابات ومعرفة المبحوث ورأيه في التجارب الشخصية التي مر بها وسلوكه حتى يتمكن من إدراك شخصية المبحوث ٠

الثانية : دراسة تاريخ الحالة :

فتشمل الدراسة قصة تطور الظاهرة والأحداث والتجارب التي كان لها أثر في سلوك المبحوث ويحصل عليها الباحث من مصادر متعددة كالأسرة والأصدقاء والمدرسة أو زملاء العمل، مع الاستعانة بكل الوثائق والسجلات التي يمكن أن تتضمن بيانات من هذا النوع ٠

وقد يواجه الباحث عند استخدامه هذا المنهج بعض الصعوبات لأن معرفة ماضي المبحوث قد يكون غامضا في بعض الأحيان لكل من الباحث

---

(٦٣) Atef Gaith, others, sociological texts, Dar Al-Mearafa, Al-Gamai 1981 P.28.

(٦٤) د. حسين عبدالحميد رشوان، د. غازى عناية، المرجع السابق، ص ١٨٩ ٠

والمبحوث، كما أن هناك احتمالاً لكثيرَ من الأخطاء نظرا لأنه يعتمـد علـى شعوره وذاكرة المبحوث ٠

*****

المبحث الثاني
مفترضات البحث العلمي

تقسيم:

هناك مفترضات يجب توافرها عند إعداد البحث العلمي خاصة بالنسبة للبحوث الموجهة أهمها : وجود مشكلة، ووجود باحث، ووجود مشرف، وسنعرض لها على النحو التالي :

أولا - وجـود مشكلـــة :

يستهدف أي بحث عامي حل مشكلة معينة أو تفسير ظاهرة أو إضـافة معرفة جديدة تفيد المجتمع من أجل العمل على تطوير وحل المشـاكل التـي تقف عقبة أمام تقدمه، مثال لذلك في مجال القانون مشكلة سرقـة أو إتـلاف برامـج الكمبيوتر(٦٥)،والحماية القانونيـة من تلـوث البيئـة(٦٦)، ونقـل وزرع الأعضـاء البشريـة، ومشكلـة تفـادي حـوادث السيـارات أو الحد منها ... الخ(٦٧) .

جدير بالذكر أنه ليست كل مشكلة صالحة لأن تكون موضوعا لبحـث علمي، إذ أنه يشترط في اختيار موضوع البحث شروط معينة، كـأن يكـون لموضوع البحث أهميته للمجتمع وأن تتوافر فيه الجدة والابتكار، وأن يكـون موافقاً لرغبات الباحث وإمكانياته، إلى غير ذلك من الشروط التي سـنتعرض لها بعد ذلك بشيء من التفصيل .

ثانيا - الصفات العامة للباحث :

يقع عبء البحث على عاتق الباحث نفسه فهو الـذي يفكـر ويفحـص ويدقق ويتقصى ويتحسس مشكلة البحث ويختار أفضل المناهج التي تسـاعده على إنجاز بحثه للتوصل إلى النتائج والأهداف المرجوة من البحـث، وهـو

---

(٦٥) بحث للمؤلف بعنوان " الإتلاف العمدي للأموال المعلوماتية للحاسوب في التشريع الليبـي والمصري والفرنسي"،المرجع السابق،٢٠٠١، ص٣٠١ .

(٦٦) بحث للمؤلف بعنوان " تلوث البيئة وأثره على الحياة والحماية الجنائيـة منـه " منشـور بالمجلة العلمية التي تصدرها جامعة التحدي خليج سرت – ليبيا، العدد الخامس ٢٠٠٢ – ٢٠٠٣، ص٣٧٣ .

(٦٧) بحث للمؤلف بعنوان "المسئولية الجنائية عن حوادث السيارات وطرق الوقاية منها" .

الذي يتولى عملية الكتابة والمراجعة والتنسيق ووضع اللمسات الأخيرة للبحث إلى أن يدفع به صوب المطبعة لطباعته، ثم يتولى عملية المراجعة المستمرة أثناء الطباعة وهو الذي يتحمل الرد على كل الملاحظات أثناء المناقشة أمام لجنة المناقشة .

كل هذه الالتزامات وغيرها لا يقدر عليها سوى الباحثين الذين يجب أن تتوافر فيهم صفات معينة أهمها :

١ – الإيمان بالعملية البحثية :

فإذا كان الباحث مؤمنا بقيمة البحث العلمي سيكون لديه إقبال نفسي كبير وشغف بالبحث والدراسة وحب التحصيل للمعارف حتى يحقق ذاته .

٢ – الصبر والجلد :

نظرا لأن عملية البحث شاقة ومجهدة ذهنيا وجسديا بل وماديا فإن على الباحث أن يتحلى بالصبر والجلد وسعة الصدر حتى يصل إلى النتائج المرجوة من وراء بحثه .

٣ – الالتزام بالموضوعية والإنصاف :

ويعني ذلك أن يكون الباحث موضوعيا في الحكم على آراء الغير وأن ينصف غيره كما يريد إنصاف نفسه فلا يحقر آراء الغير وإذا أراد مخالفتهم فيكون ذلك بلطف وعدل ولين .

٤ – الأمانة العلمية :

وتتحقق الأمانة العلمية بإسناد الفكرة أو الرأي المدون إلى مصدره الأصلي إذ تقتضي الأمانة العلمية الإشارة إلى كل نقل ونسبه إلى صاحبه، وتعتبر السرقة العلمية أو الأدبية من أسوأ الظواهر التي ترافق إعداد البحوث، لذلك فإن القوانين في الدول المختلفة تعاقب على السرقة العلمية، وقد جاء في الحديث الشريف أن الرسول ﷺ قال : : خيانة أحدكم في علمه أشد من خيانته في ماله " .

٥ – الذكاء والموهبة :

يجب أن يكون لدى الباحث قدر من الذكاء والموهبة لاستعمالها في اختيار الأفكار، والتفكير الجيد وموهبة الصياغة والإعداد والقدرة على اختيار الألفاظ والمدلولات والأساليب والقدرة على التنظيم والتبويب، ويساعده في

ذلك أن يكون قد درس عددا من العلوم المحددة كعلم المنطق والإحصاء والرياضيات والتاريخ والفلسفة ... الخ .

٦ – التواضع العلمي :

إن التواضع العلمي من شيم العلماء فلا داعي للتباهي أو الإفراط في الثقة في النفس بل يجب على الباحث أن يوجه نشاطه بتواضع، والبعد عن الغرور وعدم تحقير رأي الغير أو السخرية منه أو التنزيل من فكر الغير، وتفادي الزهو بقدراته ومهارته، فقد قال الشيخ عبد الباسط العلموي : " تعلم (لا أدري) فإنك إن قلت لا أدري علموك حتى تدري، وإن قلت أدري سألوك حتى لا تدري[٦٨] .

ويتعين على الباحث أن يسلم بنسبية ما ينتهي إليه من نتائج وأنه على استعداد لأن ينزل عن رأيه أو يعدل عنه إذا قدمت الأدلة والتي تثبت عكس ذلك .

فهذا هو القاضي البيساني يقول في رسالته التي بعث بها إلى عماد الدين الأصفهاني : "إني رأيت أنه لا يكتب إنسان كتابا في يومه إلا قال في غده : لو غير هذا لكان أحسن، ولو زيد كذا لكان يستحسن ولو قدم هذا لكان أفضل ولو ترك هذا لكان أجمل، وهذا من أعظم العبر، وهو دليل على استيلاء النقص على جملة البشر[٦٩] .

٧ – الجرأة والشجاعة على معالجة الموضوع :

إذا كان موضوع البحث يستدعى عند معالجته اتخاذ موقف محدد مما يسود المجتمع من نظم اجتماعية أو اقتصادية أو سياسية أو عادات وتقاليد وقيم دينية، فيجب أن يتصف بالجرأة والشجاعة في إبداء رأيه بدون خوف أو خجل وأن يلتزم أصول البحث العلمي بالحيدة والموضوعية، ولا يخشى في الحق لومة لائم، أما إذا انتفت هذه الصفة في الباحث فالأولى به ترك معالجة هذا الموضوع لأنه لن يكون موضوعيا .

---

(٦٨) مشار إليه في مؤلف الدكتور أحمد عبدالكريم سلامة، المرجع السابق، ص٥٥ .

(٦٩) يراجع د . أحمد عبدالكريم سلامة، المرجع السابق، هامش (٨) ص٥٦ حيث قال بأنه "يلاحظ أن الكتاب المعاصرين الذين يستشهدون بتلك العبارة الشهيرة ينسبونها إلى العماد الأصفهاني وهو خطأ، والصحيح أنها للقاضي البيساني .

ثالثا - المشـــــرف :

وجود المشرف أمر مفترض في البحوث الموجهة والتي تجـري فـي الجهات الأكاديمية كالجامعات والمعاهد، وقد جرت العادة على قصر الإشراف على البحوث والرسائل العلمية على أعضاء هيئة التدريس من أستاذ وأسـتاذ مساعد على الأقل، ويلزم أن يكون متخصصاً في موضوع البحث، وأن يكون مشهوداً له بالكفـاءة، وأن يكـون مـن المـدقق فـي تحـري الحقيقـة العلميـة،ويتمتـع بسعـة الصـدر والإخـلاص والأمانة العلمية والحياد .

وقد أثارت مسألة الإشراف العلمي اختلافاً في وجهات النظر، هل ينعدم دور المشرف وعدم التدخل بصورة مباشرة مع الباحث، أم ينبغي أن يقـوم بالتوجيـه الكامـل والمباشر مع الباحث في كل التفاصيل الفنية للبحث ؟ .

فوجهة النظر التقليدية ترى أنه ينبغي أن يتاح للطالب أن يجد طريقـه بنفسه بل وليجد مشروع بحثه، أما وجهة النظر المناقضة تـرى أن التـدخل الكامل ضروري للمشرف وما على الباحث إلا تنفيذ ما يقرره المشرف .

وفي الحقيقة إن تطبيق وجهة النظر الأولى يجعل الكثير من البـاحثين يضلون الطريق ولن يستطيعوا استكمال طريق البحث العلمي لأنهم كانوا في حاجة إلى توجيه وتمرين على ممارسة إعداد البحث العلمي إذ لـن يسـتطيع مواصلة البحث العلمي سوى عدد محدود وهم الأفراد القادرون على السباحة إذ يمكنهم الوصول إلى الشاطئ، أما غيرهم فقد حرموا مـن تعلـم السـباحة وبالتالي فإن مصيرهم الغرق .

أما وجهة النظر الأخرى التي ترى ضرورة التدخل الكامـل للأسـتاذ المشرف فإنها تؤدي إلى الحط من قيمة درجة البحث الذي ينبغي أن يكـون دليلا على أن الباحث قد أتم بصورة مرضية تدريبه علـى إعـداد البحـوث العلمية واعتماده على نفسه في مجال إعداد البحوث العلمية .

ولعل الصواب هو الجمع بين الاتجاهين، بحيث يكون هناك توجيه مـن المشرف حتى لا يضل الباحث الطريق، على أن يكون التوجيه كلمـا عجـز الباحث أو اتجه عن طريق الصواب في البحث أي لا يجوز الاعتمـاد علـى المشرف لدرجة أن تلغى شخصية الباحث في بحثه، فالنصح والإرشاد أثنـاء إعداد الباحث لبحثه أمر مطلوب كلما تطلب الأمر ذلك، فـإن الباحـث فـي فترات إعداد البحث الأولى يكون كمن يتعلم السباحة ويجب متابعته دائما حتى لا يضل الطريق .

والإشراف العلمي يتطلب دراية بمجال البحث الذي يشـرف عليـه أي التخصص وهو ما تتطلبه القوانين واللوائح المنظمة للدراسـات العليـا، وأن تكون لدي المشرف دراية تامة بأصول البحث إذ لا يصح أن يكون المشرف غير ملم بأصول البحث العلمي، بالإضافة إلى قدرة المشرف علـى معاملـة الباحث المعاملة السليمة، فالإشراف يعنى جهد وعمل منتظم من المشرف ٠

هذا وقد قيل بأن " الإشراف مسئولية وليس مجرد مظهر اجتمـاعي، أو مجالا لإذلال الباحث، أو مؤشرا للأستاذية، أو أسلوبا للدعاية الشخصـية، أو طريقة لتحقيق بعض المصالح الشخصية، أو وسيلة لخلق جيل تابع أو نسـخة مكررة من الأستاذ المشرف لتكوين مدرسة باسمه ... إن هناك جانبا كبيرا من الحظ في الإشراف العلمي ما بين باحث محظوظ يعمل تحت إشراف أستاذ في علمه، إنسان في تعامله، مدرك لمسئولياته في دوره كمشرف، وما بين باحث سيئ الحظ يعمل تحت إشراف أستاذ بلا أستاذية وإنسان بلا إنسانية قدوة سيئة وعقد نفسية متراكمة(٧٠) " ٠

---

(٧٠) د. محمد عفيفي حمودة، المرجع السابق، ص١٣٦ ٠

الفصل الثالث

اختيار موضوع البحث وإعداد الخطة

تمهيـــد وتقسيم:

يمر إعداد البحث العلمي بخطوات عديدة يجب على الباحث اتباعها بدقة حتى يخرج بحثه على النحو المطلوب، ومن خطوات البحث العلمي اختيار موضوع البحث، وإعداد الخطة .. وسنتعرض لذلك مـــن خـــلال مبحثين :

المبحث الأول : اختيار موضوع البحـــث.

المبحث الثاني : إعداد خطة البحـــــــث .

المبحث الأول

اختيار موضوع البحث العلمي

تمهيد وتقسيم:

إن اختيار موضوع البحث العلمي من أولى وأهم خطوات إعداد البحث، كما يعد من الخطوات الصعبة لما لأهميته نظرا لأن معظم الموضوعات العلمية النظرية منها والتطبيقية قد عولجت أو لأن عناصرها غير واضحة ومتشعبة بل ومعقدة، بعكس الموضوعات العلمية الأخرى حيث توجد حالات كثيرة منها لم تبحث.

وحول اختيار موضوع البحث يثور التساؤل حول طريقة اختيار موضوع البحث وأهم الشروط التي يجب توافرها في موضوع البحث، وهذا ما سنتناول الإجابة عليه من خلال المطلبين التاليين :

المطلب الأول : طرق اختيار موضوع البحث .

المطلب الثاني : شروط اختيار موضوع البحث.

المطلب الأول

طرق اختيار موضوع البحث

لقد أثير التساؤل حول طرق اختيار موضوع البحث العلمي، ويمكن حصر طرق اختيار موضوع البحث في طريقتين، وذلك بحسب مدى حرية الباحث في اختيار الموضوع، الطريقة الأولى : اختيار الموضوع من قبل الباحث، والطريقة الثانية : اختيار الموضوع من قبل الأستاذ المشرف .. وسنعرض للطريقتين على النحو التالي :

الطريقة الأول : اختيار الموضوع من قبل الباحث :

إن الطريقة الأسلم والمتفق عليها في اختيار موضوع البحث هو حرية الباحث في اختيار بحثه، فالباحث هو صاحب البحث يختار البحث الذي يرضي رغبته في الدراسة، دون أن يكون مجبرا على إعداد بحث في موضوع محدد وهذا يتضح بجلاء في حالة البحوث الحرة التي يقوم بها الكُتّاب والباحثون في مختلف التخصصات الأدبية والقانونية وغيرها، أما

البحوث التي يقوم بها الطلاب سواء البحث الصفي أو بحث الماجستير أو الدكتوراة فإن الأصل أن اختيار الموضوع يكون من مسئولية الطالب تحت إشراف وتوجيه الأستاذ المشرف، فاختيار موضوع البحث من قبل الباحث هو الأسلوب الأمثل، وإن كان اختيار موضوع البحث بالنسبة للطالب قد يعتبر مهمة صعبة تواجهه باعتباره باحثا مبتدءا نظرا لأن الطالب في العادة يميل إلى اختيار المشاكل العريضة أو يختار موضوعات تتعلق بجوانب متفرقة بمشكلة معينة إلا أنه يمكنه أن يستعين بالأستاذ المشرف في تحديد إطار الموضوع، وإذا كان الاختيار سيكون من جانب الطالب فالأفضل أن يختار موضوعين أو ثلاثة ويعرضها على الأستاذ المشرف لاختيار أحد هذه الموضوعات .

الطريقة الثانية : اختيار الموضوع من قبل الأستاذ المشرف :

وهذا الأسلوب يتبع بالنسبة للكثير من الباحثين والذين لا يسعفهم الوقت أو إمكانياتهم العلمية في اختيار موضوع البحث أثناء دراستهم الجامعية، حيث يتوافر لدى الأستاذ المشرف العديد من الموضوعات المهمة والجديدة الصالحة للكتابة فيها، ويكون اختيار الأستاذ لموضوع البحث في العادة موفقا لأنه أكثر دراية بموضوعات البحث خاصة الجديدة منها والتي تحتاج إلى دراسة، وإن كان يجب على الباحث أن يناقش مع الأستاذ الذي اختار موضوع البحث هذا الموضوع، وأن يبادله الرأي، وأن يحصل منه على الإجابة على بعض الاستفسارات التي توضح للباحث أبعاد الموضوع، وإن كان بعض العلماء قد حذروا من طريقة اختيار الموضوع من قبل الأستاذ المشرف نظرا لما قد يسببه من صعوبة للباحث، فقد يكون الموضوع معقدا بالنسبة لقدرات الباحث وإمكانياته العلمية، أو قد لا يتفق مع استعداده وميوله(٧١)، إلا أنني أرى أنه لا توجد مشكلة كبيرة إذا وقع الاختيار من الأستاذ المشرف خاصة إذا كان هذا الموضوع فيه من الأهمية والجدية في مجال البحث العلمي مما يفيد في مستقبل الباحث، وكان موافقا لميول الباحث ورغباته خاصة إذا كانت هناك متابعة جادة من المشرف مع الباحث في التوجيه من حيث تذليل العقبات التي قد تواجهه في السير في البحث من ناحية الموضوع والمراجع ... الخ .

---

(٧١) د . شوقي ضيف، المرجع السابق ص٣٠ .

لقاء الأستاذ لأول مرة :

يتطلب لنجاح الطريقة الثانية من طرق اختيار موضوع البحث أن يأخذ الأستاذ انطباعاً جيداً عن الباحث، وهذا الانطباع يتحدد في الغالب عند لقاء الأستاذ لأول مرة، فقبل أن يقابل الطالب الأستاذ يجب أن يكون ملما إلماما كافيا بأهم مؤلفات الأستاذ، ومعرفة ترتيبها التاريخي، وبمعنى آخر أن يكون الطالب لديه وعي ودراية بأهم أعمال الأستاذ ومتابعا لسيرته العلمية، وهذه تعد مسألة سيكولوجية على درجة عالية من الأهمية في نجاح المقابلة المطلوبة .

ويفضل أن يأخذ الطالب موعدا محددا مع الأستاذ ويذهب إليه في الميعاد بدقة، وأن يبدأ بتقديم نفسه باحترام ووقار مع ابداء رغبته في دراسة المجال الخاص به، ويحدد له سبب زيارته بغرض مساعدته في اختيار موضوع البحث، ورغبته في الإشراف عليه .

ولا داعي أن يخوض الطالب مع الأستاذ في موضوعات جانبية، كذكر رأيه في زميل الأستاذ، أو إبداء آراء خاصة، أو غيرها فيكون هدف المقابلة مركزا فقط على المعونة العلمية التي جاء من أجلها .

وعلى الطالب أن يحافظ على الحدود الواجبة بينه وبين أستاذه مهما تبسط الأستاذ مع الطالب، فيجب على الأخير أن يظهر الاحترام والتوقير اللازم وحسن الاستماع والطاعة وتلك هي أخلاق المتعلم .

*****

المطلب الثاني
شروط اختيار موضوع البحث

اختيار موضوع البحث:

أيا كانت الطريقة التي يتم بها اختيار موضوع البحث فإن هناك شروطاً معينة يجب توافرها عند اختيار موضوع البحث، وتعتبر هذه الشروط موجهاً في اختيار الموضوع المناسب، وهي تعد دعامة البحث وأساسه وأهم هذه الشروط :

أولا - أن يكون لموضوع البحث أهمية : ويكون الموضوع ذات أهمية إذا كان له بعد عملي، وفي الوقت نفسه له بعد نظري، فإذا جمع موضوع البحث بين البعدين دل ذلك على أهمية البحث، والبعد العملي يعني أن يكون له فائدة اجتماعية ويقوم على خدمة أهداف محددة، أما البعد النظري يكون بالنظر إلى قيمة البحث الفقهية، والبعد النظري مرتبط بالفائدة العلمية للبحث •

وعليه يجب أن يكون اتجاه الباحث عند اختيار موضوع بحثه نحو موضوع ذو قيمة علمية بالنسبة للمجتمع وللباحث نفسه، في الوقت الحاضر أو في المستقبل، كالأبحاث المتعلقة بجرائم الكمبيوتر مثلا، أو الاتجاه إلى الموضوعات التي تثري البحث العلمي عامة، كموضوع استنساخ الكائنات الحية وراثيا •

ثانيا - الجدة والابتكار لموضوع البحث : بمعنى أن يكون موضوع البحث جديدا، ولا تعني الجدة أن يطرق الباحث موضوعا مبتكرا لم يتطرق الباحثون له من قبل وإنما يكفي أن تكون المشاكل المثارة في البحث جديدة وحلولها التي توصل إليها الباحث جديدة[٧٢]، وعليه لا يعد الموضوع جديدا إذا تناول الباحث موضوعا قد قتل بحثا وبطريقة لا يقدم فيها جديدا •

ومعالجة موضوع معين من قبل لا يمنع إعادة البحث فيه مرة ثانية إذا تغيرت الأبعاد التي عالجها الموضوع نتيجة لتطور اقتصادي أو اجتماعي أو سياسي أو قانوني، فتغير أحد هذه الأبعاد قد يدفع الباحث إلى إعادة البحث في هذا الموضوع في ضوء التطورات اللاحقة •

---

(٧٢) أ. على ضو، منهجية البحث القانوني، منشورات مجمع الفاتح للجامعات،١٩٨٩، ص١٧ •

والموضوعات الحديثة تولد دائما مع التطور العلمي في الميادين المختلفة، فنجاح العلم مثلا في زرع الأعضاء البشرية أثار الجدل حول مدى جواز بيع الأعضاء البشرية بمقابل من المال ...الخ .

ويمكن للباحث أن يصل إلى جدة الموضوع بطرق عديدة منها، توجيه الأستاذ المشرف، والإلمام الكافي بمحتويات المكتبة، وحرصه على المشاركة أو الإطلاع على أعمال المؤتمرات والندوات وغيرها من الجهات التي تعرض دائما الجديد، والاطلاع على فهارس الرسائل الجامعية التي توجد بكل جامعة أو كلية، ويمكن الاستعانة الآن بالوسائل الحديثة عن طريق الإنترنت .

وشرط الجدة والابتكار شرط تتطلبه كافة الجامعات لقبول تسجيل موضوع البحث حتى يستطيع الباحث أن يؤكد فيه استقلاله وشخصيته، وأن يكون فيه إفادة للمجتمع بالإضافة إلى تفادي ظاهرة السرقة الأدبية والعلمية، وعليه فإن على الباحث أن يبدأ من حيث ما انتهي غيره من الباحثين كي يستطيع أن يأتي بالجديد .

ثالثا - أن يكون موضوع البحث محددا: ويعنى بالتحديد حصر البحث في نقطة أو جزئية معينة تكون المحور الذي يقوم عليه البحث، وهذه الجزئية متفرعة عن موضوع أكثر شمولا، بحيث يكون دور الباحث هو تعميق هذه الجزئية والإلمام بكل تفاصيلها الدقيقة وأن يختار لهذه الجزئية عنوانا تراعى فيه الشروط التي سنعرض لها فيما بعد .

وعليه لا يصلح لأن يكون موضوعا لبحث علمي الموضوع الذي يتناول الكليات بطريقة سطحية دون تحليل دقيق لها، وهو ما تتناوله المؤلفات العلمية كالكتب المنهجية كقانون العقوبات أو القانون الإداري أو الدستوري أو فلسفة القانون، على خلاف اختيار جزئية من جزئيات هذه القوانين ومعالجتها معالجة تحليلية متعمقة كالقتل أو السرقة أو القرار الإداري ...الخ .

رابعا - أن يكون الموضوع موافقا لرغبات وإمكانيات الباحث : فإذا كان موضوع البحث موافقا لرغبات وإمكانات الباحث سيساعده ذلك على مواجهة مشاكل تتجاوز قدراته وتجعله يبدع ويبرز شخصيته العلمية من خلال البحث، فعدم موافقة الموضوع لرغبات الباحث يمكن أن يؤدي إلى الضيق والملل وضياع الوقت دون فائدة، ولا يجب أن تكون هذه الرغبات مجرد تحيز ومحاولة إثبات هذا التحيز من خلال البحث للوصول إلى نتيجة معينة محددة سلفا .

ويسبق اختيار الموضوع اختيار التخصص الذي يوافق رغبات الباحث، هل يختار القانون الجنائي أو القانون المدني أو القانون الدولي أو الشريعة الإسلامية ؟

ولا يكفي أن يكون موضوع البحث موافقا لرغبات الباحث بل يجب أن يكون لدى الباحث مجموعة من الإمكانيات أو القدرات أهمها:

١- **الإمكانيات العلمية والبحثية:** فمن يرغب في كتابة أبحاث مقارنة بالتشريعات الأجنبية يجب أن تكون لديه إمكانيات معينة أهمها إتقان اللغة الأجنبية، وأن يكون في مقدرته الحصول على المراجع والقوانين الأجنبية حتى ولو تطلب الأمر سفره للخارج في حالة عدم توافر هذه المراجع في المكتبات التي يعرفها أو يتردد عليها داخل دولته وإلا كان مقصرا في معالجة مثل هذه النوعية من الدراسة، كما أن البحوث المقارنة بالشريعة الإسلامية تحتاج أيضا إلى إمكانيات خاصة في الرجوع إلى أصول وأمهات الكتب الشرعية وكيفية الحصول على المعلومة منها ... الخ .

ويجب أن يكون لدى الباحث في العلوم الشرعية إلمام كافي ودقيق بالأحكام الأساسية للعلوم الشرعية، فيجب أن يكون دارسا للأدلة الشرعية ومصادرها سواء المتفق عليها كالقرآن الكريم والسنة والإجماع، أو المختلف فيها كالمصالح المرسلة والاستحسان وشرع من قبلنا والعرف وأحوال الصحابة بالإضافة إلى معرفته بكيفية استنباط الأحكام منها، وكل هذا يفترض إلماما كافيا بأشهر المذاهب كمذهب الحنفية والمالكية والشافعية والحنابلة والظاهرية والزيدية والإمامية والأباضية، بالإضافة إلى المعرفة بأشهر المؤلفات في علم أصول الفقه، وباختصار أن يكون لدى الباحث الذي يرغب الكتابة في موضوع من موضوعات العلوم الشرعية أن يكون لديه ملكة شرعية تمكنه من الخوض في مثل هذه البحوث ليتمكن من تقديم الطيب من البحوث التي تهم كل المسلمين .

كما يجب أن يكون لدى الباحث القدرة على استعمال أدوات البحث في جمع المادة العلمية إذ قد يستلزم الأمر الاستعانة بالمقابلة أو الاستبيان وبالتالي يجب أن يكون لديه القدرة على تفريغ استمارات الاستبيان والوصول إلى النتائج المطلوبة واستعمال الجداول والرسومات البيانية والإحصائية خاصة إذا كان موضوع بحثه يعتمد في نتائجه على هذه الطرق في جمع المادة العلمية وبالتالي من ليس لديه القدرة على ذلك فعليه اختيار موضوع آخر لا يعتمد على هذه القدرات .

وعليه فالباحث الذي يعاني ضعف الإمكانيات العلمية وضعف في قدراته الإبداعية ويصعب عليه هذه الأمور فالأفضل له أن يبحث عن مجال آخر غير البحث العلمي ٠

٢- **الوقت**: وتشمل الإمكانيات أيضاً الوقت الذي يمكن أن يوفره الباحث للبحث إذ يجب على الباحث أن يختار موضوع البحث الذي يتوقع أن يتمه خلال الوقت أو المدة التي يمكن أن يوفرها الباحث لبحثه، ويجب على الباحث أن يقدر الوقت اللازم لإنهاء البحث حتى لا يختار موضوعاً يتطلب وقتا طويلا وعملا كبيرا ليس في إمكانه توفيره بالنظر إلى الالتزامات الاجتماعية أو المهنية، أو أن يكون على الباحث أن ينتهي من بحثه في مدة محددة كعضو البعثة مثلا فإن عليه أن يختار موضوعا يفرغ منه في المدة المحددة له ٠

وتفرض قوانين ولوائح الجامعات مدة زمنية معينة يجب على الباحث أن ينجز خلالها بحثه، فقانون تنظيم الجامعات في مصر يلزم الباحث في مرحلتي الماجستير والدكتوراه إذا كان ملحقا بهيئة التدريس أن ينهي رسالته خلال مدة زمنية معينة وإلا فمن حق الجهات الإدارية أن تصدر قرارا بنقله إلى وظيفة أخرى كالأعمال الإدارية مثلا، كما أن لائحة الدراسات العليا والتدريب بكلية القانون جامعة خليج سرت، قد حددت الحد الأدنى والحد الأقصى لمدة إعداد رسالة الماجستير ١٨ شهرا كحد أدنى و٢٤ شهرا كحد أقصى، ومدة إعداد رسالة الدكتوراه ٣٠ شهرا كحد أدنى، ٤٨ شهرا كحد أقصى، وتبدأ المدة في الحالتين من تاريخ اعتماد اللجنة الشعبية للكلية لموضوع الرسالة، وإن كان يجوز للجنة الشعبية للكلية منح الباحث مدة إضافية لا تزيد في الماجستير عن ستة أشهر، وفي الدكتوراه لا تزيد عن اثنى عشر شهرا بناء على مذكرة مقدمة من الطالب مشفوعة برأي الأستاذ المشرف وموافقة القسم المختص ٠

٣- **القدرة المادية**: كما تشمل الإمكانيات القدرة المادية للإنفاق على البحث من حيث شراء الكتب أو تصويرها أو قدرته المادية للإنفاق على سفره للخارج والإقامة في دولة أجنبية فترة معينة لجمع المادة العلمية، إذا تطلب الأمر ذلك، فالمراجع الأجنبية عادة ما تكون مرتفعة الثمن ٠

هذا ويجب على الدولة والمراكز البحثية أن تيسر للباحثين المراجع والأدوات الكافية التي تعينه على إنجاز بحثه، وأن تتبنى المواهب الجادة إذا يجب أن تكون العبرة بالقدرة البحثية وليس بالقدرة المالية ٠

وفي ضوء ما تقدم فإنه يجب على الطالب قبل تسجيل موضوع بحثه أن يسأل نفسه بعض الأسئلة ويحاول الإجابة عليها بموضوعية وبعد تفكير جاد وهي:

س١ – هل أحب هذا الموضوع وأميل إليه حقا ؟

س٢ – هل يستحق ما سيبذل فيه من جهد ؟

س٣ – هل في إمكاني أن أغطي البحث تغطية كاملة ؟

س٤ – هل لدي الإمكانيات الذهنية والفكرية والمراجع ... الخ ؟

س٥ – هل لدي من الإمكانيات المادية لتغطية نفقات البحث ؟

س٦ – هل لدي الوقت الكافي لإنجاز البحث في زمن معقول ؟

إلى غير ذلك من الأسئلة التي يمكن من خلال الإجابة عليها أن تتضح مدى رغبة وإمكانيات الطالب في إنجاز البحث .

وعلى أي حال تلعب الخبرات السابقة للباحث وميوله العلمية وميدان تخصصه دورا كبيرا في اختيار موضوع البحث، فرجال الشرطة تتجه أبحاثهم نحو وسائل اكتشاف الجرائم والقبض على الجناة، ورجال الإدارة تتجه أبحاثهم نحو مشاكل الإدارة والعمل على حلها لتطور العمل الإداري ...الخ .

خامسا – توافر مصادر ومراجع الموضوع : حيث يعتبر توافر المصادر والمراجع شرطاً ضرورياً لاختيار موضوع البحث إذ يحسن بالباحث أن يتجنب الموضوعات التي تتصف بندرة المراجع حتى يوفر وقتا وجهدا لإنجاز بحثه، وبالتالي يجب عدم التسرع في اختيار الموضوع خاصة وأن المصادر والمراجع تعد مهمة في تقييم العمل العلمي، وتأكد الباحث من توافر المصادر والمراجع يكون من خلال كثرة الإطلاع بزيارة العديد من المكتبات المتخصصة والاستعانة برأي الأستاذ المشرف والباحثين المتخصصين في مجال موضوع البحث .

ولكن ندرة المراجع الفقهية أو افتقار الموضوع إلى المراجع الكافية لا يعنى عدم إقدام الباحث على اختيار مثل هذا الموضوع مطلقا، فيمكن الإقدام على البحث القانوني إذا توافرت المادة العلمية التي يمكن الحصول عليها من الأحكام القضائية الوفيرة والنصوص القانونية المختلفة، وأن يكون لدى الباحث القدرة على توظيف هذه الأحكام والنصوص توظيفا جيدا بحيث يخرج

في النهاية ببحث جيد برغم ندرة المراجع الفقهية في موضوع البحث[٧٣]، وعليه فإن إمكانيات الباحث العلمية وقدرته الذهنية مع وجود مادة علمية محدودة أن تصل إلى إعداد بحث جيد خاصة إذا وضعنا في الاعتبار أن من شروط اختيار موضوع البحث أن يتميز بالجدة والابتكار ٠

كيفية اختيار عنوان البحث :

يختلف عنوان البحث عن موضوعه، فالأخير أكثر شمولية، فالموضوع قد يعالج من جوانب عديدة، وكل جانب قد يصلح لأن يكون عنوانا لبحث، مثل موضوع المخدرات والتي لها جوانب عديدة اجتماعية، اقتصادية، صحية، قانونية ...الخ ٠

وبعد أن يستقر الباحث على اختيار موضوع معين للبحث يقع عليه مهمة أخرى وهي اختيار عنوان لهذا الموضوع، واختيار العنوان يرجع إلى مهارة وذكاء الباحث، وقد يستعين بالأستاذ المشرف في اختيار العنوان ٠

ويجب على الباحث أن يتذكر حقيقة عند اختيار عنوانا لبحثه وهي، أن البحث يقرأ من عدد من الناس المعنيين به، وقد يكونون محدودين، هذا بخلاف عنوان البحث سيقرأ من قبل الآلاف من الناس، ولذلك يجب الحرص كل الحرص في انتقاء الكلمات التي يتكون منها عنوان البحث وترتيبها بحيث يجذب القارئ، ولذلك عرف العنوان الجيد بأنه الذي يكون من أقل الكلمات وكاف لوصف محتويات البحث[٧٤] ٠

ويفضل عند اختيار الباحث للعنوان أن يراعي الآتي :

١ – **أن يكون العنوان دقيقا وواضحا** : للدلالة على موضوع البحث يجب أن يكون العنوان دقيقا وواضحا، بحيث يستوعب كل موضوع البحث، إذ يجب الابتعاد عن العناوين المبهمة الغامضة غير الواضحة التي قد تضلل القارئ أو تضلل بالباحث نفسه مثال لذلك أن يكون العنوان " مسئولية الطبيب " هذا عنوان مبهم وغير واضح إذ يجب أن يحدد مسئولية الطبيب من أي نوع من المسئولية .. هل المسئولية الجنائية، أم المدنية، وإذا كانت تشمل الاثنين معا فيجب ذكرهما بالعنوان فيكون العنوان " المسئولية الجنائية والمدنية

(٧٣) د. زين بدر فراج، المرجع السابق، ص٤٨ ٠

(٧٤) ر. داي، كيف تكتب بحثا علميا وتنشره، ترجمة د. القذافي عبدالله الحداد، منشورات جامعة عمر المختار – البيضاء، ١٩٩٨، ص٣١ ٠

للطبيب" لأن هناك أنواعاً أخرى من المسئولية قد يتحملها الطبيب كالمسئولية الإدارية ... الخ .

ويحسن أن يرد العنوان في صيغة تقريرية إخبارية وليس في صيغة استفهامية(75)، فيكون العنوان "دور المجني عليه في إنهاء الدعوى الجنائية" ولا يكون "هل للمجني عليه دورا في إنهاء الدعوى الجنائية ؟" .

ووضوح ودقة عنوان موضوع البحث يساعد بلا شك في سهولة اختيار عناوين واضحة ودقيقة للتقسيمات الداخلية للبحث كعنوان القسم أو الباب أو الفصل أو المبحث أو المطلب .

٢ – **أن يكون العنوان جديدا ومبتكرا وجذابا :** فإذا كان الموضوع مبتكرا فإن عنوانه يكون مبتكرا فالعادة أن يكون العنوان متميزا إذا كان موضوع البحث متميزا وأصالة العنوان تبدأ من أصالة الموضوع، وأن يكون العنوان جذابا ومتميزا يلفت نظر من يطالعه، ويكون العنوان جذابا بأن يكون به سجع أو قافية شعرية .

٣ – **أن يكون العنوان قصيرا :** يشترط في عنوان موضوع البحث ألا يكون طويلا مملا ولا قصيرا مخلا، فعلى الباحث أن يختار لعنوان بحثه الألفاظ القليلة والتي تفي بالغرض، وضرورة تحاشي العنوان الطويل والذي قد يوحي بغرض أو معنى غير مقصود أو يشعر الطالع له بالملل، فكلما كان العنوان قصيرا حافظ على جاذبية الموضوع ورونقه، ولكن يجب أن يكون العنوان قصيرا مفهوما ولا يجب أن يكون القصر مملا وموجزا لدرجة الإخلال بالمعنى المراد منه .

فالعنوان يجب ألا يكون طويلا ولا قصيرا جدا لدرجة القصور الذي يخل بمفهومه وإذا كان لا مناصة من أن يكون العنوان طويلا، فيجب أن يكتب على غلاف البحث بطريقة وبشكل مقبول يخفف في طوله، كأن يوضع العنوان الطويل على غلاف البحث على شكل هرم مقلوب وبدرجات متتالية في حجم الكتابة، يراجع الملحق رقم (١) .

وعلى أي حال فإن العنوان يجب أن يكون دالا على الموضوع، والموضوع الواحد يمكن أن يصلح لأن يكون له أكثر من عنوان يختار الباحث أكثرهم دقة ووضوحا وجدة وجاذبية وقصرا .

---

(٧٥) د. أحمد عبدالكريم سلامة، المرجع السابق، ص٦٧ .

المبحث الثاني
إعداد خطة البحـــــث

تمهيد وتقسيم:

بعد أن ينتهي الباحث من اختيار موضوع بحثه واختيار عنوان مناسب عليه أن يقوم بوضع خطة لبحثه، ويسبق وضع الخطة في العادة قراءة بعض المقالات والموسوعات والمعاجم والكتب العامة أو المجلات وبعـض الكتـب المتخصصة مع تدوين الملاحظات تباعا أولا بأول وبالتالي يستطيع الباحث أن يحدد نقاط البحث بصفة عامة ويخرج من ذلك بوضع خطة مبدئية للبحث ٠

ويمكن تعريف خطة البحث بأنها الإطار العام للبحـث والـذي يحـدد عناصره الأساسية والفرعية، والتي تبدأ بالمقدمة وتنتهي بالخاتمة، وللخطـة أهمية كبيرة في نجاح البحث، وتمر الخطة بمراحل عند إعدادها فهناك الخطة المبدئية، والخطة شبه النهائية والخطة النهائية ٠

وللخطة المبدئية أهميتها في تحديد الإطار العام للبحث، فهـي كتحديـد البحر الإقليمي من أعالي البحار، وتمكن الخطة المبدئية من تحديد أهم أهداف البحث حتى لا يضل الطريق، فالخطة المبدئية تعد بمثابة الشـرارة الأولـى التـي تنطلـق منهـا أفكار الباحث، وهي كأي رسم هندسي لبناء منزل ٠

وسنعرض لشكل الخطة وأجزاء الخطة من خلال المطلبين التاليين:

المطلب الأول : شكل الخطة ٠

المطلب الثاني : أجزاء الخطة ٠

المطلب الأول
شـكل الخطـــــة

تقسيم:

يجب تقسيم الخطة من الناحية الشكلية تقسيما علميا من البداية حتى يمكن تفادي الإطالة في البحث، الأمر الذي يتطلب وقتا أطول من الباحث في إنجاز البحث، وهناك أسلوبين في تقسيم خطة البحث من الناحية الشكلية، وللباحث

أن يلتزم بأحد الأسلوبين وهما: الأسلوب الانجلوسكسوني، والأسلوب اللاتيني[٧٦] .

أولا – الأسلوب الانجلوسكسوني في تقسيم البحث:

يقوم التقسيم الانجلوسكسوني للخطة على تتابع موضوعات البحث وترد متتالية، وتعالج كل نقطة بطريقة محددة ودون اللجوء إلى تقسيمات فرعية إلا إذا لزم الأمر ذلك .

فإذا كان عنوان البحث " أركان جريمة " فتقسم الخطة إلى فصول متتالية على النحو التالي:

الفصل الأول: الركن المادي .

الفصل الثاني: ركن عدم المشروعية .

الفصل الثالث: الركن المعنوي.

وبالتالي لا يحتاج الأمر إلى الدخول في تقسيمات فرعية للفصول، فلا يقسم الفصل الأول مثلا إلى مباحث، يعالج عناصر الركن المادي كالفعل والنتيجة وعلاقة السببية، أو تقسيم المباحث إلى مطالب، أو تقسيم المطالب إلى فروع.

ويتميز الأسلوب الانجلوسكسوني بالسهولة والوضوح حيث يقوم الباحث بمعالجة كل فكرة في فصل مستقل، ويستطيع تغطية كل فصل بطريقة ميسرة، فلا يحتاج الباحث إلى الدخول في تفريعات إلا في حالة الضرورة .

ورغم مزايا هذا الأسلوب إلا أنه له عيوب أهمها أن الباحث لا يجد ما يدفعه إلى إجراء مقارنة بين الأفكار المتشابهة في البحث، وبالتالي فإن بعض أفكار البحث قد تعالج بشكل غير معمق، ويتصف بالسطحية .

ثانيا – الأسلوب اللاتيني في تقسيم البحث:

يقوم الأسلوب اللاتيني على الفصل بين الأفكار المختلفة للبحث، والفصل بين الفروع ومعالجتها بطريقة مستقلة، مع الربط بطريقة منطقية بين الفكرة الواحدة وفروعها، والربط المنطقي بين الأفكار المختلفة الواردة في البحث بحيث تكون هناك رابطة منطقية بين الفروع، والمطالب، والمباحث، والفصول، والأبواب، وعنوان البحث .

---

(٧٦) يراجع في ذلك د. زين بدر فراج، المرجع السابق، ص٧٢ .

فإذا كان عنوان البحث هو، أركان جريمة القتل، فتقسم الخطة وفقا لهذا الأسلوب على النحو التالي:

الفصل الأول: الركن المادي •

المبحث الأول: السلوك الإجرامي •

المطلب الأول: السلوك الإيجابي •

المطلب الثاني: السلوك السلبي •

المبحث الثاني: النتيجة الإجرامية •

المطلب الأول: المفهوم المادي للنتيجة •

المطلب الثاني: المفهوم القانوني للنتيجة •

المبحث الثالث: علاقة السببية •

المطلب الأول: معيار علاقة السببية •

المطلب الثاني: تقدير قيام علاقة السببية •

الفصل الثاني: الركن المعنوي •

المبحث الأول: القتل العمد •

المطلب الأول: القصد الجنائي •

الفرع الأول: عناصر القصد الجنائي •

الفرع الثاني: إثبات القصد الجنائي •

المطلب الثاني: القتل انعمد المشدد •

الفرع الأول: سبق الإصرار •

الفرع الثاني: الترصد •

المطلب الثالث: القتل العمد المخفف •

المبحث الثاني: القتل المتجاوز القصد •

المطلب الأول: مفهوم القتل المتجاوز وأركانه •

المطلب الثاني: عقوبة القتل المتجاوز •

المبحث الثالث: القتل الخطأ •

المطلب الأول: معيار الخطأ ٠

المطلب الثاني: عقوبة القتل الخطأ ٠

ويتميز الأسلوب اللاتيني في تقسيم الخطة بالوضوح والعمق الشديد والتماسك في الأفكار، حيث يمكن للباحث أن يفرع الفكرة الأساسية للموضوع إلى نقاط فرعية عديدة ويحللها ويقارن بينها ويربطها توصلا إلى النتائج المحددة، كمن يريد أن يزور دولة من الدول لأول مرة، فيزور مدنها فيدخل طرق وشوارع ودروب كل مدينة، وفي ختام الزيارة يكون فكرة كاملة عن هذه الدولة وهي نتيجة أو محصلة الزيارة ٠

ورغم مزايا هذا الأسلوب، فقد أخذ عليه أنه قد يؤدي إلى عدم منطقية البحث، وذلك عندما يحاول الباحث أن ينسق ويوازن بين الأبواب والفصول، فقد يندفع إلى خلق تقسيمات قد لا تكون مبررة مما قد يؤدي إلى عدم منطقية البحث، وقد يؤدي ذلك إلى إطالة البحث دون مبرر، لذلك فإن على الباحث أن يختار موضوع محدد قدر الإمكان ويبحثه بطريقة رأسية عميقة ٠

*****

المطلب الثاني
أجـزاء الخطـــــة

تقسيم:

تحتوي الخطة الأولية أو المبدئية أو المؤقتة في العادة على أجزاء إلـى جانب عنوان البحث وهذه الأجزاء هي المقدمة، والتمهيد، والمحتوى أو مـا يطلق عليه صلب البحث، والخاتمة، وهو ما سنعرض له على النحو التالي:

أولا - المقدمـــــــة :

فالمقدمة هي أداة التعريف بموضوع البحث، ويجب أن تشتمل على عدد من العناصر الضرورية أهمها :

١ - **التعريف بموضوع البحـث** : إذ على الباحث أن بقدم تعريفـا لموضـوع البحث حيث يذكر العناصر والأفكار التي يدور حولها جوهر موضوع بحثه، فيحاول في التعريف بعناصر الموضوع أن يحدد إطار بحثه وذلك بشيء من الإيجاز ٠

٢ - **التمييز بين موضوع البحـث والموضـوعات المشـابهة** : فقـد يختـلط بموضوع البحث بموضوعات أخرى لذلك يجب التمييز بين موضوع البحـث والموضوعات المشابهة بشيء من الإيجاز كل ذلك في محاولة لتحديد الإطار العام للموضوع حتى يعرف القارئ من البداية حدود البحث وبالتالي يحـاول أن يخلص البحث مما قد يختلط به، وذلك بشيء من الإيجـاز حتـى تكـون الأمور واضحة من البداية للقارئ ٠

٣ - **التطور التاريخي لمشكلة البحث** : حيث يتم عرض تاريخي للمشكلة فـي مقدمة البحث بشيء من الإيجاز إذا لم يكن موضوع البحث نفسـه عرضـا تاريخيا، وقد يخصص الباحث بابا تمهيديا لعرض التطور التاريخي لموضوع البحث، وقد يضمنه الباحث التعريف بموضوع البحث والتمييز بينـه وبـين الموضوعات المشابهة خاصة في الرسائل العلمية ٠

٤ - **أهداف البحث** : يوضح الباحث الدوافع والأهداف التي دفعته إلى الكتابة في هذا الموضوع ٠

٥ - **أهمية البحـث** : فمن خلال الخطة يستطيع الباحث أن يبـين أهميـة البحث في حل مشكلات أو معالجة مسائل قانونية أو عملية ملحة ... الخ ٠

٦ – **منهج الدراسة** : وتشمل الخطوات الأساسية للبحث والأساليب والطرق التي سيستخدمها الباحث في إعداده لبحثه، هل الدراسة نظرية تطبيقية أم هي دراسة نظرية فقط وهل هي دراسة مقارنة ونوع المقارنة، وما هو المنهج الذي سيتبعه الباحث في بحثه ... الخ •

٧ – **تقسيم البحث**: وذلك بعرض العناصر الأساسية للخطة •

وعليه فإن الباحث يجب أن يعرض في المقدمة تعريفا لموضوع بحثه والأفكار التي يدور حولها والمشكلات التي يثيرها وأسباب اختيار موضوع البحث والغرض منه والأهداف التي يريد تحقيقها ومدى إسهامه في معالجة أو استكمال نقص في دراسات سابقة والصعوبات التي واجهت الباحث ومنهج الدراسة ... الخ، ثم يقوم في نهاية المقدمة بعرض عناوين البحث الرئيسية كالأقسام والأبواب والفصول •

ونظرا لأهمية المقدمة باعتبارها مفتاح البحث فهي أداة تعريف القارئ بموضوع البحث وأهدافه وأهميته ومنهجه وخطواته، فإنه يجب أن تكتب بدقة وتأني حتى تحقق الغرض منها، لذلك فإن المقدمة من تسميتها تكتب في البداية إلا أنه على العكس تكون هي آخر ما يكتب من البحث أو على الأقل معظمها، حيث يتزامن كتابة المقدمة مع كتابة الخاتمة، فإذا كانت المقدمة أداة تعريف البحث فإن التعريف لن يكون متكاملا ودقيقا إلا إذا كان المعرف متكاملا(٧٧)، ويجوز إطالة المقدمة إلى بضع عشرة صفحة، خاصة في الرسائل العلمية •

ثانيا – الباب أو الفصل التمهيدي :

قد يلجأ الباحث إلى الباب أو الفصل التمهيدي عندما يجد بين يديه عناصر تتجاوز ما يجب أن تشتمل عليه المقدمة وقد لا تكون في الوقت نفسه جزءا من جوهر البحث.

وكما سبق القول يمكن أن يشمل التمهيد التعريف بموضوع البحث والتمييز بينه وبين الموضوعات المشابهة والتطور التاريخي لموضوع البحث •

---

(٧٧) د. أحمد عبدالكريم سلامة، المرجع السابق، ص٧٥ •

ثالثا – صلب البحث (المحتوى) :

يقصد بالمحتوى أو صلب البحث المادة العلمية التي هي أساس البحث العلمي، وهي جوهر البحث والتي تتضمن الأفكار والتقييمات وعرض النظريات والمقترحات والحلول التي تعالج مشكلات ... الخ، ويتم عرض محتوى البحث بشكل هيكلي منظم، حيث يقسم البحث إلى أقسام، ويقسم كل قسم إلى أبواب والباب إلى فصول والفصل إلى مباحث والمبحث إلى مطالب والمطلب إلى فروع ... وهكذا •

ويجب على الباحث أن يتجنب التضارب أو التداخل بين الأقسام أو الأبواب مع مراعاة التعادل النسبي بينها، لذلك يجب عند التقسيم أو التبويب مراعاة الأمور التالية :

١ – **التسلسل المنطقي** : بمعنى أن تتسلسل عناوين هيكل خطة البحث بالتوالي فلا يقدم موضوع على موضوع إلا فيما يتطلبه التسلسل المنطقي، على سبيل المثال : يجب أن يتناول في الحلقة الأولى من التسلسل جانباً من الموضوع بحيث تتناول الحلقة الثانية الجانب الآخر من الموضوع •

وكلما انتقل الباحث من باب إلى فصل إلى مطلب أن يمهد للعنوان الذي سيعالجه في الفصل أو المبحث اللاحق حتى تكون أفكار القارئ مسلسلة تدريجيا ومتواصلة دون انقطاع •

٢ – **التوازن بين أقسام الخطة** : ونعني بالتوازن، التوازن الكمي والكيفي، **فالتوازن الكمي** يقتضي أن تكون أقسام البحث متعادلة نسبيا فلا يحتوي قسم مثلا على خمسين صفحة بينما القسم الثاني لا يضم سوى ثلاث أو أربع صفحات، فهذا يمثل خللاً كمياً يدل على خطأ أو عدم دقة في تقسيم موضوع البحث •

أما **التوازن الكيفي** فيعني أن يشتمل كل قسم من أقسام البحث على فكرة مستقلة تعادل في أهميتها وضرورتها لبحث الفكرة التي في القسم أو الأقسام الأخرى، فلا يصح أن تركز الدراسة في القسم الثاني على دراسة فكرة ثانوية لا علاقة لها بموضوع البحث[٧٨] •

---

(٧٨) د. فتوح عبدالله الشاذلي، المرجع السابق ص٧٤ •

وفي الحقيقة أن التوازن الكمي والكيفي يتحقق بكثرة القراءة والتفكير والتحليل وثراء المادة العلمية وكفاءة ومهارة وخبرات الباحث وتجاربه أو الاستعانة بتجارب الآخرين .

إلا أن عملية التوازن الكيفي والكمي لا تتطلب من الباحث إيجاد هذا التوازن بطريقة مماثلة في عدد صفحات كل باب أو كل فصل لأن هذا أمر تحكمه حدود معالجة البحث وإن كان يقع على الباحث ضرورة إيجاد هذا التوازن المتقارب قدر الإمكان إذ لا يوجد اتفاق حول عدد صفحات الباب أو الفصل فهي مسألة تقديرية متروكة للباحث في حدود موضوعه .

كما أن تحديد عدد الأبواب أو الفصول أو المباحث أو المطالب يرجع إلى مدى غزارة مفاهيم البحث وجزئياته ومشكلاته وتفريعاته، ويرجع أيضا إلى كون البحث هو بحثاً صفياً أو بحث ماجستير أو دكتوراه، ولا تقتضي الضرورة وجود تماثل بين عدد الفصول فقد تقتضي الضرورة تفريع عنوان أحد الأبواب إلى ثلاثة أو أربعة فصول في حين يجوز تفريع باب آخر إلى فصلين فقط .

٣ - **التناسق والترابط بين عناوين الأبواب والفصول وعنوان البحث** : إذ يجب أن يكون هناك تناسق وترابط بين عناوين الأبواب والفصول وعنوان البحث الرئيسي، وكذلك يجب أن يوجد تناسق بين عنوان الباب الواحد وبين عناوين فصوله، إذ يجب أن تكون عناوين الفصول من جنس عنوان الباب الذي تتبعه ودالة عليه ومتفرعة منه مع اختيار عنوان مختصر للباب أو الفصل أو المبحث .

٤ - الذاتية : يجب أن تتمتع الخطة بالذاتية التي تعبر عن شخصية الباحث ورؤيته الخاصة في الموضوع فلا تجدي الخطط المنقولة من الآخرين .

رابعا - الخاتمة :

تعد الخاتمة آخر ما يكتب في البحث حيث تأتي في نهايته، وتتضمن الآراء والنتائج التي توصل إليها الباحث في موضوع بحثه فيشير فيها إلى وجهات النظر والنتائج والأفكار الرئيسية المستخلصة ويشير فيها إلى الجديد المبتكر في البحث، ويلخص الباحث رأيه ووجهة نظره بالنسبة لجوهر البحث بموضوعية بحيث يمكن القارئ الذي يطلع لأول مرة على البحث أن يلم

بأساسه وما يدور حوله إلماما شاملا، وليس صحيحا ما يعتقده البعض من أن الخاتمة ما هي إلا تلخيص وعرض لخطة البحث أو استعراض عناصره .

وإذا كانت الخاتمة هي نهاية الموضوع محل الدراسة فيجب أن تكـون في الوقت نفسه بداية لدراسات أخرى في الموضوع ذاته من خلال ما يثيـره الباحث في الخاتمة من أفكار يدعو الباحث إلى تناولها بالدراسـة المتعمقـة باعتبار ذلك فتحاً لنوافذ على موضوع جديد تحتاج إلى دراسة لاستكمال مـا بدأه الباحث حيث يجب أن يبدأ الآخرون بما انتهي إليه الباحث(٧٩) .

ويجب أن تكون الخاتمة قصيرة فلا تزيد على بضع صفحات " ثلاث أو أربع صفحات " على ألا تحتوي على تقسيمات داخلية أو عناوين جزئية وإنما تأتي على شكل فقرات متتالية .

تعديل خطـة البحـث :

إذا كنا من البداية قد وصفنا خطة البحث بأنها خطة مبدئية أو أولية فإن ذلك يعني بأنها قابلة للتعديل، فكثيرا ما تكتب الخطة المبدئية بالاعتماد علـى القراءة السريعة وبصورة قد تكون ارتجالية استنادا إلى مفاهيم أولية .

والواقع أنه من خلال القراءة المتأنية والاطلاع الدائم يتوصل الباحـث إلى معلومات وتظهر أمامه عناصر وأفكار جديدة تحتاج إلى ضرورة إبرازها في مواطن عديدة من أجزاء البحث، أو قد يجد الباحث من خـلال الإطـلاع والقراءة أن هناك عناصر أو عناوين في خطة بحثه لا أهمية لها أو أنها قـد تكون بعيدة الصلة بموضوع بحثه، فيجد أنه من الأفضل اسـتبعادها، الأمـر الذي يجعل الباحث نفسه مضطرا لإجراء تعديل فـي خطـة بحثـه سـواء بالإضافة أو بالاستبعاد أم بالتعديل بحسب ما وصلت إليـه قناعتـه بعـد أن نضجت لديه أفكار الموضوع وعناصره، وقد يستمر هذا التعديل في الخطـة حتى نهاية البحث، وبالتالي يكون الباحث قد وصل إلى إعداد خطة نهائية مع نهاية البحث .

وإذا كان تعديل خطة البحث أمراً جائزاً للباحث أن يقوم به إلا أنـه إذا كان الباحث من بين الطلاب المكلفين بالقيام بهذا البحث وأخذ موافقـة علـى الخطة من أستاذه المشرف، فيجب أن يكون التعديل الذي يجريه بها لا يمـس

---

(٧٩) يراجع في تطبيقات لذلك د. أحمد فتحي سرور، الشـرعية والإجـراءات الجنائيـة، دار النهضة العربية ١٩٧٧، ص٣٠٣، د. حمدي رجب عطية، دور المجني عليه في إنهـاء الدعوى الجنائية، رسالة دكتوراه، جامعة القاهرة ١٩٩٠، ص٤٩٨ .

جوهر الموضوع الذي تم اختياره وإلا أصبحنا أمام موضوع جديد يحتاج إلى إلغاء الخطة بأكملها وإعداد خطة جديدة وبالتالي يحتاج إلى إجراءات لتسجيل هذا الموضوع من جديد إذا كان البحث بحث ماجستير أو دكتوراة، أما إذا كان التعديل لخطة البحث في شكل تعديل بسيط للمباحث أو المطالب أو الفروع فإن هذا الأمر لا يغير في موضوع البحث وإنما تعد تعديلات داخلية لا تحتاج إلا إلى إبلاغ الأستاذ المشرف على البحث وأخذ رأيه في ذلك .

وعليه فإن الخطة تمر بمراحل ثلاثة هي: الخطة المبدئية، الخطة شبه النهائية، الخطة النهائية .

الأسس التي يعتمد عليها في تقسيم البحث:

عرضنا فيما سبق للتقسيم الانجلوسكسوني والتقسيم اللاتيني، وهناك أسس يجب اتباع إحداها أو بعضها عند معالجة البحث خاصة البحث الذي تقسم خطته حسب التقسيم اللاتيني، ويتوقف اختيار الأساس حسب طبيعة موضوع البحث، وحجم المادة العلمية المتوفرة، وأهم هذه الأسس هي(٨٠):

١- **التمييز بين الاتجاه التشريعي والاتجاه القضائي والاتجاه الفقهي:** بمعنى تحديد موقف الدستور أو القانون أو اللوائح، ثم موقف الأحكام القضائية، واتجاه الفقهاء والآراء المتباينة في الموضوع، فمثلا اختلفت الاتجاهات في تحديد أعمال السيادة بين القانون والقضاء وآراء الفقهاء .

٢- **التمييز بين الجوانب النظرية والتطبيقية:** فقد يتطلب الموضوع معالجته أولا من الجانب النظري، ثم من الجانب التطبيقي، فلكي نعالج مدى إمكانية قيام دولة فلسطين من الناحية العملية فإن الأمر يتطلب أولا دراسة نظرية وإفية لنظرية الدولة، إذ أن فهم الأمور التطبيقية يتطلب أولا الفهم الكامل للأمور النظرية، وتقسيم البحث إلى قسم نظري ثم إلى قسم تطبيقي .

٣- **التمييز بين الأحكام العامة والأحكام الخاصة:** فقد تتطلب طبيعة الموضوع ومعالجته معالجة صحيحة ضرورة التعرض أولا للأحكام العامة المتعلقة به والتي يدور في فلكها موضوع البحث حتى يمكن فهم الموضوع والتعمق في دراسته، فقد تتفق الأحكام العامة مع الأحكام الخاصة بالموضوع، وقد تختلف، وفي الحالة الأخيرة يجب التمييز والإيضاح مع الالتزام بقاعدة أن الأحكام

---

(٨٠) تراجع هذه الأسس بشيء من التفصيل، د. زين بدر فلاج، المرجع السابق، ص٨١ وما بعدها .

الخاصة تقيد الأحكام العامة، فقد يتطلب دراسة جريمة القتل أو السرقة دراسة الأحكام العامة للجريمة، وقد يتطلب دراسة عقد من العقود كعقد البيع مثلا دراسة الأحكام العامة للعقود المدنية ... وهكذا .

٤- **التمييز بين القوانين الوضعية والشريعة الإسلامية:** يفضل العديد من الباحثين الدراسات المقارنة بين القوانين الوضعية والشريعة الإسلامية، كنقل الأعضاء البشرية أو استنساخ الكائنات الحية وراثيا، وإجراء المقارنة بين القوانين الوضعية والشريعة الإسلامية .

وفي مثل هذه الدراسات يجب أن تكون المقارنة بين جزئيات الفكرة ثم بين كلياتها، وذلك بتحديد موقف الشريعة الإسلامية في الجزئية الواحدة، ثم تحديد موقف القوانين الوضعية، ثم تجرى المقارنة بين الموقفين .

٥- **التحديد الزماني أو المكاني:** قد تسمح طبيعة موضوع البحث تقسيم الموضوع تقسيما زمنيا بتميز كل حقبة زمنية بخصائص معينة، وهو ما يسمى بالتحديد الزماني للموضوع، وقد تتطلب طبيعة الموضوع تقسيمه مكانيا بدراسته في العديد من الدول، وهو ما يسمى بالتحديد المكاني .

وقد يجد الباحث أن طبيعة الموضوع تحتم دراسته في مكان واحد وخلال فترة زمنية معينة، وهو ما يسمى بالتحديد المكاني والزماني للموضوع .

تسجيل موضوع البحث:

بعد أن ينتهي الباحث من إعداد مشروع البحث في البحوث الموجهة كالماجستير أو الدكتوراه، عليه أن يقوم باتخاذ إجراءات تسجيل الموضوع لدى الجهة الأكاديمية الجامعة أو المعهد، ويبدأ ذلك بأخذ موافقة الأستاذ المشرف على مشروع خطة البحث، ويقدم طلب تسجيل الموضوع لعميد الكلية متضمنا اسم الباحث وعنوان الموضوع، واسم الأستاذ المشرف إلا إذا كان القسم المختص هو الذي يتولى اختيار المشرف، على أن يشمل الطلب بيانات كافية عن الباحث .

ويجب أن يرفق بالطلب مشروع خطة البحث، وتقرير عن موضوع البحث متضمنا أهمية البحث والهدف من الدراسة وحجمها، والمنهج الذي سيتبعه، مع إعداد قائمة مبدئية بالمراجع العربية والأجنبية التي سيستعين بها الباحث في الدراسة .

ويتم اعتماد الموضوع من القسم ثم مجلس الكلية ثم مجلس الجامعة، وقد يلزم لتسجيل الموضوع أخذ موافقة جهة معينة حتـــى لا يكـــون الموضـــوع مكررا وسبق البحث فيه من باحث آخر .

وهذه الإجراءات هي المعمول بها عادة، فقد قررت لائحة الدراسات العليا بكلية القانون جامعة التحدي - سرت، بأن يرفق طالب التسجيل للماجســتير طلبه بمذكرة يبين فيها خطة البحث، والأهداف المرتقبة فيه، بشرط أن يكون الموضوع المختار للرسالة ذا صلة بموضوعات الدراسة التحضــيرية ولــم يسبق اختياره، وعلى الطالب أن يتقدم بطلب كتابي للقسم المختص يبدى فيــه رغبته تسجيل موضوع الرسالة، ولا يعتبر تسجيل الموضوع المقترح نهائيــا إلا بعد موافقة القسم المختص واعتماده من اللجنة الشعبية للكلية .

*****

الفصل الرابع

جمع المصادر والمراجع وتدوينها

تمهيد وتقسيم:

بعد أن يقع اختيار الباحث على موضوع بحثه وإعداد الخطة، عليه أن يبدأ في الخطوة التالية وهي جمع المصادر والمراجع المتنوعة والتي تعد وعاء المادة العلمية للبحث، لأن خطوة حصر أو جمع المصادر والمراجع مرتبطة بخطوة أخرى ألا وهي تدوين هذه المصادر والمراجع أولا بأول .. وسنحاول من خلال هذا الفصل معالجة ذلك في المباحث التالية :

المبحث الأول : جمع المصادر والمراجع •

المبحث الثاني : أنواع المصادر والمراجع•

المبحث الثالث : تدوين المصادر والمراجع •

المبحث الأول

جمع المصادر والمراجــــع

تمهيد وتقسيم:

إن اندارج عليه لدى البعض اعتبار المصدر والمرجع بمعنى واحد حيث يرجع إليهما الباحث للحصول على المعلومات اللازمة لبحثه، إلا أنه يمكــن التفرقة بين المصدر والمرجع، **فالمصدر** يعني الوعاء الذي ينشر موضــوعا لأول مرة كالمخطوطات والوثائق والمذكرات، أما **المرجع** فهو الوعاء الــذي نشرت فيه المادة العلمية في وقت لاحق على نشرها في المصدر والمــأخوذة عنه، أو بمعنى آخر المصدر هو الكتاب الذي يحتوي على المــادة الأصــلية للبحث، أما المرجع فهو الكتاب الذي سبق أن درس هذه المادة، فيعد مرجــع عمل الباحث نفسه عندما يكتمل[٨١] .

وقبل حصر المصادر والمراجع علينا أن نعرف كيفيــة التعامــل مــع المكتبــة والوصول إلى الكتاب، واختياره والتعامل معه، وذلك مــن خــلال المطالب التالية :

المطلب الأول

التعامل مع المكتبـــــــة

التعرف على المكتبة والعاملين بها :

يجب على الباحث عند جمع المادة العلمية أن يقوم بزيــارات ميدانيــة للمكتبات خاصة لمكتبة الكلية أو الجامعة أو المعاهد أو أي مكتبات أخرى في المؤسسات والجهات المختلفة، كالمكتبات التابعة للبلديات والمؤتمرات الشعبية

---

(81) د. حامد طاهر، الدراسات العليا ومنهج البحث فيها، دار النصر للتوزيع والنشر، جامعة القاهرة ، بدون، ص٢٩ .

والمحافظات، والمكتبات الوطنية[82] والقيام بزيارات لمعارض الكتب المختلفة وذلك للحصول على المادة العلمية اللازمة للبحث، فإذا كانت الزيارة للمكتبات فيجب على الباحث في بداية زيارته للمكتبة التعرف على أقسام المكتبة وكيفية ترتيب وتصنيف الكتب فيها ومعرفة نظام التعامل معها من حيث موعدها ونظام الاستعارة والاطلاع والإلمام بتعاليم المكتبة .

كما يجب على الباحث التعرف على العاملين بالمكتبة سواء أمين المكتبة أو مساعديه، ويستعين بهم في التعرف على المكتبة إذ أن لديهم الإلمام الكامل بالمكتبة وأماكن تواجد الكتب ونظام الفهرسة، وبالتالي يمكن أن يذللوا له كثيراً من الصعوبات للحصول على الكتاب الذي يريده، ويجب أن تكون العلاقة طيبة بين الباحث والعاملين بالمكتبة .

إن أمين المكتبة أو مساعديه هم الذين يستطيعون إرشاد الطلاب إلى مواقع المصادر والمراجع داخل المكتبة وتعريفهم بكيفية استرجاعها وكيفية الاستفادة منها حيث يعي تماما نظام التصنيف وقواعد الفهرسة المتبعة في تخزين المعلومات، كما أن أمين المكتبة لديه المعرفة، ليس فقط عن مكتبته ولكن بالمكتبات الأخرى لوجود تنسيق وتعاون بين المكتبات .

ويجب على أمين المكتبة ومن معه من العاملين أن يتحلوا بالخلق وسعة الصدر وحب المساعدة وحسن المعاملة، ويجيب كلما استطاع عن استفسارات الباحث، فالعاملون بالمكتبات تتوافر فيهم المؤهلات الأكاديمية والخبرة الكافية في فن المكتبات، وبالتالي يستطيع أن يوجه الطالب الباحث داخل المكتبة .

وسائل استخدام المكتبة :

يجب على الباحث أن يلم إلماما كافيا بكيفية استخدام المكتبة وذلك بالتعرف على قوائم المصادر والمراجع المختلفة بها وبالتالي التعرف على الكتب والمراجع المعروضة فعلا بالمكتبة، حيث تنظم المكتبات وفقا لأسس معينة تسهل للباحث الحصول على الكتب والمراجع والدوريات والرسائل المختلفة، ويمكن استخدام الوسائل التالية :

---

(82) أهمية المكتبات في نشر الثقافة، وتوافر مناهل العلم للمواطنين، ومكافحة الأمية، بتوفير الكتب والمجلات المختلفة، وتتنوع المكتبات مثل المكتبات القومية، والمكتبات العامة، والمكتبات المدرسية، والمكتبات الجامعية، والمكتبات الخاصة، هذا بالإضافة إلى المكتبات المتنقلة وغيرها ... الخ

أولا : وسيلة التصنيف :

يقصد بالتصنيف في علم المكتبات ترتيب المعلومات الموجودة بالمكتبات ترتيبا من شأنه أن يجعل جميع كتب الموضوع الواحد في مكان واحد على الأرفف، وبجوارها الكتب ذات الصلة بموضوعها .

وتصنيف الكتب بالمكتبة إما أن يكون تصنيف هجائي أو تصنيف عشري، والتصنيف الهجائي يتم الترتيب حسب الحروف الهجائية (أ ، ب ... الخ)، أما التصنيف العشري فيتم الترتيب على أساس نظم معينة، وتعد طريقة (ديوي) في التصنيف العشري من أكثر الطرق ذيوعا وأنسبها للمكتبات العامة والمكتبات المدرسية .

وتقوم طريقة ديوي على تصنيف الكتب في جميع المعارف إلى رتب عشر رئيسية يرمز لكل رتبة بثلاثة أرقام تبدأ بـ (...) وتنتهي بـ (٩٩٩)، وكل رتبة من هذه الرتب تنقسم بدورها إلى عشرة أقسام أخرى يمكن أن تقسم كل منها إلى عشرة أقسام فرعية، وهكذا يمكن الاستمرار في التقسيم إلى أصغر جزئيات المادة على النحو التالي[٨٣] :

١. الأقسام العشرية الرئيسية :

٠٠٠ – ٩٩ المعارف العامة .

١٠٠ – ١٩٩ الفلسفة، وتضم علم النفس .

٢٠٠ – ٢٩٩ الديانات .

٣٠٠ – ٣٩٩ العلوم الاجتماعية، وتضم التربية والتعليم .

٤٠٠ – ٤٩٩ اللغات .

٥٠٠ – ٥٩٩ العلوم البحتة .

٦٠٠ – ٦٩٩ العلوم التطبيقية .

٧٠٠ – ٧٩٩ الفنون الجميلة .

٨٠٠ – ٨٩٩ الآداب .

---

(83) يراجع في ذلك، حسن رشاد، المكتبات ورسالتها، دار الفكر العربي ١٩٧٧، ص١٠٨ وما بعدها، د.جابر عبدالحميد جابر، د. أحمد خيري كاظم، مناهج البحث في التربية وعلم النفس، الطبعة الثانية، دار النهضة العربية، ١٩٧٨، ص٩٠ وما بعدها.

٩٠٠ – ٩٩٩ التاريخ والجغرافيا والتراجم .

٢. الأقسام العشرية الفرعية :

وتقسم الأقسام الرئيسية إلى أقسام عشرية، وسنعرض مثلا للتقسيمات الفرعية للعلوم الاجتماعية (٣٠٠ – ٣٩٩) حيث تقسم إلى الأقسام الفرعية التالية :

٣٠١ – ٣٠٩ الاجتماع .

٣١٠ – ٣١٩ الإحصاء .

٣٢٠ – ٣٢٩ السياسة .

٣٣٠ – ٣٣٩ الاقتصاد .

٣٤٠ – ٣٤٩ القانون .

٣٥٠ – ٣٥٩ الإدارة العامة .

٣٦٠ – ٣٦٩ الرفاهية الاجتماعية .

٣٧٠ – ٣٧٩ التربية والتعليم .

٣٨٠ – ٣٨٩ التجارة والمواصلات .

٣٩٠ – ٣٩٩ العادات .

٣. الأقسام العشرية التفصيلية :

كما تقسم كل من الأقسام الفرعية السابقة إلى أقسام عشرية تفصيلية، وسنعرض مثلا للتقسيمات التفصيلية لقسم القانون من (٣٤٠ – ٣٤٩) حيث تقسم إلى الأقسام التالية :

٣٤١ القانون الدولي .

٣٤٢ القانون الدستوري .

٣٤٣ القانون الجنائي .

٣٤٤ القانون العسكري .

٣٤٥ القانون المدني .

٣٤٦ القانون التجاري .

٣٤٧ قانون المرافعات .

٣٤٨ قانون السلطة القضائية .

٣٤٩ قوانين البلدان الأخرى .

٤. الأقسام التفصيلية الفرعية :

إلى جانب التقسيمات العشرية السابقة تقسم الأقسام التفصيلية الفرعية إلى تقسيمات عشرية فرعية أخرى بالنسبة لكل قانون من القوانين السابقة، فالقانون المدني رقمه ٣٤٥ مثلا يقسم حسب الموضوعات التالية :

١ / ٣٤٥ الأموال .

٢ / ٣٤٥ العقود والالتزامات .

٣ / ٣٤٥ البيع .

٤ / ٣٤٥ المعاوضة .

٥ / ٣٤٥ الإيجارات .

٦ / ٣٤٥ الشركات .

٧ / ٣٤٥ حقوق الدائنين .

٨ / ٣٤٥ موضوعات أخرى .

٩ / ٣٤٥ القانون المدني المقارن .

والملاحظ على طريقة التصنيف أن الباحث يلجأ إليها في معرفة الكتب مباشرة على أرفف المكتبة، وقد تبدو للباحث أنها وسيلة سهلة إلا أنه يصادفها عيوب كثيرة في أنها تضيع وقت الباحث في البحث في كل المراجع الموجودة على الأرفف للوصول إلى الكتاب الذي يحتاجه حيث يضطر إلى تقليب كل الكتب على الأرفف، وفي النهاية قد لا يصل إلى المراجع المتخصصة والمقالات في موضوع معين والتي تقع ضمن مؤلفات فروع أخرى في القانون، في الوقت الذي يصعب على الباحث تصفح كل المراجع والمقالات وغيرها المتعلقة بالفروع الأخرى والموجودة على الأرفف[٨٤] .

---

(84) د. زين بدر فرج، المرجع السابق، ص ١١٠، ١١١.

ولتفادي هذه العيوب يمكن للباحث أن يستعمل وسيلة أخرى من وسائل استخدام المكتبة كوسيلة البطاقات أو الكشاف أو الحاسب الآلي .

ثانيا : وسيلة البطاقات (Fiches) :

يوجد بكل مكتبة سجل للفهارس وهي تشمل جميع بطاقات الكتب والمراجع الموجودة بالمكتبة ومرتبة ترتيبا أبجديا، وتحفظ هذه البطاقات في دواليب معدنية خاصة لها أدراج صغيرة وترتب بحسب الترتيب العشري أو الهجائي، وتتنوع البطاقات، بطاقات مصنفة أبجديا بحسب اسم المؤلف، وبطاقات مصنفة أبجديا بحسب الموضوع الذي يعالجه الكتاب، وتحتوي على بيانات معينة هي : اسم المؤلف، عنوان الكتاب، رقم الطبعة، اسم الناشر، مكان النشر، سنة النشر، عدد الصفحات، الرقم العشري للكتاب والذي تحدده المكتبة .

وهناك بطاقات خاصة للمقالات المنشورة في المجلات أو الدوريات وهي تشبه البطاقات السابقة مع وضع عنوان المقال داخل علامات تنصيص، واسم الدورية مع ذكر رقم عدد الدورية وتاريخ العدد، ورقم صفحات المقالة، وأيضا توجد في بعض المكتبات بطاقات خاصة بالرسائل (الأطروحات)، كما توجد بعض المكتبات القانونية في بعض الدول بطاقات خاصة بالموضوعات في كل بلد بغض النظر عن مؤلفها أو تنوع موضوعها كما هو الحال في فرنسا .

وللاستفادة من هذه البطاقات يقوم الباحث بالاطلاع السريع عليها ويحدد البطاقات التي تتصل بموضوع بحثه ويسجل بياناتها على بطاقة المكتبة والتي يحصل عليها الباحث عند دخوله للمكتبة ويقوم بتسليمها للمختص في المكتبة لمساعدته في الحصول على الكتب المطلوبة للاستعارة أو التصوير منها .

ثالثا : وسيلة القوائم (الكشاف) :

قد تصدر المكتبات العامة قوائم يتضمن كل ما احتوته المكتبة خلال مدة معينة على شكل فهرس، وقد تصدر بعض الصحف اليومية كشافات تعتبر بمثابة فهرس يتضمن المواد التي تضمنتها الجرائد خلال فترة زمنية معينة، وهو ما تتبعه بعض المكتبات الخاصة بإعداد قوائم شفوية عن منشوراتها من الكتب .

رابعا : وسيلة الحاسب الآلي :

تعد وسيلة الحاسب الآلي من أحدث الوسائل داخل المكتبات وخارجها للتعرف على الكتب الموجودة داخل المكتبة، أو أحدث الإصدارات بشأن جهة نشر معينة، حيث يخزن الحاسب الآلي بكافة عناوين الكتب الموجود بالمكتبة، فيقوم الباحث بكتابة اسم الموضوع الذي يعالجة على الحاسب الآلي فيظهر على شاشة الجهاز عناوين المؤلفات التي تعالج موضوعه وبياناتها وبالتالي يمكن للباحث الحصول عليها من المكتبة إما للاطلاع أو للاستعارة خارج المكتبة .

ويمكن تغذية الحاسب الآلي بمقالات وأبحاث ونصوص القوانين وأحكام المحاكم وغيرها من المعلومات، ويمكن استرجاعها بسهولة للباحث، هذا بالإضافة إلى ما حققه الدخول على الإنترنت من فوائد كثيرة للباحث وذلك للحصول على معلومات تخص موضوع بحثه أو للتعرف على آخر وأحدث الإصدارات الجديدة في الكتب بل والاطلاع على فهارس هذه الكتب بسهولة، على سبيل المثال المكتبة القانونية وشبكة المحامين العرب إميل : WWW./aw-book.net حيث يظهر لك على الشاشة قائمة بالكتب الجديدة مبينا بها عنوان الكتاب، واسم المؤلف، وسنة النشر، وعدد صفحات الكتاب، وسعر الكتاب، ويمكن للباحث أن يطلع على فهارس هذه الكتب ... إلخ .

*****

المطلب الثاني

اختيار الكتاب والتعامل معه

أولا: قواعد اختيار الكتاب:

من الملاحظ أن طلاب الماجستير والدكتوراة يحرصون على جمع حشد كبير من المصادر والمراجع مما اطلعوا عليه رغم أن الكثير منها قد يكون قليل القيمة بل ليس له أي قيمة، وهو أمر غير مرغوب فيه إذ على الطالب أن يكون حريصا على اختيار المراجع التي لها أهمية في إثراء موضوع بحثه، ولا داعي لضياع الوقت وجمع الكتب ذات القيمة المحدودة والتي لا تفيد البحث، فمن خلال قائمة المراجع الواردة بالبحث يمكن بسهولة معرفة مدى ثقافة الباحث ومستواه العلمي في تقييمه لمؤلفات الآخرين والتي يكون له أهمية في بحثه ٠

ونظرا لأن عملية اختيار المراجع ليست بالسهولة التي قد يتصورها البعض إذ إنها مهمة دقيقة تحتاج إلى كثير من الوقت والجهد، ولكي يستطيع الباحث أن يختارها بشيء من اليسر عليه أن يراعي القواعد التالية :

١ – الاطلاع على الصفحة الأولى للمرجع والمتمثلة في الغلاف أو العنوان، حيث يتبين له من البداية مدى اتصال هذا الكتاب بموضوع بحثه ٠

٢ – الاطلاع على تاريخ النشر ليتبين للباحث من البداية هل هو كتاب قديم أم حديث، فإذا كان موضوع البحث يحتاج إلى معلومات حديثة فإن المرجع قد لا يكون مفيدا حيث ينصح دائما بالاستعانة بأحدث الطبعات للمراجع، حيث تضم في العادة الجديد من المعلومات ٠

٣ – الاطلاع على قائمة الفهرس ليتعرف الباحث على الموضوعات التي عالجها المرجع وهل منها ما هو متعلق ببحثه أم لا ٠

٤ – الاطلاع على قائمة المراجع ليتعرف على نوعية المراجع التي اعتمد عليها المؤلف في إعداد بحثه ولكي يستطيع الباحث أن يسترشد بها والرجوع إليها ٠

٥ – الاطلاع على مقدمة المرجع لكي يستطيع أن يكون فكرة واضحة عن المادة العلمية التي عالجها المرجع وهل يمكن أن تفيده في بحثه أم لا ٠

٦ – الاطلاع سريعا على بعض العناصر التي تضمنها المرجع، فإذا انتهى الباحث إلى أن هذا المرجع يفيده في بحثه فإن عليه أن يطلع على خاتمة هذا

المرجع لاستكمال التأكد من المرجع سيكون مفيدا لـــه وبالتـــالي يعـــده مـــن المصادر أو المراجع التي سيستعين بها في بحثه .

ثانيا: التعامل مع الكتـــــاب :

ومن حيث التعامل مع الكتاب، يجب علـــى الباحـــث أن يراعـــي آداب التعامل مع الكتاب وأهمها الحفاظ على الكتاب بعدم وضع أي علامات بـــالقلم على صفحاته أو يضع عليه أي لون أسود يشوهه، أي يجب أن يتركه بالحالة التي كانت عليه وبالمكان المناسب له حسب التعليمات الداخلية بالمكتبة، وعدم انتزاع أي صفحة من صفحاته، والحفاظ على غلافه وتماسكه أيضا، وعنـــد مطالعة الكتاب يجب وضعه على مرتفع لأعلى الأرض وإذا وضعت الكتـــب مصفوفة فلتكن على شيء مرتفع غير الأرض لئلا تندى فتبلـــى[٨٥]، كمـــا لا يجوز طي صفحة من صفحات الكتاب ولا طي زاوية من زوايـــا ورقـــة ولا جعله مخدة ولا مروحة ولا مسندا، وإذا كان الاطلاع على كتـــب الشـــريعة الإسلامية يجب أن يكون الإنسان على طهارة عند الاطلاع عليها وأن يلتـــزم دائما برد الكتاب إلى المكتبة في المواعيد المحددة .

*****

(85) الشيخ عبدالباسط بن محمد العلموي في مؤلفه المعيد في أدب المفيد والمستفيد، دمشق، مطبعة الترقي ١٣٤٩ هـ.

المبحث الثاني

أنواع المصـــادر والمراجع

أولا: المراجع العامة والمراجع الخاصة :

تتنوع المصادر والمراجع العلمية، فمنها المصادر والمراجــع العامــة ومنها المتخصصة، فالمصادر والمراجع العامة هي التي تعــرض للشــروح العامة ولعناصر أحد الموضوعات العلمية، بخــلاف المصــادر أو المراجــع الخاصة فهي التي تتعرض لموضوع خاص بالتحليل والدراسة وتعد رســائل الماجستير والدكتوراه من البحوث المتخصصة ٠

كما أن الكتب الموجودة بالمكتبة قد تكون كتباً عادية تعالج موضوعا أو موضوعات مترابطة وقد تكون مراجع أو كتباً يرجع إليها بقصــد الحصــول على معلومات أو حقائق محددة مثل القواميس اللغوية والموسوعات والكتب، والتي سنعرض لها بعد ذلك .

ثانيا: المراجع الأصليــــــة :

١ - **المخطوطـــــــات** : وهي الكتب القديمة المكتوبة بخط اليد وهـــي تعـد أمهات الكتب الحديثة إذ تعتبر ثروة علمية لا يستهان بها ٠

وتنقسم المخطوطات من ناحية تحري النص إلى ثلاثة أقسام :

الأولي : النسخة الأصلية بخط المؤلف ولغته ومعلوماته .

الثانية : النسخة المنقولة عن الأصل المفقود، وهي نسخة وحيدة ويجب التثبت من صحة ألفاظها ونصوصها .

الثالثة : نسخ منقولـــة تتشابـــه وتختلط فيما بينها منقولة عن الأصل المفقود .

٢ - **المصادر والمراجع القديمة** : حيث تزخر بالمعلومات الــوفيرة والأفكــار النيرة ٠

وفي العادة يبدأ الباحث بجمع مادته من المصادر الأصلية كلمــا أمكــن ذلك ثم يلجأ بعد ذلك للمراجع الحديثة، فــالمراجع الأصــلية تقــدم شــروحا تفصيلية.

ثالثا: القواميس والمعاجم اللغوية :

فالقاموس أو المعجم يشتمل على كلمات اللغة في ترتيب هجائي مع شرح لمعانيها واستعمالاتها، ومجردة من الأحرف الزائدة فهي تساعد الباحث على حسن اختيار الكلمات المناسبة للتعبير عن المعاني التي تدور في الأذهان، ففي المجال القانوني توجد معاجم متخصصة في المصطلحات القانونية، ومن القواميس في مجال القانون قاموس يوسف شلالة، ويسمى المعجم العملي في المصطلحات القانونية والتجارية والمالية "فرنسي – عربي"، والقاموس القانوني فرنسي عربي، تأليف إبراهيم نجار وآخرين/ ومجموعة المصطلحات القانونية فرنسي عربي تأليف الدكتور عبدالقادر مرزوق، والمعجم القانوني إنجليزي عربي تأليف حارث سليمان الفاروقي وغيرها من القواميس بلغات عديدة .

وتتعدد المعاجم العربية، ومن أهمها مختار الصحاح، والمصباح المنير، والقاموس المحيط، والمنجد، والمعجم الوسيط، والوجيز، وأساس البلاغة .

ويتم استعمال هذه المعاجم للبحث عن معنى كلمة معينة، فإذا كانت الكلمة جمعا فيجب ردها إلى مفردها، مثل : المتهمون ترد إلى متهم، المجرمون ترد إلى كلمة مجرم، كما يرد الفعل إلى المضارع أو أمرا أو مصدرا فيرد إلى الماضي، كما تجرد الكلمة من حروف الزيادة إذا كانت مزيدة مثل إسكان ترد إلى (سكن) وكلمة مستخرج فإنها ترد لكلمة (خرج) إذ يجب أن ترد الكلمة إلى الحروف الأصلية لها، ويتم الكشف عن الكلمة بالنظر إلى الحرف الأول منها ثم الحرف الثاني ثم الحرف الثالث وهكذا[٨٦].

ولكل قاموس أو معجم طريقة في الاستعمال، فمثلا عند استعمال (لسان العرب) نجد أن المادة الواردة به مرتبة ترتيبا هجائيا، وهو مقسم إلى أبواب وفصول، والأبواب مرتبة حسب أواخر الكلمات، والفصول مرتبة حسب أوائل الكلمات، وعند الكشف عن كلمة معينة به يجب تجريد الكلمة من الحروف الزائدة على النحو السابق ذكره، مثل كلمة (اسكان) تصبح (سكن) ويتم البحث في الباب (ن)، وفي الفصل (س)، وقد صدرت الطبعة الأولى من لسان العربي عام ١٨٨٢م وهو عبارة عن عشرين جزءا .

والقاموس المحيط كلسان العرب ولكنه أصغر وصدر، في أربعة أجزاء، وصدرت أول طبعه منه عام ١٨٧٢م .

---

(86) د. حسين عبدالحميد رشوان، د. غازي عناية، المرجع السابق، ص٥٥ .

أما المختار الصحاح كان مرتبا حسب الباب والفصل، ولكن أعيد ترتيبه حسب حروف الهجاء، وصدرت أول طبعة منه عام ١٨٧٠ .

أما المصباح المنير، فهو مرتب ترتيبا هجائيا حسب الحروف الأولى للكلمات، وهو مجلد واحد في جزئين، وصدرت الطبعة الأولى منه عام ١٨٧٦م .

أما المعجم الوسيط، صدر عن مجمع اللغة العربية في القاهرة عام ١٩٦٠، ويقع في جزئين لتعريف المصطلحات .

رابعا: الدوريات :

الدوريات هي مطبوعات تصدر في حلقات متتالية وعلى فترات منتظمة أو غير منتظمة وترجع أهميتها في أنها تنشر البحوث الحديثة في فروع العلم المختلفة بخلاف الكتب أيا كانت درجة حداثتها، وتعد الدوريات من المصادر المهمة في مجال البحوث القانونية حيث تنشر المقالات والتعليقات والجديد من أحكام القضاء وأحدث القوانين •

وقد تصدر الدورية سنوية أو نصف سنوية أو فصلية، ومن الدوريات التي تنشر في الجماهيرية العربية الليبية الشعبية الاشتراكية العظمى المجلة العلمية لجامعة التحدي سرت، ومجلة المحكمة العليا الليبية، ومجلة الجديد للعلوم الإنسانية، تصدر عن المركز القومي للبحوث والدراسات العلمية ... الخ، ومن الدوريات التي تنشر في جمهورية مصر العربية مجلة المحاماة ومجلة القضاة ومجلة هيئة قضايا الدولة والمجلات التي تصدرها كليات الحقوق والشريعة والقانون ومجلة مصر المعاصرة، ومجلة القانون والاقتصاد يصدرها أساتذة كلية الحقوق بجامعة القاهرة وغيرها من الدوريات العربية .. يراجع الملحق رقم (٢) •

كما يجب الاهتمام بالدوريات الأجنبية التي تصدر في العديد من الدول الأجنبية، ويلحق بالدوريات الجرائد والصحف اليومية أو الأسبوعية أو الشهرية •

خامسا: الموسوعات ودوائر المعارف :

وهي مراجع تهتم بنشر جميع موضوعات المعرفة الإنسانية مرتبة هجائيا وتضم مقالات موجزة أو طويلة في شتى الموضوعات وهي عادة ما تعطي معلومات عامة عن هذه الموضوعات، ومن الموسوعات المعروفة دار المعارف الإسلامية ودار المعارف البريطانية ودار المعارف الأمريكية،

وهناك موسوعات تهتم بنشر قوانين الدول العربية وتعديلاتها وهي موسوعة التشريعات العربية •

سادسا: الرسائل العلمية :

تعد الرسائل العلمية كالماجستير والدكتوراة من البحوث المتخصصة والمهمة والتي يكون الاطلاع عليها مفيدا للباحث خاصة إذا كانت على صلة بموضوع بحثه .. لذا يجب على الباحث أن يستعين بها •

وتوجد رسائل الماجستير والدكتوراة في العادة بكل مكتبة بالقسم الخاص بالرسائل العلمية، وفي العادة تعد مكتبات الكليات والجامعات قائمة خاصة بالرسائل العلمية التي تم مناقشتها في السنوات الماضية •

سابعا: الجريدة الرسمية :

تعد الجريدة الرسمية من أهم المطبوعات الرسمية المتخصصة لنشر التشريعات حتى تأخذ الصفة الرسمية، والنشر هنا شرط لنفاذ التشريع وسريانه وبالتالي لا يجوز الادعاء بعدم الاطلاع على ما ينشر فيها •

وقد قرر قانون إصدار الجريدة الرسمية الليبية رقم ١٧ لسنة ١٩٧١ بأن الجريدة الرسمية تصدر مرة كل أسبوع على الأقل، ويشمل الغلاف الخارجي لكل عدد من الجريدة الرسمية اسم الدولة الرسمي وشعارها وتاريخ العدد ورقم السنة وفهرسا بمحتويات العدد ويمكن أن يستمر عرض المحتويات في ظهر الغلاف الأول وترتب محتويات العدد الواحد في الجريدة الرسمية •

جدير بالذكر أنه قد صدرت مدونة التشريعات بموجب القانون رقم ١٧ لسنة ١٣٦٩ والذي ألغى القانون رقم ١٧ لسنة ١٩٧١ بشأن تنظيم الجريدة الرسمية(٨٧) .

ثامنا: الأحكام القضائية :

تنشر الأحكام القضائية في العادة على شكل دوريات ففي ليبيا تصدر مجلة المحكمة العليا منذ عام ١٩٦٤ وهي مجلة فصلية تصدر في يناير وأبريل ويوليو وأكتوبر وتنشر أحكام المحكمة العليا مقسمة على حسب دوائر

---

(87) هذا وقد صدر قرار مؤتمر الشعب العام رقم ١٦ لسنة ١٣٦٩ و.ر بتنظيم مدونة التشريعات ومدونة الإجراءات مقررا في مادته الأولى بأن يصدر عن مؤتمر الشعب العام مدونة تشريعية للجماهيرية العظمى تسمى مدونة التشريعات ومدونة للإجراءات التنفيذية تسمى (مدونة الإجراءات) ويكون صدورهما باللغة العربية .

النقض الإداري، قضاء الأحوال الشخصية، النقض المدني، النقض الجنائي وقبل إصدار مجلة المحكمة العليا أصدرت المحكمة العليا مجموعات قضائية .

وفي مصر كانت محكمة النقض تصدر أحكامها بمجموعة القواعد القانونية ثم نشرت الأحكام بعد ذلك في مجموعات سميت بمجموعة أحكام محكمة النقض، وهكذا في الدول العربية والأجنبية .. يراجع الملحق رقم (٢) .

على أي حال فإن اتساع قائمة المصادر والمراجع لدى الباحث لا تأتي إلا من خلال الاطلاع الواسع والبحث الجاد، والمصدر الواحد قد يخرج منه الباحث بعدد من المراجع التي يشير إليها، وكل مرجع يشير إلى عدد من المراجع، وهكذا يمكن جمع المصادر والمراجع العلمية للبحث .

وفي النهاية يمكن القول بأنه كلما زاد عدد المصادر والمراجع التي تحصل عليها الباحث زادت ثقته في موضوع بحثه حيث تساعده على تدعيم فكرة بحثه وتبعث لديه الأمل في استكمال البحث، والأفضل للباحث أن يقتني بصفة شخصية أهم المصادر والمراجع التي تفيد بحثه سواء بشراء نسخ مطبوعة منها أو تصويرها لأنه سيرجع لها بين الحين والحين .

*****

المبحث الثالث

تدوين المصـــادر والمراجع

تقسيم:

أثناء قيام الباحث بجمع المصادر والمراجع اللازمة لبحثه على النحـو سالف الذكر، عليه أن يقوم بتدوين كل مصدر أو مرجع أولا بأول حتى يسهل عليه الرجوع إليه في كل مرة يحتاج إليه، وعملية التدوين لها أهميتهـا فـي تنظيم عمل الباحث وتسهل له الرجوع إلى المصدر الذي يحتاج إليه بأقل جهد وفي أسرع وقت ممكن ٠

طرق تدوين المصادر والمراجــع :

تدون المراجع عادة على **طريقتين:**

الأولـــى : الطريقة المستقلة وتتم بتدوين المصدر أو المرجع الواحـد علـى بطاقة مستقلة مقواة من الورق مربعة أو مستطيلة الشكل وترتب وفقا للترتيب الهجائي لأسماء المؤلفين أو عناوين الكتب أو رؤوس الموضوعات، وتعد هذه الطريقة من الطرق السهلة في ترتيب المراجع وسهولة الرجوع إليها حسـب الترتيب المعد للبطاقات ٠

الثانيــــة : طريقة القائمة وتتم بتدوين المصادر أو المراجع بتسلسل على البطاقة الواحدة أو الورقة الواحدة أو أكثر حسب الحاجة ٠

وفي ظل هذا التقدم العلمي وظهور الكمبيوتر أمكن تـدوين المصـادر والمراجع عليه بطريقة الفهرسة الإلكترونية وتتم بتغذية بـرامج الكمبيـوتر بالبيانات الخاصة بكل مرجع بل وبالمادة العلمية التـي يحتويهـا ويحتاجهـا البحث وتكون مرتبة ترتيبا هجائيا ويكون من السهل الرجوع إليها ٠

كيفية تدوين المصادر والمراجــع :

يتـم تدوين بيانات المصادر أو المراجع بحسب أنواعهـا على النحـو التالي :

أولا: تدوين الكتــب :

التدوين الصحيح للكتب هو أن يشتمل التدوين على كل بيانات الكتـاب على النحو التالي :

١ – رقم الكتاب واسم المكتبة : ويوضع الرقم في إحدى زوايا البطاقة على اليمين، فإذا كان الكتاب ملكا للباحث فيضع مكان الرقم كلمة "خاص".

٢ – اسم المؤلف : ويكون ذلك بذكر اللقب، يليه فاصلة ثم يذكر اسم المؤلف إلا إذا كانت بعض المكتبات تأخذ بعكس ذلك في ترتيب فهارسها، وفي حالة ما إذا كان للكتاب أكثر من مؤلف فيذكر اسم المؤلف الأول فالثاني فالثالث بترتيبهم على غلاف الكتاب وإذا كانت الأسماء تجاوزت الثلاثة فيذكر اسم الأول مع ذكر كلمة وغيره مع إسقاط الألقاب والوظائف والدرجات العلمية للمؤلف .

٣ – عنوان الكتاب كاملا .

٤ – عدد الجزء : يكتب عبارة " الجزء الأول"، أو الجزء الثاني أو الجزء الثالث" ... وهكذا .

٥ – مكان النشر : أي ذكر البلدة أو الإقليم المنشور فيه الكتاب .

٦ – اسم الناشر : أي ذكر جهة النشر التي قامت بنشر الكتاب .

٧ – الطبعة : فيقال الطبعة الأولى، أو الطبعة الثانية أو الطبعة الثالثة ... وهكذا .

٨ – تاريخ النشر : ويكون بذكر السنة الميلادية إلا إذا سجلت على الكتاب السنة الهجرية فقط فتسجل .

٩ – عدد الصفحات : أي ذكر عدد صفحات الكتاب .

ويوضح ذلك نموذج بالملحق رقم (٣) .

ثانيا: تدوين المقالات أو الأبحاث :

يتم التدوين على النحو التالي :

١ – اسم المؤلف، " عنوان المقال بين شولتين " اسم المجلة، المجلد، والعدد، وتاريخه، عدد صفحات المقال بالمجلة .

نموذج :

د . حمدي رجب عطية، " القتل الخطأ بالمركبة الآلية في ضوء أحكام قانون المرور الليبي" المجلة العلمية لجامعة التحدي، العدد الثالث، عدد الصفحات (٢٩) . د. حمدي رجب عطية " المسئولية الجنائية للطفل في التشريعين

الليبي والمصري والشريعة الإسلامية، مجلة مصر المعاصرة، القاهرة، العدد٤٦١، ٤٦٢ السنة الثانية والتسعون يناير/ أبريل ٢٠٠١، عدد الصفحات٤٠ .

ثالثا: الرسائل الجامعية :

يتم تدوين رسائل الماجستير والدكتوراة على النحو التالي :

(رقم التصنيف – اسم الباحث – عنوان الرسالة – بيان الدرجة العلمية " ماجستير أو دكتوراة " – ذكر الجامعة التي قدمت إليها الرسالة مع بيان ما إذا كانت نشرت أم لم تنشر – تاريخ المناقشة – عدد الصفحات) .

نموذج:

د. حمدي رجب عطية، دور المجني عليه في إنهاء الدعوى الجنائية، رسالة دكتوراه، كلية الحقوق جامعة القاهرة، لم تنشر، ١٩٩٠، عدد الصفحات (٥٣٤) .

رابعا: الأبحاث والتقارير المقدمة للمؤتمرات العلمية :

يتم تدوينها على النحو التالي :

اسم المؤلف – عنوان البحث أو التقرير – عنوان المؤتمر الذي قدم فيه البحث أو التقرير – يذكر مكان انعقاد المؤتمر وتاريخ انعقاده – وفي ما إذا كانت أعمال المؤتمر قد نشرت في مجلد فيذكر عنوان المجلد وسنة النشر وجهة النشر ورقم الصفحة التي يبدأ منها البحث أو التقرير ورقم الصفحة الأخيرة منه.

نموذج:

د . محمد صبحي نجم، مشكلات المسئولية الجنائية والجزاءات في مجال الإضرار بالبيئة، المؤتمر السادس للجمعية المصرية للقانون الجنائي، القاهرة ٢٥ – ٢٨ أكتوبر ١٩٩٣م، منشور ضمن أعمال المؤتمر تحت عنوان مشكلات المسئولية الجنائية في مجال الإضرار بالبيئة، والجرائم الواقعة في مجال تكنولوجيا المعلومات، دار النهضة العربية ١٩٩٣، صفحة ٩٩ : ١٢٣ .

د. حمدي رجب عطية، دور التشريعات النافذة في إيرادات الضرائب والجمارك، بحيث يتقدم للندوة التي نظمتها كلية الاقتصاد – جامعة التحدي تحت عنوان " الاقتصاد الليبي وتجنيب إيرادات النفط، رؤية مستقبلية " وذلك

في الفترة من ٢٩ – ٣٠ الطير ٢٠٠٣، منشور ضمن أعمال المؤتمر لسنة ٢٠٠٣، ص١١٨ : ١٤٩ .

خامسا: المؤلفات المترجمة أو المحققة :

في حالة ما إذا كان المرجع مترجما أو محققا فإنه يدون على النحو التالي :

(ذكر اسم المؤلف – عنوان الكتاب – اسم المترجم أو المحقق مسبوقا بكلمة ترجمة أو تحقيق جهة النشر – تاريخ النشر – عدد صفحات الكتاب) ،

نموذج : ٠٥١/٠٠ المكتبة المركزية لجامعة التحدي ٠

وليم ٠ جارفي، الاتصال أساس النشاط العلمي – ترجمة د٠ حشمت قاسم – الدار العربية للموسوعات – بيروت ١٩٨٣ عدد الصفحات ٤٧٢ ٠

سادسا: أحكام القضاء :

يتم تدوين أحكام المحاكم في القائمة الأولية للمراجع بطريقة مستقلة عن باقي المصادر وتدون كالتالي :

(يذكر اسم المحكمة التي صدر منها الحكم ثم نوع الاختصاص – تاريخ الجلسة – ثم بيانات الدورية المنشور بها الحكم، وفي حالة ما إذا كان الحكم غير منشور تذكر عبارة " غير منشور والسنة والعدد والصفحة ") ٠

نموذج :

- المحكمة العليا الليبية، نقض جنائي جلسة ١٩٧٨/٦/٢٢ مجلة المحكمة العليا س ١٥ عدد ٣ ص ٢٦٠ ٠
- نقض مصري جنائي جلسة ١٩٧٨/١/٢٣م، مجموعة الأحكام س٢٩ رقم ١٥ ص٨٣ ٠
- نقض سوري جلسة ١٩٧٦/٩/١٢م، مجلة القانون السورية س٢٨ عدد ٧ – ١٠ ص ٦٥٦ ٠

سابعا: النصوص التشريعيـــــة :

يتبع في ترتيب قائمة النصوص التشريعية التدرج حسب نــوع العمــل التشريعي قوانين، لوائح، قرارات مع تدرج تواريخ الصدور بحيـث يسـبق القانون الأقدم فالأحدث وتعد قائمة مستقلة لقوانين كل دولة إذا كانت الدراسة مقارنة .

حالة تعدد المؤلفيـــــن :

إذا تعدد المؤلفون للكتاب أو البحث فيجب أن يتم ذكرهم جميعا بالترتيب نفسه الذي ورد على غلاف كتابهم أو بحثهم إذا كانوا ثلاثة فأقل أما إذا كانوا أكثر من ذلك فإنه يذكر اسم الأول منهم حسب ترتيب أسمائهم على الغــلاف مع ذكر كلمة وآخرين .

نمـــوذج :

- د . يسر أنور علي، د . آمال عبدالرحيم عثمان، علم الإجرام وعلــم العقاب، دار النهضة العربية ١٩٧٠ .
- د . محمد محمود الجوهري وآخرون، ميادين علــم الاجتمــاع، دار المعارف، القاهرة، الطبعة الثالثة ١٩٧٩ .

حالة خلو المرجع من اسم المؤلــف :

قد يصدر الكتاب دون ذكر اسم المؤلف لأسباب سياسية أو لغيرها مــن الأسباب أو قد يجد الباحث الكتاب ولكن دون الصفحات الأولى المبيــن بهــا عنوان الكتاب أو اسم المؤلف، وهذا ما قد نصادفه أحيانا بالنسبة للمخطوطات القديمة، ويتم قيد هذا الكتاب بعنوان الكتاب ويرتب على أساسه المرجع فــي قائمة المراجع .

حالة ما إذا كان المرجع قد صدر عن جهاز أو هيئة عامة أو خاصة :

يذكر اسم الجهاز أو الهيئة بدلا من المؤلف .

نمـــــوذج :

قواعــد الأمــم المتحــدة النموذجية الدنيا لإدارة شئون قضاء الأحداث المعروفة باسم (قواعد بكين) منشورات الأمم المتحدة، إدارة شئون الإعــلان نيويورك ١٩٨٦م .

الفصل الخامس

جمع المادة العلمية وتدوينها

تمهيد وتقسيم:

بعد أن ينتهي الباحث من جمع المصادر والمراجع المختلفة والتي تفيد البحث وتدوينها فإن عليه أن يبدأ في قراءة هذه المصادر والمراجع بغرض جمع المادة العلمية وتدوينها .. وسنعرض لكيفية جمع المادة العلمية وتدوينها في مبحثين :

المبحث الأول : جمع المادة العلميـــــة .

المبحث الثاني : تدوين المادة العلميـــــة .

المبحث الأول

جمع المادة العلميـــــة

تمهيد وتقسيم:

تعد خطوة جمع المادة العلمية من الخطوات الهامة في إعـداد البحـث العلمي، ويتم جمع المادة العلمية بعـدة طـرق أهمهـا القـراءة والاقتبـاس والاستبيان والمقابلة، ويعد الاستبيان والمقابلة من الأدوات التـي يسـتعملها الباحث في جمع المادة العلمية وهي ثانوية في المجال القانوني ... وسنعرض لكل طريقة من هذه الطرق في مطلب مستقل :

المطلب الأول

القـــــــــراءة

قد يظن البعض بأن القراءة مسألة سهلة وبسيطة كمن يقرأ جريـدة أو خبرا، ولكن على العكس فإن القراءة بغرض جمع المادة العلمية فـن ولهـا أسلوبها وذوقها لأنه على أساسها يمكن تحديد مسار الدراسة موضوع البحث لتوضيح أفكارها والوقوف على أبعادها وبيان حدودها، لذلك من الأفضـل أن تكون القراءة على مرحلتين :

المرحلة الأولى: القراءة الفهرسية السريعة :

وتعني قيام الباحث بالاطلاع على المصادر والمراجع التي تحصل عليها من خلال الفهرس المرفق بكل كتاب، ويجري تقييم لهـا وترتيبهـا بحسـب أهميتها ومدى الاعتماد عليها في إنجاز البحث، ويقوم الباحث بتدوين عنـوان الباب أو الفصل وعنوان الكتاب واسم المؤلف الوارد به هذا الباب أو الفصل والناشر وسنة النشر ورقم الصفحة ٠

وفي هذه المرحلة يستطيع القارئ أن يحدد المراجع التي لهـا علاقـة بموضوع بحثه ويستبعد بعض المراجع نهائيا إما لعدم صلتها بموضوع بحثه أو لهبوط مستواها، وفي حالة ما إذا كان الكتاب لا يحتوي إلا على جزء يسير يتعلق بموضوع البحث فإن على الباحث أن يقوم بتصوير الجزء الخاص بـه بدلا من أن يحتفظ بالكتاب مع ضرورة تصوير الغلاف الخارجي أو تسـجيل

معلومات عن الكتاب والمتضمن اسم المؤلف، واسم الكتاب، والناشر، وجهة النشر، وسنة النشر، وينهل منها ما يفيد بحثه ويدعمه •

المرحلة الثانية: القراءة العميقة :

ويستعملها القارئ في العادة بالنسبة للأبحاث الممتازة والتي تكون ذات علاقة بموضوع بحثه حيث تحتاج إلى وقفة تعمق لما تكون لها من أهمية في تكوين وتأسيس فكره وتطويره لموضوع بحثه، وقد يحتاج إلى إعادة قراءتها مرة أخرى ويتعايش معها ويتأمل، هاضما، ويحسن بالباحث أن يدون دائما الأفكار المهمة والمفيدة في بحثه حتى لا تتعرض للنسيان وبالتالي يضيع مجهوده دون تحصيل •

والقراءة قد تكون أفقية وقد تكون رأسية أو عمودية، ويعني بالقراءة الأفقية قراءة موضوعات متقاربة في مرجع واحد للإحاطة أكثر بالموضوع، وهذه الطريقة يغلب أن تكون عند القراءة الأولية السريعة، أما القراءة العمودية فتعني قراءة الموضوع الواحد في كل المصادر والمراجع وهي الطريقة التي تتماشى مع شروط المنهجية •

ولكي تكون القراءة بصفة عامة مفيدة ونسبة التحصيل العلمي عالية يلزم الآتي : -

١ - عدم الاستطراد في قراءة أجزاء ليس لها علاقة بموضوع البحث، فيمكن الاستعانة بالفهارس لاستيضاح ما يمكن أن يكون مفيدا للبحث من عدمه •

٢ - اختيار الوقت المناسب للاطلاع، وقد أثبتت التجارب أن الإنسان يكون أكثر استعدادا للتحصيل والاستفادة في الصباح الباكر •

ويجب أن يكون الوقت مناسبا حيث إن القراءة لا تكون مفيدة والباحث مجهدا ذهنيا أو فكريا أو جسديا أو القراءة في أوقات القيلولة، أو أثناء العمل، أو بعد الانتهاء مباشرة منه دون أخذ قسط من الراحة، أو أوقات الطعام، أو عند ممارسة العبادة أو القيام بالنشاط المنزلي ... الخ، مع تلاشي القراءة قدر الإمكان في النصف الثاني من الليل حيث تقل القدرة الاستيعابية للذهن أكثر من النصف الأول منه حتى ولو شعر القارئ بشيء من النشاط أو الانتعاش فقد يكون في الغالب وهمياً •

٣ - أن يكون المكان مناسبا للقراءة قدر الإمكان، فمن الصعب التحصيل والاستفادة من القراءة في الأماكن المزعجة والقلقة سواء في المنزل أو خارج المنزل إذ يجب أن يكون مكان الاطلاع تحيطه السكينة والهدوء كالمكتبات

وإعداد مكان خاص داخل المنزل للقراءة، ولا نستطيع المفاضلة بين القـراءة في المكتبة والقراءة في المنزل أو المكتبة الخاصة أو المكتبة العامة لأن هـذا أمر نسبي يرجع المفاضلة بينهم إلى الباحث، والأمر يختلف من باحث لآخـر حسب ظروفه، ولكن الأمر لا يخلو من حاجة الباحث إلى القـراءة بالمكتبـة أحيانا وبالمنزل أحيانا أخرى، وإذا كان الباحث من مفضلي القراءة في البيت ينصح عند اطلاعه بالمكتبات على المراجع التي لا تمس موضوعه من قريب أن يحيط بها في وقت قصير حتى يوفر على نفسه مشقة حمل هـذا الكتـاب وحتى لا يحسب عليـه مـن ضمـن عدد الكتب المسموح لـه باسـتعارتها خارج المكتبة[٨٨] .

*****

(88) د . أحمد شلبي، كيف تكتب بحثا أو رسالة، القاهرة، مكتبة النهضة المصرية، ١٩٨٢، ص٧٣ .

المطلب الثاني

الاقتبـــــــــــــاس

تعريـــــف :

الاقتباس استشهاد الباحث في نقطة معينة أو في موضوع بآراء الآخرين وأفكارهم لتأكيد فكرة معينة أو لتدعيم وجهة نظر أو للمقارنة أو لمعارضة رأي من الآراء، وللاقتباس أهميته في الدراسات النظرية ذلك لأنها لا تبدأ عادة من فراغ حيث إن الباحث يبدأ في العادة من حيث انتهى إليه الآخرون، وبالتالي يظل الاستشهاد بالبحوث السابقة أمرا لا غنى عنه خاصة وأنه من النادر وجود موضوعات جديدة لم يتطرق إليها الباحثون السابقون •

أنواع الاقتبـــــاس :

للاقتباس نوعان : اقتباس حرفي، واقتباس تلخيصي :

١ - **الاقتباس الحرفـي** : وفيه يلجأ الباحث إلى النقل الحرفي للكلام بلفظه كما هو مدون في الأصل وهنا يجب الإشارة إلى المصدر أو المرجع الذي تم الاقتباس منه، ولا يجوز الاقتباس الحرفي إذا تجاوز الاقتباس الصفحة الواحدة وإنما يجري الاقتباس بنقل المعنى (الاقتباس التلخيصي) •

٢ - **الاقتباس التلخيصي** : حيث يقوم الباحث بتلخيص مضمون الفكرة أو الرأي الذي يريد الاستشهاد به ويصوغه بأسلوب خاص مع الحفاظ على جوهر الفكرة ومعناها بحيث يصل إلى الاستنتاج الذي قصده المؤلف بصورة مختصرة وهذا النوع من الاقتباس يلجأ إليه الباحث عادة في حالة ما إذا كان الاقتباس يزيد على صفحة كاملة من المصدر أو المرجع وعليه يلزم في الاقتباس التلخيصي الحرص على أمرين :

الأمر الأول : أن يطابق المعنى الذي توصل إليه الباحث لقصد المؤلف بحيث لا ينسب إليه شيء يخالف رأيه •

الأمر الثاني : أن يتبع الاقتباس غير الحرفي برقم الهامش مع الإشارة في الهامش إلى صاحب الرأي والمرجع وبيان النشر ورقم الصفحة وإن كان لا يشترط ذكر المصدر في الهامش عندما يتعلق الأمر بمقولة أو واقعة مشهورة •

شروط الاقتباس :

يلزم عند قيام الباحث بالاقتباس الالتزام بعدة شروط أهمها :

١ – **التزام الأمانة العلمية والدقة في النقل أو التلخيص**: فإذا كان الاقتباس حرفياً فإنه يجب على الباحث التزام الدقة في نقل العبارة كما هي بأحرفها الهجائية وعلاماتها وترقيمها، فإذا لم يتجاوز طول الاقتباس ستة أسطر فإنه يوضع كجزء من البحث بين شولات أي علامتي تنصيص هكذا "............."، ولا يجوز الاقتباس الحرفي إذا تجاوز ما يراد اقتباسه صفحة، ويفضل أن يكون الاقتباس لبعض الأفكار المهمة فقط، أما إذا تجاوز الاقتباس الستة أسطر إلى صفحة واحدة فلا يميز بالشولات، وإنما بوضعه وضعا مميزا بأن يترك فراغاً بين أول الاقتباس أوسع من هوامش قبله وأول سطر بعده، بحيث يكون الهامش في بداية الاقتباس أوسع من هوامش الأسطر الأخرى غير المنقولة، وأن يكون الفراغ بين سطوره أضيق من الفراغ بين السطور العادية، كالمسافة الواحدة أثناء الكتابة بالآلة الكاتبة، وفي حالة الطباعة تكون أحرف العبارات المقتبسة أصغر في الحجم من أحرف كتابة البحث ٠

٢ – **أن يكون الاقتباس من المصدر** : فلا يجوز الاقتباس من غير المصدر لاحتمال أن يكون الاقتباس الأول قد تم غير صحيح وفي حالة تعذر الرجوع للأصل وكان للاقتباس ضرورة وأهمية للبحث فإن على الباحث أن يشير إلى أن ما اقتبسه وارد في المرجع المحدد بياناته في الهامش ٠

٣ – **أن يكون للاقتباس أهميته** إذ يجب أن يكون للاقتباس هدف في تدعيم فكرة البحث أو الدفاع عن رأي أو للتقييم أو النقد إذ يجب أن يكون الاقتباس مساعدا في إظهار شخصية الباحث واستقلال فكره لا لمجرد تزيين البحث أو زيادة عدد المراجع أو إلغاء شخصية الباحث ٠

٤ – **الإشارة إلى مصدر الاقتباس** : حيث يجب على الباحث أن يذكر اسم المؤلف عند كل اقتباس من كتاب أو دورية ويشار إلى مصدر الاقتباس في الهامش أسفل الصفحة ويعطي له رقم أو رمز معين، والمعلومات التي تكتب عن المصدر هي : اسم المؤلف، وعنوان الكتاب، ومكان الطبع، واسم الناشر ورقم الطبعة وتاريخها ورقم الجزء ورقم الصفحة، وقد يضيف البعض رقم البند، على النحو المبين بالملحق رقم (٤) ٠

أما إذا كان الاقتباس من مقال أو بحث منشور في الدورية فيكتب اسم المؤلف للمقال أو البحث وعنوان المقال، واسم الدورية وتحته خط ومكان

الطبع ورقم العدد أو النشرة وتاريخ الصدور ورقم الصفحة، على النحو المبين بالملحق (٥) ٠

٥ – **يجب على الباحث الالتزام بقواعد الإذن للاقتباس** : إذا كان الاقتباس محدودا في حدود لا يتجاوز الصفحة، فالأمر لا يحتاج إلى إذن من صاحب الكتاب المقتبس منه أي في حدود ٣٠٠ كلمة فلا حاجة لحصول على هذا الإذن أما ما زاد على ذلك فيلزم الحصول على الإذن قبل الاقتباس، وذهب رأي إلى أنه لا يلزم الإذن أو الإشارة في الهامش إلى كل اقتباس إذا لم تكن هناك ضرورة لذلك، فالعلم للجميع إلا إذا كان الاقتباس هو من معايير وأفكار اشتهرت لمؤلف معين وأصبح صاحب حق فيها[89] ٠

وعلى أي حال فإن الاقتباس الحرفي غير مستحب كثيرا خاصة عند كتابة الأبحاث والتقارير لأنه يلغي شخصية الباحث، والاقتباس الطويل يسبب الملل للمطلع على البحث لذلك يجب الحد من الاقتباس الحرفي قدر الإمكان ويمكن الاقتباس في الحالات التالية :

أ – عند قيام الباحث بالتعليق على رأي أحد الكتاب أو الباحثين سواء بتأييد الرأي أو معارضته ٠

ب – عندما يعجز الباحث عن مجاراة المؤلف في التعبير عن أفكاره بأسلوبه الشخصي نظرا لكون أسلوب الكاتب بليغا، وبالتالي يخشى حدوث لبس في حالة قيام الباحث بصياغة أفكار الآخرين بأسلوبه هو ٠

ج – عندما يتعلق الأمر بقوانين أو نظريات علمية أو بنقل بعض أحكام المحاكم ٠

*****

---

(89) د ٠ غازي حسين عناية، المرجع السابق، ص ٦٧ ٠

المطلب الثالث

الاستبيـــــــــان

تعريف :

الاستبيان هو الطلب الكتابي لوجهة نظر أو رأي حـــول موضـــوع أو مسألة معينة أو ظاهرة معينة كالظاهرة الإجرامية من شخص أو مجموعة من الأشخاص عن طريق ورقة أو استمارة محرر بها أسئلة محددة لكي يجيـب عنها الموجه إليه، وقد يكون الاستبيان عن طريق إعطــاء إجابــات فيختــار الموجه إليه الاستبيان في أن يضع علامة (√) أو (×) أمام الإجابة التــي يراها مناسبة في نظره أو أن يترك بعض الفراغات ويقوم الشــخص بكتابــة عبارة مختصرة في الفراغ أو يكون على هيئة صــور أو رســوم ويؤشـر الشخص المطلوب منه الإجابة على الصورة التي يراها مناسبة في نظره[٩٠] ، ويقصد بالاستبيان في علم الإجرام جمع البيانات اللازمة لقياس عوامل تكوين الظاهرة الإجرامية، وتنصب الأسئلة على أسباب ارتكاب الجريمة، متى وأين، ومن وماذا وبماذا ولماذا وكيف، مثل : من المجني عليه، أين وقعت الجريمة وزمانها ووسيلة ارتكابها ... الخ[٩١] .

أنواع الاستبيـــــــان :

للاستبيان أنواع عديدة أهمها :

١ – **الاستبيان الحــــر** : هذا النوع من الاستبيان لا يطلــب مــن الشــخص اختيار بين إجابات محددة سلفا وإنما يترك له حرية الإجابة علــى الأســئلة المحررة بالاستمارة وفقا لإرادته، ولكن هذا النوع من الاستبيان قد يحتاج إلى جهد ووقت، ولذلك قد يلقى عدم اهتمام من الموجه إليه الاستبيان .

٢ – الاستبيان المقيد : وهو عكس الاستبيان الحر حيــث يقــدم للشــخص المستجوب عدد من الإجابات يختار إحداها بوضع علامة معينة أمام الإجابــة المناسبــة في نظره وبالتالي فهو أسهل على الشخص الموجه إليه الاستبيان .

---

(90) د . أحمد عبدا لكريم سلامة، المرجع السابق ص١٠٨ .

(91) د. جلال ثروت، الظاهرة الإجرامية، الجزء الأول، دار المطبوعات الجامعية الإسكندرية، ١٩٩٦، ص ٤٠، ٤١ .

٣ – **الاستبيان المختلط** : وهو يجمع بين الاستبيان الحر والاستبيان المقيد حيث تحتوي استمارة الاستجواب على أسئلة وإجابات محددة يطلب من الموجه إليه الاستبيان اختيار إجابة من الإجابات المعروضة، في الوقت نفسه تحتوي استمارة الاستبيان على فراغات بيضاء يترك الموجه إليه أن يبدي ما يراه من معلومات ٠

شروط الاستبيان :

يشترط في الاستبيان عدة شروط أهمها :

١ – أن تكون الأسئلة بسيطة وواضحة ومتناسبة مع المستوى الثقافي أو العلمي لمن يطلب منه الإجابة عليها ٠

٢ – أن تدور الأسئلة حول موضوع محدد وواضح كأن يتعلق بالموضوع أسباب انتشار جرائم السرقة أو انتشار الجرائم الإرهابية أو انتشار المخدرات ... الخ ، وألا تكون الأسئلة فيها تعرض للأسرار الخاصة أو تثير انفعال المطلوب منه الإجابة حتى لا يحجم عن الإجابة أو يضطر إلى إعطاء معلومات غير حقيقية ٠

٣ – أن يبين باستمارة الاستبيان طريقة الإجابة على الأسئلة ووقت الإجابة عنها وأقصى وقت لرد الاستمارة ٠

٤ – أن يوجه نموذج الاستبيان إلى الأفراد أو الجهات التي تهتم بموضوع الأسئلة فإذا كان الاستبيان عن أسباب انتشار ظاهرة المخدرات في مجتمع من المجتمعات، فيجب أن يوجه إلى المتخصصين من رجال شرطة مكافحة المخدرات أو النيابة أو القضاة والمحامين أو أساتذة القانون وأساتذة الاجتماع وعلم النفس والأطباء ... الخ، وقد يكون الاستبيان عن مدى وجود علاقة بين عدم تخصيص القضاة في دوائر المحاكم وبين بطء التقاضي٠

٥ – عرض لأهمية نتيجة الاستبيان سواء للمصلحة الخاصة أو المصلحة العامة للمجتمع، بحيث يكون هذا العرض شفويا عند تسليم استمارة الاستبيان أو مكتوبا بورقة الاستبيان أو خلفها ٠ مثال نموذج استمارة استبيان بالملحق رقم (٦) ٠

نتيجة الاستبيان :

بعد توزيع استمارة الاستبيان وقيام المطلوب منه إبداء رأيه يقوم الباحث بجمع هذه الاستمارات وتفريغها للحصول على المعلومات التي يرغب في الحصول عليها أو الوصول إلى النتائج المطلوبة ويكون ذلك عن طريق فرز

وتصنيف الإجابات المختلفة الواردة بالاستمارة وتصنيفها وتبويبها مع أفضلية استعمال جداول أو رسومات بيانية للوصـول إلى فرز صحيح للاستمارات وبالتالي الوصول إلى نتائج مفيدة .

فإذا وجد الباحث أن الإجابات تكاد تجمع على أن انتشار ظاهرة المخدرات ترجع بالدرجة الأولى إلى أسباب أسرية أمكن للباحث استخلاص نتيجة وهي أن الأسرة لها الدور الكبير في انتشار ظاهرة المخدرات .

تقييم نظام الاستبيـان :

نظام الاستبيان كأي نظام من نظم جمع المادة العلميـة له إيجابيات وسلبيات :

مزايا نظام الاستبيان :

١ – سهولة تطبيق النظام دون بذل مجهود كبير في تنفيذه .

٢ – نظام الاستبيان لا يكلف نفقات اقتصادية عالية وإنما تكلفتـه ميسرة لا تتجاوز مصروفات طباعة الاستمارات وتوزيعها .

عيوب نظام الاستبيان :

١ – عدم استخدامه مع فئات الأشخاص الذين لا يعرفون القراءة والكتابة خاصة إذا كان الاستبيان في شكل الاستمارة المكتوبة .

٢ – عدم دقة النتائج التي يمكن الوصول إليها عن طريق نظام الاستبيان إما لعدم وضوح الإجابة أو لعدم صدقها أو لبعدها عن المطلوب أو لعدم الإجابة عن كل الأسئلة باستمارة الاستبيان أو عدم رد الاستمارة إلى الباحث .

ولكن يمكن تفادي هذه العيوب بالمتابعة الجادة للباحث ومدى حرصه على إنجاح الاستبيان ومحاولة الجمع بين الاستبيان المكتوب والاستبيان الشفوي بطريق المقابلة لمن لم يعرف القراءة والكتابة .

المطلب الرابع

المقابلـــــــــــــة

تعريف:

تعد المقابلة نوعاً من أنواع الاستبيان الشفهي، حيث يقوم الباحث بإجراء مقابلة مع شخصيات يجد أنه من الأهمية للبحث أخذ معلومات منهم حيث يقوم بتوجيه الأسئلة مباشرة لهم أو يطلب منهم بعض الاستفسارات والتي تكون الإجابة عنها مفيدة للبحث كانتشار ظاهرة المخدرات أو ازدياد حوادث السيارات، والمقابلة قد تكون مع مرتكبي هذه الظواهر أو مع الأشخاص القائمين على مكافحتها، وقد يعد الباحث الأسئلة مسبقا والتي ينوي عرضها على الشخص المراد مقابلته وهذا ما يسمى بالمقابلة المقيدة، وقد تكون المقابلة حــــرة بحيث يعرض الباحث الأسئلة التي تعن أثناء المقابلة .

عوامل نجاح المقابلـــة:

لكـــي تحقق المقابلة الهدف منها فإن على الباحث أن يقــوم بـــالأمور التالية: (٩٢)

١- تحديد الهدف من المقابلة : يجب أن يحدد الباحث من البداية الهدف مـــن المقابلة، ويتحقق ذلك بأن يكون ملما إلماما كافيا بميدان بحثـــه، محـــددا الحقائق التي يريد الوصول إليها من خلال المعلومات التي يســـعى إلـــى جمعها .

٢- تحديد أفراد عينة البحث : يجب تحديد الأفراد المراد إجراء المقابلة معهم (المبحوثين) بشيء من الحرص بحيث تتوافر لديهم المعلومات، المتوافرة أي أن يكونوا من المتخصصين في موضوع المقابلة، بالإضافة إلى توافر الحق لدى هؤلاء في الإفصاح عن المعلومات التي لديهم وأن يكون لديهم الاستعداد في الإدلاء بهذه المعلومات، وأن يكون عدد أفراد العينة كافيـــا وأن تكون العينة ممثلة حتى يمكن التعميم .

٣- الإعداد للمقابلة : ويتم الإعداد للمقابلة بتحديد زمان ومكان المقابلـــة، إذ يجب أن تتم المقابلة في وقت مناسب وبحيث يحصل الباحث على موعد سابق لإجراء المقابلة، وأن يحضر في الموعد المتفق عليه سواء كان هذا

---

(92) د. جابر عبدالحميد، د. أحمد خير كاظم، المرجع السابق، ص٢٦٦ وما بعدها.

المكان في العمل أو في المنزل أو في مكان عام أو أي مكان يتوافر فيه الهدوء .

ويجب على الباحث أن يكون مستعدا للمقابلة وذلك بتحديد الأسئلة مسبقا والذي يطلب الإجابة عليها إذا كانت المقابلة مقيدة، هذا بالإضافة إلى محاولة تحسب ثقة المبحوث قبل وأثناء المقابلة .

٤- التدريب على أسلوب المقابلة : إن الباحث المتدرب على أسلوب المقابلة يضمن نجاح المقابلة لأن التدريب يساعد على كسب مهارات عديدة بخلق جو ودي، وكيفية إلقاء الأسئلة، وكيفية تلقي الإجابات عليها، وكسب ثقة من يجري معه المقابلة وذلك من خلال الحوار المشوق، وتحديد أهداف المقابلة بوضوح وبساطة وأن يكون مظهر الباحث دالا على الارتياح، وأن يضفي على المقابلة طابع الاستخبار الشفوي لا طابع التقصي والاستجواب .

ويجب أن تبدأ الأسئلة بالنقاط المشوقة الحيادية قبل أن تصل إلى النقاط الرئيسية، أو الأسئلة الشخصية على أن تكون الأسئلة مباشرة حتى تكون الإجابات مباشرة، ولا داعي للأسئلة التي تشعر أن المجيب ليس لديه استعداد للإجابة عنها، مع ضرورة الإنصات مع من تقابله حتى تعطيه فرصة الكلام المناسبة دون استطراد، والقدرة على السيطرة على المقابلة دون استبداد مع ملاحظة سلوك وتعبيرات وجه الشخص الذي تقابله، ولا داعي لإحراجه حتى لا يقف موقف المدافع عن نفسه، ويجب تجنب إطالة المقابلة أكثر مما هو مقرر، ويمكن أخذ موعد آخر للمقابلة إذا لزم الأمر ذلك .

٥- تثبت الباحث من البيانات والمعلومات: يجب على الباحث أن يقدر دقة الإجابات فقد يقع المتحدث في خطأ نتيجة المبالغة وقد يخطأ الذاكرة في عرض الأحداث البعيدة، وهناك شخصيات قد تميل إلى المبالغة أحيانا خاصة بالنسبة لما مر به من خبرات سارة، وإذا كان هناك شك حول فهم السؤال أو فهم الإجابة، فيمكن للباحث إعادة السؤال مرة أخرى بطريقة أو بأخرى للتأكد من الإجابات .

٦- تسجيل المقابلة : إن تسجيل المقابلة يضمن أكبر قدر من الدقة في جمع المعلومات، وقد يعترض البعض على تسجيل المقابلة، ولذلك يجب أخذ موافقة من تجري معه الحديث سواء موافقة ضمنية أو صريحة، وتسجيل المقابلة رغم أنه يعد ميزة كونه يحقق أكبر قدر من الدقة إلا أنه يضفي

على المقابلة رهبة قد تمنع من حرية التعبير، بالإضافة إلى أن التســجيل الصوتي فقط لا يسجل تعبيرات الوجه والإيماءات وحركات الجسم والتي تلعب دورا هاما في المقابلة، ولذلك من الأفضــل أن يكــون التســجيل بالصوت والصورة إن أمكن ذلك .

تقدير المقابلــــــــــة :

ورغم أهمية المقابلة كأداة لجمع المعلومات إلا أنه قد تواجههــا بعــض الصعوبات في كونها تحتاج إلى جهد كبير ووقت طويل لتحقيق الهدف منهــا بحسب مهارة الباحث وقدرته على التحاور الجيد، إنها قد لا تسفر عن نتــائج مفيدة للباحث نظرا لعدم قيام الشخص الذي تجري معه المقابلة بإعطاء إجابات غير دقيقة بحسب درجة الثقة مع الباحث ،

* * * * *

المبحث الثاني

تدوين المادة العلميـــــــة

تمهيد وتقسيم:

يعني بالتدوين جمع المعلومات والبيانات التي تهم الباحث من المصادر والمراجع أو من استمارة الاستبيان وتسجيلها مكتوبة على أوراق، أو تخزينها في الكمبيوتر، أو تسجيلها مسموعة على اسطوانة بحيث يسهل الرجوع إليها عند اللزوم •

وتدوين المادة العلمية يشمل فقط الفقرات أو العناصـــر أو الجمـــل ذات العلاقة بالبحث، يستوي في ذلك أن يكون التدوين بالنقل الحرفـــي أم بالنقـــل المختصر أم بمجرد التلخيص، والتصوير الضوئي لبعض صفحات المرجع لا تغني عن التدوين، فالتصوير في العادة يكون لصفحات في المرجع، وقـــد لا يحتاج الباحث منها إلا مجرد أسطر أو فكرة بخلاف الذي ينصب مباشرة على الجزئية المطلوبة والمفيدة في البحث، وسنعرض لطرق تدوين المادة العلمية، ولكيفية تدوين المعلومات وذلك من خلال المطلبين التاليين :

المطلب الأول : طرق تدوين المادة العلمية •

المطلب الثاني: كيفية تدوين المعلومـــــات •

المطلب الأول

طرق تدوين المادة العلميـــة

جرت العادة عند تدوين المادة العلمية استعمال طرق ثلاثـــة : **الأولـــي** طريقة البطاقات، **والثانية** : طريقة الدوسيه أو الملف، **والثالثة** طريقة الـــدفاتر أو الكراسات وذلك على النحو التالي:

أولا: طريقة البطاقات :

البطاقة[٩٣] عبارة عن قطعة من الورق المقوى مستطيلة أو مربعة الشكل يستوي أن تكون مسطرة أو سادة طولها ١٤سم وعرضها حوالي ١٠سم، على أن تكون في حجم واحد، وقد تكون في لون واحد أو تتعدد ألوانها بحيث يصبح لكل باب أو فصل لون خاص، فيخصص لكل باب مجموعة من البطاقات يدون بها المعلومات الخاصة بالباب الذي يتبعها.

وهذا الحجم للبطاقة هو الحجم المناسب، فالبطاقة الصغيرة لا تصلح لأنها لا تتسع إلا لبضع جمل، كما أن البطاقة الكبيرة غير عملية ومكلفة لأن الباحث لا يدون في البطاقة الواحدة سوى بعض الملاحظات أو المعلومات المأخوذة من مصدر واحد والتي تدور حول نقطة معينة، كما أن استعمال البطاقة الكبيرة قد تغري الباحث بكتابة معلومات كثيرة سواء تتعلق بموضوع البحث أو لا تتعلق به، أو تشجع الباحث أن يكتب على البطاقة الواحدة ملاحظات تدور حول نقطتين مختلفتين، وهذا أمر غير مستحب، أو أن يكتب ملاحظات تدور حول نقطة واحدة ويترك بقية البطاقة فارغة، وفي هذا إسراف وتكلفة لا ضرورة لها ٠

ويمكن أن تصنع البطاقات من الورق العادي خاصة إذا كان البحث من البحوث الصفية حتى لا يتحمل الباحث تكاليف تخرج عن إمكانياته ٠

والمتبع أن تخصص بطاقة واحدة تدون بها المعلومات من مرجع واحد، وإذا كانت المعلومات والأفكار المنقولة من المرجع الواحد كثيرة يجوز تخصيص أكثر من بطاقة واحدة للمرجع الواحد، ويفضل أن تدون المعلومات في البطاقة على وجه واحد منها، فإذا لم تتسع صفحة واحدة للمعلومات المأخوذة من مرجع واحد خصصت بطاقة جديدة تسجل عليها البيانات نفسها سالفة الذكر مع عبارة تابع (١) ثم تابع (٢) ... الخ أو ترقيم البطاقات في إحدى الزوايا منها ١، ٢، ٣ ٠

ويجب على الباحث عند التدوين في البطاقات أن يلتزم الدقة والنظام بحيث لا يخلط عند التدوين المخصص لكل بطاقة، حيث يدون المعلومات التي تندرج تحت عناوين الباب الأول في مجموعة البطاقات التابعة لهذا الباب،

---

(93) ويطلق عليها أيضا الكروت أو الفيشات أو الجزازات، ولفظ الجزازات تسميه كان يستعمله علماء المسلمون ٠

والمعلومات التابعة للباب الثاني تدون في بطاقات تابعة لعناوين الباب الثاني ... وهكذا .

وبعد أن ينتهي الباحث من جمع المادة العلمية المتعلقة بباب معين يقوم بتوزيع بطاقات الباب الواحد على فصوله، ولتمييز فصول الباب الواحد يمكن وضع رمز أو علامة أو إشارة مميزة لكل فصل .

ويجب مراعاة الإشارة على الكارت لمصدر المعلومات أي ذكر بيانات المرجع أو الكتاب الذي حصل منها الباحث على المعلومات التي دونت في البطاقة، فيذكر اسم المؤلف وعنوان الكتاب والناشر وسنة النشر ورقم الصفحة بحيث يسجل رقم الصفحة كلما تم الانتقال إلى صفحة جديدة من صفحات المرجع مع ذكر الموضوع، وهذه البيانات إما أن توضع في بداية البطاقة أو في نهايتها على النحو المبين بالنموذج الوارد بالملحق رقم (٧) .

تقدير طريقة البطاقات :

لطريقة البطاقات مزايا وعيوب أهمها :

١ـ مزايا طريقة البطاقات :

أ – البطاقات أكثر سهولة ودقة في التصنيف خاصة لو وضعت في صناديق أو أدراج منظمة ومرتبة بترتيب خطة البحث وبالتالي يتيسر الرجوع إليها .

ب – البطاقات تيسر إضافة معلومات جديدة بتدوينها على بطاقة جديدة وإدراجها في مكانها المناسب بين البطاقات .

ج – سهولة الرجوع إلى المعلومات بالبطاقات .

٢ـ عيوب طريقة البطاقات :

أ – إن البطاقات تكلف الباحث تكلفة مالية عن غيرها من الطرق .

ب – سهولة ضياع أو فقدان بطاقة من البطاقات .

ج – إن حجم البطاقة يحتاج إلى عناية أكبر وإلى مكان أوسع لحفظها .

د – من الصعب حمل البطاقات والتردد بها على المكتبات .

وعلى أي حال يستطيع الباحث الذي يفضل نظام البطاقات أن يتفادى عيوب هذه الطريقة، فإذا كان لا يستطيع شراء البطاقات المصنوعة من

الورق المقوى يمكنه أن يعد بنفسه بطاقات من الورق العادي بحيث تتوافر فيها القياسات المطلوبة، فيمكن شراء رزمة ورق ثم تقص نصفين بإحدى المطابع وبالتالي يمكن للباحث أن يحصل على عدد كبير من البطاقات المتساوية بتكلفة محدودة .

ويمكن للباحث تفادي ضياع أو فقد البطاقة أو تلفها عن طريق حفظها في صناديق خاصة مع استعمال المشابك الخاصة بالأوراق .

ثانيا: طريقة الدوسيهات (الملف المقسم):

هذه الطريقة عبارة عن استعمال غلاف من الكرتون أو البلاستيك مع كعب يتفاوت عرضه بحسب حجم الدوسيه ومثبت بالكعب حلقتان يمكن فتحهما وإقفالهما وبداخل الدوسيه مجموعة من الأوراق المثقوبة توضع في الحلقتين، ويمكن إضافة أوراق مثقوبة أخرى لتوضع في هاتين الحلقتين في أي وقت وفي أي مكان في الدوسيه، وتكون الأوراق عادة بحجم الفولسكاب أو أي حجم مناسب .

وهذا الدوسيه يمكن أن يقسمه الباحث إلى أقسام بحسب كل باب أو فصل حسب عدد أبواب أو فصول البحث مرتبة حسب خطة البحث، ويفضل أن يكون لكل قسم منها أوراق بلون مختلف عن باقي أقسام الدوسيه، أي أن يكون لكل باب أو فصل لون مختلف من الورق عن باقي الأبواب أو الفصول الأخرى، ولتسهيل الرجوع للأبواب أو الفصول بالدوسيه أن يوضع بين كل قسم أو باب أو فصل من البحث ورقة مقواة ذات لون مميز وذات لسان بارز ومتدرج يكتب عليه عنوان القسم أو الباب أو الفصل بحيث يسهل فتح الملف على الأجزاء المختلفة للدوسيه .

ويستعمل الدوسيه عند كل قراءة، فكلما عثر على معلومات تفيد موضوع البحث يكتبها في الجزء المخصص لها بالبحث على أن تكون الكتابة على وجه واحد من أوراق الدوسيه، ويستطيع الباحث أن يضيف إلى الدوسيه أوراقا أخرى لكل قسم كلما تطلب الأمر ذلك .

وتفاديا لعدم كفاية الدوسيه الواحد فإن بعض الباحثين يستعمل أكثر من دوسيه بحيث يكون لكل قسم أو باب من البحث دوسيه خاص به .

وعندما ينتهي الباحث من جمع المادة العلمية يستطيع بعدها أن يقوم بصياغة بحثه، ولكن هذا لا يمنع من تردد الباحث على المكتبات أثناء

الصياغة بين الحين والحين لاستكمال نقص أو سهو في المعلومات أو البيانات عن المؤلف أو أي بيانات أخرى ٠

تقدير طريقة الدوسيهات :

لطريقة الدوسيهات كطريقة البطاقات مزايا وعيوب : -

١ - مزايا طريقة الدوسيهات :

أ - طريقة الدوسيه تكون أكثر حفظا للورق من طريقة البطاقات ٠

ب - طريقة الدوسيهات أكثر مرونة للباحث إذ يستطيع أن يستعمل أوراق ذات الحجم المناسب وبالتالي يكون لديه حرية أكبر في تدوين المعلومات التي يراها مناسبة لخدمة بحثه مع إعطائه فرصة التعليق وإبداء الرأي دون التقيد بالبطاقة الواحدة ٠

ج - إن طريقة الدوسيهات أقل تكلفة وتتناسب مع المقدرة المالية للباحثين حيث لا يحتاج إلى الورق المقوى أو صناديق لحفظ الأوراق كما هو متبع في نظام البطاقات ٠

د - إن طريقة الدوسيهات تعطي للباحث فرصة الإضافات الجديدة للمعلومات التي يتحصل عليها عن القراءات اللاحقة بسهولة دون عباء ٠

هـ - إن طريقة الدوسيهات تمكن الباحث من السيطرة على موضوع بحثه والتحكم في عناصره ٠

و - إن طريقة الدوسيهات تمكن الباحث من الرجوع إلى المادة العلمية التي جمعها في الدوسيهات والاطلاع على المعلومات القديمة التي سبق تدوينها ٠

ز - أنها تمكن الباحث من حمل الدوسيه دون عناء والتجول به في المكتبات أثناء جمع المادة العلمية ٠

٢ - عيوب طريقة الدوسيهات :

قد يعيب البعض على طريقة الدوسيهات للأسباب التالية :

أ - أن الدوسيه الواحد قد لا يكفي لاستيعاب المادة العلمية للبحث خاصة إذا كان البحث كبيرا كرسائل الدكتوراة مما قد يسبب خللاً في نظام

وترتيب البحث، عندما يضطر الباحث إلى استعمال دوسيه آخـر إلـى جانب الدوسيه الأول •

ولكن أعتقد أن هذا العيب يمكن تفاديه إذا كان الباحث على درجة من الوعي بأن يكون حريصا على وضع المعلومات المفيدة للبحث فقط وعدم إضافة معلومات تبعد عن موضوع البحث والتـي تعـد حشـوا للدوسيه والتي يقوم باستبعادها بعد ذلك أثناء صياغة البحث، وفي حالة ما إذا كان موضوع البحث كبيرا فيمكن للباحث من البداية أن يسـتعمل اثنين من الدوسيهات بحيث يجعل لكل قسم دوسيهاً خاصاً به •

ب – إن طريقة الدوسيهات قد تشجع الباحث على الاستفاضة في جمـع المادة العلمية التي قد لا تتعلق بموضوع البحث •

ولكن هذا العيب نسبي يرجع إلى قدرة الباحث نفسه فهناك بعض الباحثين يحاول جمع أي مادة علمية قريبة من موضوع البحث رغم أنه يشك في صلتها بموضوع بحثه أو يشك في فائدتها، إلا أن هذا الأمـر ليس عيبا، فالمعلومات التي يتشكك فيها الباحث عند جمعها قد تصـبح ذات أهمية كبيرة فيما بعد عند صياغة البحث، حتى ولو ثبت بعد ذلـك عدم فائدتها فإن تدوينها خير من عدم تدوينها إذ يمكن بسهولة التخلص منها أو اعتبارها مفيدة في بحث آخر، ولذلك ذهب الرأي إلى القول بأن اتباع هذه النصيحة قد يكلف الباحث صفحات أو بطاقات إلا أنها تـوفر عليه وقتاً أو جهداً كبيراً في حالة الاحتياج إلى هذه المعلومـات عنـد صياغة البحث(٩٤) •

ثالثا: طريقة الدفاتر أو الكراسات :

تعني هذه الطريقة قيام الباحث بالاعتماد على عـدد مـن الـدفاتر أو الكراسات يدون فيها المادة العلمية التي يقوم بتجميعها، وبالطبع لا يكفي دفتر واحد أو كراسة واحدة لجمع كل المادة العلمية المتعلقة بالبحث، لـذلك فـإن الباحث يخصص كراسة أو دفتراً لكل فصل أو مبحثاً أو مطلباً، بحيث يـدون كل ما يتعلق بكل فصل ويدونه بالكراسة الخاصة به، مع الاعتمـاد علـى دفاتـر أو كراسات أخرى لكل فصل إذا لزم الأمر ذلك •

(٩٤) BERR. RAIPH : HOW TO WRITE A RESEARCH PAPER. 1969- P. 29.

ويقوم الباحث بتدوين عنوان الفصل أو المبحث أو المطلب على غلاف الكراسة أو الدفتر المخصص لذلك لسهولة التعرف عليه ٠

وتتميز هذه الطريقة في كونها تعطي الباحث قدرا من المرونة في تدوين المادة العلمية التي تتعلق بموضوع بحثه، إلا أنه يعيبها صعوبة التسلسل والتنسيق بين أوراق الدفتر أو الكراسة في حالة عثور الباحث أثناء القراءة على فكرة أو موضوع يلزم تدوينه أو كان لديه رأي أو فكرة يريد إضافتها وكان ذلك يتبع عنواناً نفدت صفحاته في الدفتر أو الكراسة مما يضطر الباحث إلى تدوين هذه الفكرة أو هذا الرأي على ورقة منفصلة ويضعها بين تلك الصفحات مما يعرضها للضياع[٩٥] .

المفاضلة بين طرق تدوين المادة العلمية :

مما تقدم يتبين أن لكل طريقة من الطرق الثلاثة لتدوين المادة العلمية مزايا وعيوب ولكن طريقة الدوسيهات ثبت نجاحها على نحو أكثر من غيرها من الطرق للأسباب السابق الإشارة إليها، ومن السهل تفادي العيوب الموجهة إليها بشيء من الوعي والحرص لدى الباحث على النحو المشار إليه سابقا .

*****

(٩٥) د ٠ أحمد عبدالكريم سلامة، المرجع السابق، ص ١٤٢ ٠

المطلب الثاني

كيفية تدوين المعلومــــــــــات

تقسيم:

يستطيع الباحث أن يدون المعلومات وتسجيلها بعد القراءة، إمـا بنقلهـا حرفيا، أو بتلخيصها بالبطاقة، أو بورقة الملف أو الكراسة، وإما بتصـويرها كل ذلك على النحو التالي :

أولا: النقل الحرفي للمعلومات :

إن النقل الحرفي للمعلومات أمر غير مستحب كثيرا لأنه يلغي شخصية الباحث ولذلك يجب الإقلال منه قدر الإمكان، فالنقل الحرفي غير جائز إلا في حالات محددة أهمها حالة قيام الباحث بالتعليق على رأي أحد الكتاب أو حالة عجز الباحث عن مجاراة الكاتب في التعبير لبلاغة أسلوبه وحالة ما إذا تعلق الأمر بنصوص تشريعية أو قضائية .

فالأصل أن النصوص التشريعية والقضـائية ومشـروعات القـوانين والاتفاقيات وقرارات المحكمة وما في حكمها هي التي يجب نقلها حرفيا مـع الحفاظ على شكلها الأصلي، وليس معنى ذلك أن الباحث ملزم بنقل كل نص تشريعي أو قضائي وما في حكمها بل يقوم بنقل النص الذي يتعلق مباشـرة بموضوع بحثه، حيث يكتفي بنقل المادة أو الفقرة من المادة المتعلقة ببحثـه، ويكتفي بنقل أسباب الحكم دون الوقائع والديباجة أو المنطوق وإن كان يمكـن الإشارة إلى ملخصها فقط[96] .

ثانيا: تلخيص المعلومات :

القاعدة العامة في تدوين المادة العلمية هي التلخيص لأن كتابة التلخيص بأسلوب الباحث يكون من السهل إدماجه في البحث، وذلك يتطلـب بـالطبع القراءة الفاحصة المتأنية الأمر الذي يساعد بالضرورة على فهـم واسـتيعاب موضوع البحث بالإضافة إلى أن ذلك يوفر الوقت لدى الباحـث لأن النقـل الحرفي يجعل الباحث بعد ذلك يعيد قراءة ما نقله ويستوعبه جيدا مرة أخرى

(٩٦) أ . على ضو، المرجع السابق، ص ٤٩ .

حتى يستطيع أن يلخصه لأنه – كما سبق القول – أن النقل الحرفي يجب الإقلال منه قدر الإمكان إلا في الحالات السابق ذكرها ٠

كما أن تلخيص المعلومات قبل تدوينها يجعل الباحث لا يدون سوى المعلومات المتصلة ببحثه لأنه ليس كل ما ينقل حرفا يستعين به الباحث في بحثه ٠

وعلى أي حال فإن على الباحث عند التدوين أن يوضح على كل بطاقة ما إذا كان ما دونه من معلومات هي منقولة حرفا أم هي ملخص، وذلك بوضع العلامات المعروفة، وهذا يفيده عند صياغة بحثه فما نقل حرفا بالبطاقة أو بالدوسيه يلخص عند صياغته ٠

ثالثا: التصوير الضوئي (النسخ الآلي):

لقد وجد معظم الباحثين أن التصوير الضوئي أفضل من النقل الحرفي نظرا لأنه يوفر الوقت والجهد لهم، لذلك لجأ معظمهم إلى الاستعانة بالتصوير في جمع المادة العلمية، والتصوير الضوئي في العادة لا يحتاج إلا لقراءة سريعة للمعلومات حتى يمكن بيان ما إذا كانت مفيدة في البحث أم لا، وقد لا يستدعي الأمر قراءة النص كله بل إن البعض قد يسرع في التصوير بمجرد قراءة عنوان المبحث أو الفقرة بغير أن يطلع على كل ما يحمله من معلومات بخلاف النقل الحرفي حيث يقوم الباحث بالقراءة وتحديد ما سيفيده في بحثه قبل نقله باليد وهو المتبع، ومن باب أولى عند التلخيص، إلا أن التصوير قد يشجع الباحث إلى الاندفاع في الإكثار منه الأمر الذي يربك الباحث عندما يجد نفسه غارقا بين مئات بل وآلاف الصفحات التي تجمع شتات المعلومات المفيدة وغير المفيدة ٠

وبالتالي فإن التصوير الضوئي لا يرقى إلى مستوى النقل الحرفي أو التلخيص، ووصف بأنه يقترب من عملية شراء الكتب أو على الأقل شراء جزئي لها وعليه فهو غير مفيد كثيرا ولا يوفر الوقت أو الجهد كما تصور البعض لأن كل ما تم تصويره سيعاد قراءته وتمحيصه ودراسته وكأن الباحث يطلع عليه كما يطلع على الكتاب لأول مرة، بالإضافة إلى كونه يكلف نفقات مالية قد لا يقدر عليها البعض ٠

وبناء على ما تقدم فإنه ينصح بعدم الالتجاء إلى التصوير الضوئي إلا في أحوال معينة حتى تتحقق الفائدة منه، وأهم هذه الحالات هي حالة عدم توافر الوقت الكافي للباحث للتردد على المكتبات نظرا لانشغاله بأعمال خلال

ساعات فتح المكتبات خاصة إذا كان ليس في الإمكان استعارة الكتب من المكتبة لعدم توافرها أو لكونها من الدوريات أو الموسوعات حيث يستطيع الباحث أن يقوم بتصوير المطلوب منها أو أن يكلف أحدا غيره بتصويرها، كما يمكن استخدام التصوير الآلي للنصوص التشريعية وأحكام القضاء خاصة إذا كان المطلوب تصويره كثيرا، كما يمكن الاستعانة بالتصوير لتصوير النصوص الأجنبية لترجمتها بترو في غير أوقات فتح المكتبات خاصة إذا كان الباحث لا يجيد اللغات الأجنبية إجادة تامة أو الاستعانة بمن يترجم له ٠

وعلى أي حال فإنه إذا استعان الباحث بالتصوير الضوئي فيجب ألا يغيب عليه أن يصور الغلاف الخارجي للكتاب الذي صور منه لأن الغلاف يحمل في العادة كل البيانات اللازمة للكتاب، أو أن يقوم بتدوينها على الورق المصور بخط يده فيكتب اسم المؤلف وعنوان الكتاب أو المقال واسم الدورية وجهة النشر وتاريخ النشر ورقم الصفحات إذا لم تكن قد ظهرت في الورق المصور ٠

وأيا كانت طريقة جمع المادة العلمية أو كيفية تدوين المعلومات فإن على الباحث أن يدون أي ملاحظات شخصية أو آراء أو خواطر له أولا بأول ولا يعتمد على الذاكرة في ذلك لتشعب موضوعات البحث مما قد يؤدي إلى نسيانها ٠

*****

الفصل السادس

صياغـــة البحـــث

تمهيد وتقسيم:

بعد أن يفرغ الباحث من جمع المادة العلمية على النحو سالف الــذكر، وتصبح ملامح البحث أكثر وضوحا وتحديدا عليه أن يبدأ الخطوة التالية وهي صياغة البحث، وتعد مرحلة صياغة البحث من أهم مراحل إعــداد البحــث العلمي .

وتعني صياغة البحث كتابته بأسلوب الباحث أي يقــوم بــالربط بــين المواضع المختلفة بطريقة محكمة واضحة مجسما فيه آراءه الجديدة وتحليلاته العميقة، مستعملا قدراته التعبيرية في الألفاظ بارزا شخصيته العلميــة فــي استقلالية لبحثه وسيطرته عليه .

وتعد صياغة البحث مرحلة شاقة للباحث، إذ يجد نفسه أمام كمية هائلة من المادة العلمية، إذ ليس كل ما جمعه من مادة سيستفيد منهــا فــي بحثــه، فيستبعد ما ليــس لــه علاقة بالبحث ويقوم بنسج باقي المعلومــات بمهــارة النساج البارع للمادة العلمية . وفرز البطاقات وتوزيعها على أقســام البحــث مهمة يستطيع أن يقوم بها الكثيرون من الباحثين دون اختلاف كبيــر بيــنهم وإنما التفاوت والاختلاف يتضح بجلاء في مرحلة صياغة البحث أو كتابته .

وإذا كنا قد انتهينا إلى القول بأن صياغة البحث تعني كتابتــه بأســلوب الباحث فإن الكتابة تأتي على مراحل مع الالتزام بالقواعد التنظيمية وهذا مــا سنعرض له في المبحثين التاليين : -

المبحث الأول : المراحل التي تمر بها الكتابة.

المبحث الثاني : القواعد التنظيمية للكتابـــــة .

المبحث الأول

مراحل الكتابـــــــــة

بعد ان ينتهي الباحث من جمع المادة العلمية عليه أن يســتعد للكتابــة بمراعاة بعض الاعتبارات. ثم يبدأ بعدها في الكتابة ، وعليه عند الكتابــة أن يراعى أيضا بعض الاعتبارات على النحو التالي:

أولا: الاستعداد للكتابــــة :

قبل أن يبدأ الباحث في الكتابة عليه أن يتهيأ نفسيا وذهنيا لمواجهة أهــم خطوة في البحث، فلا داعي للتسرع بحجة ضيق الوقت أو رغبة في إنجــاز البحث في وقت قصير لأن ذلك كله سيكون على حساب النجاح فــي إنجــاز البحث على النحو المطلوب، وإنما يجب عليــه أن يتهيــأ للصــياغة باتبــاع الخطوات التالية :

١ – أن يضع الباحث صوب عينه المادة العلمية التــي قــام بجمعهــا علــى البطاقات أو داخل الدوسيهات وذلك وفقا للترتيب الوارد بخطة البحث وحسب ترتيب الأبواب والفصول، على أن يترك المادة المتعلقة بالمقدمة لوقت متأخر من البحث .

٢ – أن يقوم الباحث بالاطلاع على المادة العلمية التي جمعها بشــأن البــاب الأول فيقرأ فقرة فقرة وموضوعا موضوعا قراءة متعمقة والتفكير فيما احتوته بتمعن شديد بحيث يفهم الموضوع ويهضمه هضما جيدا يتعايش معه ويمحص كل فكرة ويحللها بطريقة موضوعية .

٣ – أن يقوم الباحث باستبعاد أي معلومات جمعها لا يستفيد منها في النقطــة أو الفكرة محل الدراسة أو الصياغة إذ ليس كل ما جمعه الباحث يضعه فــي البحث إذ إنه لا يأخذ إلا ما يفيده فقط .

ثانيا: البدء في الكتابــــة :

بعد أن يتهيأ الباحث للكتابة عليه أن يبدأ بالإمساك بالقلم ويبدأ في الكتابة الأولية حسب خطة البحث .

وهنا يثور التساؤل التالي: هل يلتزم الباحــث عنــد صــياغة البحــث بالترتيب الوارد بالخطة فيعالج المقدمة ثم الأبواب ثم الفصول ثم المباحث ثم المطالب ثم الخاتمة ؟

أولا: فيما يتعلق بصياغة المقدمة، فقد اختلف الرأي، فهناك من يرى إرجاء كتابة المقدمة بعد الانتهاء من الصياغة الكاملة للبحث مستندا في ذلك إلى أن المقدمة تتضمن العديد من البيانات الدقيقة والهامة، كأهمية البحث، وسبب اختيار الموضوع، وهدفه والمنهج المتبع، وخطة البحث، الأمر الذي يتطلب دقة في التعبير عنها باعتبارها واجهة البحث، وهذا الأمر لا يتحقق إلا بعد الانتهاء من صياغة البحث، بالإضافة إلى أن الباحث يكون قد تشبع بفهم البحث، وبالتالي ينتهي إلى صياغة دقيقة للمقدمة، فإذا كانت المقدمة هي أداة تعريف البحث فإن التعريف لن يكون دقيقا إلا إذا كان المعرف متكاملا .

وهناك اتجاه يسود في مجال الدراسات التربوية والاجتماعية يرى أن المقدمة تصاغ قبل البدء في البحث باعتبارها الشرارة الأولى التي ينطلق منها الباحث بعد مناقشتها من قبل القسم المختص بمجلس الكلية وهو ما يسمى بالسمينار (Seminar) وهو ما يساعد الباحث في ترسيخ فكرة البحث وتوضيح النقاط الأساسية التي تحتويها المقدمة، وهو الاتجاه الذي أيده البعض للعمل به بالنسبة للدراسات القانونية الأكاديمية مع الوضع في الاعتبار اختلاف عناصر المقدمة في البحوث القانونية عن غيرها من البحوث التربوية والاجتماعية، فالأخيرة تستعمل مصطلح أدوات البحث، وعينة البحث، ومصادر الدراسة ... الخ، بخلاف مقدمة الأبحاث القانونية التي تشمل مصطلحات معينة كأهمية البحث، وسبب اختيار موضوع البحث، والمشكلة التي يثيرها البحث، وبيان كيفية معالجة مشكلة البحث، مع بيان الدراسات السابقة، وأوجه الاختلاف بينها وبين الدراسة محل البحث[٩٧] .

وأيا كان الرأي فإن الأمر يرجع إلى طبيعة الموضوع، ومدى فهم البحث لأبعاد فكرة البحث، وبالتالي الأمر يرجع لتقدير الباحث، فقد يجد البدء بصياغة المقدمة أولا، وقد يرى إرجاء صياغتها عند الانتهاء من صياغة البحث كله، ونظرا لأهمية المقدمة فإنه لا بأس إذا بدأ الباحث بصياغتها لأنها تساعده في فهم حدود البحث، ثم يعيد النظر في الصياغة مرة أخرى بعد الانتهاء من صياغة البحث كله، فبعد أن اكتملت الصورة النهائية للبحث، فقد يتضح من خلال صياغة البحث أهمية البحث وتتضح مشاكل بصورة أكبر مما كان يتصوره الباحث في البداية، وبالتالي تكون الإفادة مزدوجة، فصياغة المقدمة أولا تفيد في فهم موضوع البحث، ومن خلال صياغة البحث تتضح

---

(٩٧) د . زين بدر فراج، المرجع السابق، ص ١٧٦ .

أمور تفيد في الصياغة الدقيقة للمقدمة لتعبر تعبيرا صحيحا عن موضوع البحث .

ثانيا: فيما يتعلق بصياغة صلب البحث أو محتواه، ذهب الرأي إلى أن الباحث لا يلتزم في البداية بصياغة البحث بالترتيب الوارد بالخطة من أبواب وفصول ومباحث ومطالب وفروع، وإنما له أن يعالج الفكرة التي تستهويه، وعليه في الصياغة النهائية أن يلتزم بالخطة الموضوعة[٩٨] .

ثالثا فيما يتعلق بصياغة الخاتمة، استقر الرأي على أن الخاتمة تصاغ في نهاية البحث وهو أمر طبيعي حيث أنها تحوي النتائج التي أسفرت عنها دراسة موضوع البحث والمقترحات التي توصل إليها الباحث .

ويجب على الباحث عند كتابة البحث أن يراعي الاعتبارات التالية:

١ – أن يكتب البحث بأسلوبه وتعبيره لا بالنقل الحرفي المستمر لما جمعه من مادة علمية وإلا عد ذلك خارجا عن أصول وقواعد البحث العلمي، أي يجب إبراز شخصية الباحث عن طريق إبداء الآراء والتعليقات والنقد والسرد والتأصيل وتبني المواقف أو الأفكار العلمية .

٢ – استخدام اللغة العربية الفصحى القريبة إلى الذهن والأسهل في الفهم لا اللفظ العربي المعقد القديم مع تجنب اللغة الركيكة، وتجنب الأخطاء الإملائية والنحوية واللغوية فإذا كان الباحث غير واثق من صحة ما يكتب فيجب الرجوع إلى من يجيد هذه القواعد ليصحح ما قد يكون قد وقع فيه من أخطاء، فرغم أن الأخطاء شكلية إلا أنها معيبة جدا في الرسائل ويجب تفاديها، مع الإقلال من استعمال المصطلحات الأجنبية قدر الإمكان .

٣ – التزام الدقة في استعمال المصطلحات العلمية التي تتصل بالبحث، فالباحث القانوني مثلا ينبغي أن يستعمل المصطلحات القانونية بدقة، وكذلك الباحث في مجال الطب أو الهندسة كل في مجاله يلتزم باستعمال المصطلحات العلمية في تخصصه لأن كل لفظ له دلالاته ، وإلا لما تمكن الباحث من التعبير الصحيح عن الفكرة .

٤ – على الباحث أن يراعي جمال الأسلوب وسلاسته لأن الأسلوب الغامض المعقد يذهب جمال المعنى، والحفاظ على تسلسل وانسياب الأفكار بحيث تكون كل فكرة امتدادا لما قبلها وتمهيدا لما بعدها، ولكي ينجح الباحث في ذلك

---

(٩٨) المرجع السابق، ص١٤٩ .

عليه استخدام الألفاظ التي تربط بين الجمل والفقرات مثل " وعلى هذا الأساس، ... أما ما يتعلق ......، وانطلاقا مما تقدم ......، ومن ناحية أخرى ....، ومن مقومات الأسلوب الجيد، الاختيار الدقيق للمفردات وارتباط الفقرات وتعانق الأفكار وتماسكها بحيث يجعل منها عُقدا ثميناً منتظماً، واستعمال الجمل القصيرة الواضحة وتنوعها وتماسك الفصول، وعدم الإسراف في الاقتباس .

٥ – تجنب قدر الإمكان التكرار في التعبير واللفظ والمعنى للفكرة الواحدة، فالحديث عن نقطة في أكثر من مكان عيب يجب تجنبه فإذا أتم الباحث شرح نقطة معينة شرحا وافيا في مكان معين فلا يجوز إعادة شرحها مرة ثانية في موضع آخر غير أساسي وإنما يكتفي بعبارة " كما سبق شرحه " أو عبارة " كما سيأتي تفصيله " مع تحديد المكان الذي ورد التفصيل فيه بتعيين الصفحة أو الفصل كلما أمكن ذلك ويكون التحديد بالهامش بحيث يتجنب الباحث التكرار الممل أو الاختصار غير المفيد[٩٩] .

٦ – ضرورة تجنب المبالغة والشدة في النقد غير البناء للآخرين أو المبالغة في الاعتزاز بالنفس مدحا وهذا يتطلب تجنب استخدام ألفاظ وضمائر المدح مثل " قولنا – نحن – أنا – نرى ... الخ " واستعمال ضمائر المتكلم أمر غير محبوب للقارئ أو السامع، ولذلك يجب تحاشي العبارات التالية : " إن الأبحاث التي قمت بها تجعلني أعتقد، ويرى الكاتب، والباحث يميل، ولا أوافق هذا الكاتب على " لأنها أساليب وعبارات إعجاب فيستعمل بدلا عنها : " ويظهر مما سبق ذكره، ويبدو أنه ....، ويتضح مما سبق أو يتضح من ذلك أن .... الخ"، ويرى البعض أنه لا حرج في استعمال ضمير المتكلم بشرط ألا يعتد الباحث برأيه ويشدد في استنتاجاته ويجزم أحكامه كأنها حقائق أزلية غير صالحة للمناقشة والحوار[١٠٠] .

٧ – تحري الدقة عند إبداء الرأي أو النقد، وانسجامها في المواضع المختلفة، أي يجب ألا يناقض الباحث نفسه في مواضع أخرى من البحث .

٨ – الالتزام بالموضوعية في الكتابة والتعبير عن الرأي بموضوعية والبعد عن استخدام ألفاظ التهكم والسخرية .

---

(٩٩) د . أحمد شلبي، المرجع السابق، هامش ص٩٤ .

(١٠٠) د . ثريا عبدالفتاح ملحس، المرجع السابق، ص ١٦٢ .

٩ – يجب مراعاة القواعد الأصولية، فمثلا الباحث القانوني يجب أن يراعي قاعدة أن الخاص يقيد العام، وأن الاستثناء لا يجوز التوسع فيه أو القياس عليه وهذا يساعد الباحث في صياغة البحث صياغة دقيقة هذا بالإضافة إلى الالتزام بقواعد التفسير .

١٠ – عدم الإكثار في النقل والاقتباس لأنها تقلل من القيمة العلمية للبحث مع التقيد بشروط الاقتباس وقواعده سالفة الذكر .

١١ – تجنب التركيز على الحقائق والبديهيات المسلم بها أو أدلتها مع تجنب الجدل العقيم .

١٢ – على الباحث أن يبدأ كل فصل بمقدمة أو تمهيد قبل الدخول في صياغته .

١٣ – أن تكون الكتابة على وجه واحد من الورقة مع ترك مسافات بين السطور حتى يمكن إضافة ما يستجد من إضافات بسهولة ويسر، فالكتابة في الأسطر بطريقة متتالية تعيق عملية التصحيح والتعديل، كما يجب ترك مساحة كافية أسفل كل صفحة وذلك لتوثيق المعلومات الواردة في تلك الصفحة .

١٤– عندما يريد الباحث تدعيم رأي معين أو اقتراح رأي معين فإنه يجب أن يقدم الأدلة التي تدعم هذا الرأي وعليه أن يبدأ بأبسط الأدلة ثم القوي فالأقوى حتى يمكن أن ينقل القارئ من الجانب المعارض أولا إلى جانب التشكك ثم ينقله بالدليل الأقوى إلى تأييد رأيه .

١٥– تجنب الاستطراد لما يحدثه من قلق وإرباك للقارئ ويخلخل تركيزه في تتبع نقطة معينة، بالإضافة إلى أن الاستطراد يجعل الموضوع مفككا غير منسجم .

١٤– وأخيرا يجب على الباحث الالتزام بالعلامات والضوابط المعروفة في اللغة العربية والتي سنعرض لها فيما بعد، كالنقطة، والفاصلة، والشرطة، والأقواس، وتشكيل الكلمة التي تحتاج إلى إيضاح، وعلامتي الاستفهام والتعجب .

ثالثا: المراجعة :

فبعد أن ينتهي الباحث من صياغة البحث عليه أن يقوم بالمراجعة ويتم ذلك بقراءة ما كتب فقرة فقرة وصفحة صفحة لأنه لابد أن يضيف إلى ما كتب خاصة بعد أن عايش موضوع بحثه وتشبع به ذهنه فقد يكون ما أبداه في بداية البحث من آراء أو أفكار يحتاج إلى تدعيم وبالتالي يجب أن يقف عند

كل فكرة وكل رأي أبدى في البحث لأن في الإعادة التصحيح والإضافة خاصة وأن الباحث دائما يشعر بقصور، وبالتالي فإن المراجعة مفيدة سواء أسفرت عن إضافة أو حذف أو تصحيح أو ترتيب أو تنسيق .

كما أن المراجعة تبين للباحث مدى وضوح الأسلوب وسلامة الصياغة ومدى الترتيب المنطقي للعبارات والفقرات ورفع التناقض بينها وتفادي التكرار والأخطاء النحوية والإملائية .

ويشمل برنامج المراجعة بيانات الغلاف الخارجي، تقسيمات البحث، أهداف البحث وأهميته ومدى اتفاقها مع نتائج البحث والتوصيات، وأسلوب البحث، وأسلوب العرض مع الاستعانة بباحث آخر لقراءة البحث وإبداء الرأي، ومراجعة الهوامش، والملاحق، وقائمة المراجع ... الخ .

*****

المبحث الثاني

القواعد التنظيمية للكتابـــة

تمهيـــــــد وتقسيم:

هناك عدة قواعد يجب على الباحث أن يلتزم بها عند صياغة بحثه وهي تمثل المظهر الخارجي للبحث وتؤثر على الشكل العام له، فلا يكفـــي مجـــرد قيام الباحث بصياغة بحثه من الناحية الموضوعية ولكن تنظيم البحث يمثـل أهمية كبرى في استكمال البحث وبدون هذا التنظيم يصبح البحث ناقصا وغير سليم، وتنظيم البحث يخضع لعدة قواعد يجب احترامها ويمكن حصرها مـن نواح عديدة وسنعالج ذلك في مطلبين :

المطلب الأول : العلامات والضوابــــط .

المطلب الثاني : تشييد الهوامـــــــش.

المطلب الأول

العلامات والضوابـــــط

هناك علامات وضوابط معروفة في اللغة العربية تساعد فـــي ضـبط العبارات أو الكلمات وتسهل فهم المعاني والمقصود منها عند قراءة مـــا هـــو مكتوب أو سماع الكلام ملفوظا، وتساعد هذه العلامات على تعيـين مواقـع الفصل والوصل وضبط النبرات الصوتية .

أولا: النقـــــــاط :

النقطـــة أو النقاط إما أن تكون مفردة أو مثنى أو جمع علــى النحـو التالي :

١ – النقطة المفردة (.) وتوضع في نهاية الجملة التامة المعنى، أو عند انتهاء الكلام أو الفقرة، مثال : في التأني السلامة، وفي العجلة الندامة، ومثل : خير الكلام ما قل ودل، ولم يطل فيمل.

٢ – النقطتان الرأسيتان (:) وتستعملان في المواضع التالية :-

أ – بين الشيء وأقسامه وأنواعه مثال : للقصد الجنائي عنصران :
واثنان لا يشبعان: طالب علم، وطالب مال .

ب – بعد العناوين الفرعية التي توضع في بداية السطر .

ج – بين القول وجملة المقول مثال : سكت المتهم ثم قال :

د – عند التمثيل وقبل الأمثلة . .

٣ – النقاط : النقاط في العادة توضع أفقية (.......) وتوضع ثلاثة نقاط (...) عند حذف بعض الكلام المقتبس حرفيا بحيث لا يتجاوز المحذوف سطرا واحدا أما إذا كان الاقتباس المحذوف يتجاوز السطر فيوضع النقاط الأفقية بمقدار سطر (....) .

ثانيا: الفاصلة :

الغرض من الفاصلة أن يسكت القارئ عندها سكتة خفيفة، ليميز بعض أجزاء الكلام عن بعضه، والفاصلة على نوعين :

١ – الفاصلة المفردة (،) وهي تستعمل في عدة مواضيع :

أ – بعد لفظ المنادي مثال : قال الشرطي : يا متهم، اعترف .

ب – بين أنواع الشيء وأقسامه، مثال : فصول السنة أربعة: الربيع، والصيف، والخريف، والشتاء .

ج – بين جملة الشرط وبين جملة جواب الشرط مثال : إذا أبلغ الفاعل الشرطة، سوف يعفى من العقاب .

د – بين القسم وجواب القسم .

هـ – بين الجمل المتصلة بالمعنى والتي يكمل بعضها بعضا .

٢ – الفاصلة المنقوطة (؛) وهي التي يقف القارئ عندها وقفة متوسطة، وهي تستعمل في عدة مواضع هي :

أ – بين جملتين الثانية تعد سببا للأولى، مثال : حكم على المتهم بالإدانة؛ لأنه اعترف .

ب – بين الأسماء والعناوين .

ثالثا: علامة الاستفهام (؟) :

توضع بعد الجملة الاستفهامية أي في نهاية كل سؤال، مثال : هل يجوز للمتهم أن يستعين بمحام في مرحلة التحقيق الابتدائي ؟ .

رابعا: علامة الانفعـــال (!) :

وتستعمل في آخر الجملة التي بعبر بها عن التعجب ولذلك تسمى أيضا علامة التعجب، أو توضع بعد الجملة التي تعبر عن الفـــرح، أو الحـــزن، أو التعجب، أو تأسف، أو استغاثة أو دعاء، مثال : يا بشرى!، ما أجمل البستان !، النار !، مات !، ويل للظالم!، رحمه الله ! .

خامسا: الشرطـــــــة (-) :

وهي على نوعين :

١ - الشرطة المفردة (-) وتستعمل في أول السطر في حالة المحاورة بـــين اثنين إذا استغنى الباحث عن تكرار اسميهما، كما تستعمل بوضعها بين العدد والمعدود إذا وقعا عنوانا في أول السطر، مثال : أولا -

ثانيا -

ثالثا -

كما توضع بين ركني الجملة إذا طال الركن الأول، لأجل تسهيل فهمهما مثال : إن الطالب الذي يدأب على المذاكرة، ولا يضيع وقته سدى - يـــنجح بتفوق .

٢ - الشرطتان (ـــ ... ـــ) وتستعمل لتفصلا جملة أو كلمة معترضة فتصل ما قبلها بما بعدها .

سادسا: القوســـــان :

القوسان يأخذان عدة أشكال على النحو التالي :

١ - القوسان المفردان : ويستخدمان بوضعهما بين عبارات التفسير المضافة والإيضاحات، والدعاء، كما يوضعان عندما يكتب مثلا عمر بـــن الخطـــاب (رضي الله عنه) ويكونان على شكل كبير نسبيا (   )، كمــــــا يستخدمان حول الأرقام في المتن وفي الهامش ويكونان على شـــكل صـــغير نسبيا (   ) .

٢ - القوسان المزدوجان الصغيران (علامة التنصيص) :

ويوضعان حول ما يقتبسه الباحث حرفيا من الغير وحول عناوين التقارير والمقالات، بالإضافة إلى استخدامهما لتمييز بعض المصطلحات والكلمات، مثال قوله تعالى : " إذا جاء نصر الله والفتح ... " وقوله (صلى الله عليه وسلم) : " اليد العليا خير من اليد السفلى" .

٣ – القوسان المركنان [ ] :

يوضعان حول كل إضافة قد يدخلها الباحث في جملة مقتبسة حرفيا.

سابعا: التشكيل :

يستعمل التشكيل في العادة للكلمة النادرة أو التي تحمل أكثر من معنى، فالتشكيل يزيل اللبس ويسهل القراءة ومن الكلمات التي تحتاج إلى تشكيل مثلا " غـزَل - غـزّل - الكُتاب - الكِتَاب، الجَمل - الجُمَل ...الخ".

وعلى الطالب أو الباحث ألا يبالغ في استعمال تشكيل الكلمات ببحثه إذ يجب ألا يلجأ إلى التشكيل إلا إذا كانت الكلمة تحتاج إلى إيضاح مع الاقتصار في تشكيل الكلمة وذلك بتشكيل الحرف فقط الذي يسهل قراءة الكلمة قراءة صحيحة .

ثامنا: الأرقام :

هناك قواعد تتبع عند استعمال الأرقام في البحث أهمها :

١ – إذا كان العدد لا يزيد على ثلاث كلمات فيجب أن يكتب بالحروف مثال العدد : ألفان ومائة وعشرون، مائة وثلاثة وأربعون، أما إذا كان العدد يزيد على ثلاث كلمات فيعبر عنه بالأرقام مثلا : (٥٥٥٥) إلا إذا وقع العدد في أول الجملة فيجب كتابته بالحروف، فنقول خمسة آلاف وخمسمائة وخمسة وخمسون وذلك عند حصر عدد الحوادث أو عدد القتلى ... الخ .

٢ – إلا أن هناك أعدادا أصطلح على كتابتها بالأرقام دائما تسهيلا للكاتب والقارئ، وأهمها رقم المنزل بالشارع، أرقام الهواتف، والمبالغ المالية، ورقم الصفحات في الكتب، والتاريخ والأرقام التي تستعمل في الجداول والرسوم .

تاسعا: الاختصـــــــارات :

لقد جرى العرف على اختصار كلمات خاصة يكثر تكرارها في المؤلف أو في الرسالة، والاختصارات تفيد في الحفاظ على الحجم المعقـول للبحـث ويوفر الوقت والجهد، فإذا استعمل الباحث هذه الاختصارات فإنــه يجــب أن يلتزم بها في كل البحث ولا يغير نظامها، وأن يعد قائمة الاختصــارات فــي مقدمة البحث أو في نهاية البحث مبينا دلالة الاختصارات، ومــن العلامــات المشهورة بين الكتاب خاصة القانونيين :

سنة = س

صفحة = ص

جزء = ج

قضائية = ق

طبعة = ط

إلى آخره = الخ

السنة الهجرية = هـ

السنة الميلادية = م

قبل الميلاد = ق.م

مـــــــادة = م

صلى الله عليه وسلم = ص

وهناك أيضا اختصارات معروفة في المراجع القانونية الأجنبية ومــن أمثلة ذلك :

Table des principales Abreviations

Ed	Edition
No	Numéro
Op. Cit	Cuvrage cite
P.	Page
Rev. int. dr. comp	Revue internationale de droit

	compared
Rev. int. dr. pén	Revue international de droit penal
S	Savant
T	Tome جزء

عاشرا: الفقـــــــــرات :

الفقرة مجموعة من الجمل بينها اتصال وثيق تدور حول فكرة واحـــدة، وهي وحدة قائمة بذاتها ولا تحتاج إلى عنوان، فمن مجموعة الفقرات يمكـــن تكوين فصل مستقل له عنوان .

ويجب أن يكون حجم الفقرة متوسط الطول حيث لا ينبغـــي أن تكـــون طويلة جدا ولا قصيرة جدا، فطول الفقرة قد يسبب ملل للقارئ خاصـــة وأن الفقرة الواحدة تدور في العادة حول فكرة واحدة، وعلى أي حال فقصر الفقرة مقبول عن طولها، فإذا اتضحت الفكرة في الفقرة فلا داعي لإضافة شيء آخر بل يجب أن ينتقل الباحث إلى فكرة جديدة بحيث ننقل القارئ دائما إلى جديد، وحشد الجمل التي لا فائدة منها يقلل من قيمة البحث .

وإذا كانت الفقرة عبارة عن مجموعة من الجمل يجب أن تبنى كل جملة على ما قبلها وتمهد لما بعدها من جمل حتى يمكن إيضاح الفكرة التي يسعى الباحث لتوضيحها .

ويجب أن يتضح للقارئ مدى التسلسل والصلة بين الفقـــرات بعضـــها بعضاً وترتبط كل فقرة بما قبلها من الفقرات وترتبط كل فقرات الفصل مـــع عنوانه بحيث يكون هناك تناسق وارتباط بين الجمل في الفقرة الواحدة وتناسق بين الفقرات في الفصل الواحد مع عنوانه وتناسق بين الفصـــول مـــع عنوان الباب الواحد وتناسق بين الأبواب مع عنوان البحث ... وهكذا .

كما يجب أن تظهر الفقرة مستقلة وواضحة من الناحية الشكلية بمجـــرد النظر إليها ويتحقق ذلك بأن يترك بين كل فقرة وفقرة فراغ أوسع من الفراغ المتروك بين كل سطر وآخر داخل الفقرة الواحدة، وأن يترك فراغ بســـيط لا يتجاوز خمس مسافات في بداية السطر الأول للفقرة، وأن تنتهي كـــل فقـــرة بنقطة .

حادي عشر: التقسيم والتفريـــــــع :

إن الباحث الماهر هو الذي يستطيع أن يقسم ويفــرع بحثــه بطريقــة واضحة ومنظمة كلما استدعت الظروف ذلك وهي من المسائل الشكلية المهمة خاصة في الرسائل العلمية وذلك يتم بتقسيم المسألة إلى أقسام أو أركـــان ثـــم يقسم كل قسم أو ركن إلى فروع أو عناصر وهكذا، على أن يتم ذلك، بتنسيق وترتيب موضوعي وشكلي بحيث يسهل على القارئ تتبع هــذه التقســيمات والتفريعات بسهولة ويسر مثال على ذلك :

تقسيم الجرائم إلى جنايات وجنح ومخالفات .

وتقسيم كل جريمة إلى أركان كالركن المادي والركن المعنوي .

وتقسيم كل ركن إلى عناصر ... الخ .

هذا من حيث الجانب الموضوعي، أما من حيث الجانب الشكلي فيعطى لكل تقسيم موضوعي شكل معين على النحو التالي :

تقسيــــم الجرائــــــم :

يمكن تقسيم الجرائم إلى أنواع ثلاثة :

أولا – الجنايات .

ثانيا – الجنــح .

ثالثا – المخالفات .

ويمكن تقسيم أركان كل جريمة إلى ركنين :

١ – الركن المادي		٢ – الركن المعنوي

وينقسم الركن المادي إلى عناصر ثلاثة :

أ – الفعل .	ب – النتيجة .	جـ – علاقة السببية .

وينقسم الركن المعنوي إلى عنصرين :

أ – القصد الجنائي .	ب – الخطأ غير العمدي .... وهكذا .

ويتكون القصد الجنائي من عنصرين :

١ – عنصر العلم		٢ – عنصر الإرادة

أثنى عشر: حجم الخـــــط :

إذا شرع الباحث في كتابة البحث فيجب استعمال حجم معين للخط سواء كتب بخط اليد أو باستعمال الآلة الكاتبة أو جهاز الكمبيوتر فلكل موضع مـن الرسالة خط من حجم معين على النحو التالي :

١ – بالنسبة لعنوان البحث أو الرسالة يجب استعمال الخط ذات الحجم الكبير البارز، فبعض الباحثين يستعين بخطاط ليخط له العنوان والبعض الآخر يكتب العنوان على جهاز الكمبيوتر مستعملا نوع الخط المناسب .

٢ – بالنسبة لعناوين الأبواب والفصول والمباحث والمطالب فإن حجم الخـط المناسب يكون أقل في الحجم من حجم خط عنوان البحث مع التدرج في حجم الخط إلى الأقل فعنوان الباب يكون حجم الخط أكبر من حجم خـط عنـوان الفصل وعنوان الفصل يكون حجم الخط أكبر من حجم خط عنوان المبحـث ... وهكذا .

٣ – وبالنسبة لكتابة صلب الرسالة أو البحث فيكون باستعمال الحجم العـادي للخط .

٤ – أما كتابة الحواشي أو الهوامش بأسفل الصفحات بخط أصغر من الحجم العادي هذا إذا كان الباحث يكتب بحثه على الكمبيوتر حيث يستطيع أن يتحكم في الخط الصغير، لكن إذا كان الشخص يكتب بحثه على الآلة الكاتبة أو بخط اليـد فيمكن كتابة هوامش الصفحات بالخط العادي الذي كتـب بـه صـلب البحث .

*****

المطلب الثاني

أسس وقواعد تشييد الهوامـــــش

مفهوم الهوامـــــــش :

الهامش هو ما يخرج عن النص الوارد في المتن بقصـــد الإشــارة أو الشرح أو التعليق وإذا وضع في الصفحة نفسها فيكون مفصولا عــن المــتن بخط أفقي .

ويختلف الهامش عن الحاشية، فالحاشية جمع حواشي وهي الفراغ الذي يتركه الباحث على جانبي الصفحة حول المتن لاستخدامها في كتابة العناوين الجانبية أو الفكرة الرئيسية للفقرة المدونة بالمتن ليـدون بهــا إضـــافات أو تعليقات كان يراها المحققون للمخطوطات القديمة(١٠١)، على النحــو المبــين بالملحق رقم (٨) .

وتعد الهوامش من الأهمية في البحث فهي خطوة توثيقيـــة يقــوم بهــا الباحث، وذلك بالإشارة إلى المراجع التي حصل منها على مادته العلمية وهو أمر تتطلبه الأمانة العلمية، إذ يمكن عن طريقها تمييز مساهمات الباحث عن مساهمات غيره من الباحثين الذين استقى من مؤلفاتهم هذه المعلومات.

كما أن تدوين الهوامش اعترافا من الباحث بفضل أصحاب المؤلفـــات الذين انتفع بجهودهم، وتظهر في الوقت نفسه المجهود الذي بذله الباحث .

الغرض من وضع الهوامش :

١ – تدوين المصادر والمراجع التي اعتمد عليها الباحث والتي استمد منهــا مادته العلمية يستوي أن تكون هذه المصادر أو المراجع مطبوعة أو مخطوطة أو مجرد محاضرة ... الخ، وهذه تعد اعترافا بفضـــل أصـــحاب المراجـــع،

---

(١٠١) هذا ويخلط الكثير من الكتاب المعاصرين إن لم يكن جميعهم والذين يتنـــاولون منـــاهج البحث العلمي بين الهامش والحاشية حيث تستعمل الكلمتين بمعنى واحد، فيطلق اصـــطلاح الحاشية ويراد بها الهامش أو العكس، وقد استعمل علماء العـــرب والمســـلمون الحواشـــي استعمالا شائعا، د . أحمد عبدالكريم سلامة، المرجع السابق، ص١٣. .

بالإضافة إلى أن ذلك يفيد القارئ الذي يرغب في توسيع معلوماته وذلك بالرجوع إليها .

٢ – إضافة إيضاحات لمجمل ورد في متن البحث أو لتحقيق قضية معينة أو شرح بعض المفردات أو العبارات إذ ليس من المستحب إثبات هذه الإيضاحات في صلب البحث لأنها في العادة غير أساسية، فإذا وردت في المتن قد تؤدي إلى قطع التسلسل في الأفكار، فإذا كانت هذه الإيضاحات قصيرة فتوضع في الهامش، إما إذا كانت طويلة فتوضع في ملاحق البحث .

والإشارة أو التدليل على هذه الإيضاحات لا يكون بوضع رقم عادي كالذي يستعمل للإشارة بالنسبة للمرجع وإنما يكون بعلامة نجمة (*) وفي حالة ما إذا ورد إيضاح آخر على الصفحة نفسها تكون علامة الإشارة نجمتين (**) أو ثلاثة، وتستعمل النجوم بدل الأرقام في حالة ما إذا كان مكان الرقم فوق عنوان من عناوين البحث على النحو المبين بالملحق رقم (٩) .

٣ – كما تستعمل الهوامش لإعطاء نبذة قصيرة مثلا عن حياة شخصية لها أهميتها في البحث أو التعريف بمكان ورد ذكره بالبحث، أو ذكر الأحكام القضائية التي يؤيد بها رأيه أو التفسير الذي توصل إليه، وإثبات غيرها من الأمور التي يستعين بها الباحث ليقنع القارئ باستنتاجاته .

٤ – إحالة القارئ إلى مكان آخر من البحث سابق أو لاحق ذكرت فيه مسألة معينة أو ورد به دراسة لموضوع معين لتفادي التكرار .

وعلى أي حال يجب عدم التوسع في الهوامش ولا يجوز إطالته إلا عند الضرورة الملحة وفي أضيق الحدود إذ يجب ألا يخلط الباحث بين ما يجب أن يوضع في المتن وما يجب أن يوضع في الهامش وهذه مسألة فنية يمكن معرفتها بدقة من خلال الخبرات وحسب ذوق الباحث .

طرق تدوين الهوامش :

هناك طرق متعددة لتدوين الهوامش أهمها :

<u>الطريقة الأولى</u>: أن يعد هامش لكل صفحة من صفحات البحث عند الحاجة أي أن توضع أرقام مستقلة لكل صفحة على حدة بحيث تبدأ من رقم (١) وتوضع التوضيحات أو بيانات المرجع في أسفل كل صفحة أي أن كل صفحة من صفحات البحث تشتمل على المعلومات الخاصة بموضوع البحث وترد بالمتن على الهامش الخاص بها .

وتعد هذه الطريقة من أسهل الطرق لأنه يكون في إمكان الباحث حذف رقم أو إضافة رقم دون حاجة إلى تغيير في هوامش الصفحات الأخرى، وهذه الطريقة هي الأكثر شيوعا بين الباحثين، إلا أن هامش الصفحة الواحدة قد لا يكفي وفي هذه الحالة يجوز استكماله في بداية هامش الصفحة التالية مع وضع علامة (=) في نهاية الصفحة قبل الانتقال للصفحة التالية للربط بين أجزاء الهامش الواحد .

<u>الطريقة الثانية :</u> أن يخص الباحث كل الهوامش المتعلقة بكل فصل أو باب في صفحة في نهاية كل فصل أو باب من فصول أو أبواب البحث والتي تبدأ من رقم واحد وتنتهي بآخر هامش من هوامش الفصل أو الباب، وإن كانت هذه الطريقة لا يفضلها الباحثون على أساس أنها مرهقة وتجعل البحث الواحد منقسماً وكأنه عدد من الأبحاث .

<u>الطريقة الثالثة :</u> أن تجمع كل هوامش البحث في نهاية البحث مع إعطاء رقم مسلسل متصل للبحث كله يبدأ من (١) ويستمر حتى نهاية البحث، وهذا ما تشترطه عادة المجلات الدورية بالنسبة للأبحاث التي تنشر في الدوريات .

والملاحظ أن الطريقة الثانية والثالثة وإن كانت أسهل لمن يقوم بعملية طباعة البحث على الآلة الكاتبة أو الكمبيوتر إلا أنها قد تكون غير مستحبة بالنسبة للباحث عند المراجعة أو للقارئ عند الاطلاع على البحث لأن المطلع على البحث يضطر في كل إشارة للهامش أن يترك الصفحة التي يطلع فيها على مضمون الهامش في آخر البحث أو في آخر الباب أو الفصل ثم يعود لتصفح البحث بعد ذلك مما يسبب له قلقاً وقد يؤدي إلى صعوبة تتبع الأفكار في البحث .

طرق ترقيم الهامش :

تختلف طريقة ترقيم الهامش بحسب الطريقة التي يستعملها الباحث لتدوين الهوامش فإذا كان الباحث يستعمل في تدوين الهوامش الطريقة الثانية أو الثالثة فليس أمامه سوى أن يعطي رقم مسلسل لكل باب أو فصل يبدأ من رقم (١) وحتى ينتهي الباب أو الفصل، هذا إذا كان قد استعمل الطريقة الثانية لكتابة الهوامش، وأيضا في حالة ما إذا استعمل الطريقة الثالثة لتدوين الهوامش فإن عليه أيضا أن يعطي رقم مسلسل متصلاً للبحث كله ويبدأ من

(١) ويستمر إلى نهاية البحث، مع ملاحظة أن أي تغيير بالحذف أو الإضافة في الأرقام يستلزم تغيير ما بعده من أرقام حتى نهاية البحث .

أما إذا استعمل الباحث الطريقة الأولى في تدوين الهوامش فإن أمامه طريقتين في ترقيم الهوامش :

الأولى : هي أن يعطي لكل صفحة أرقاماً مستقلة لكل صفحة على حدة بحيث يبدأ من رقم (١) وينتهي بالرقم الذي ينتهي بها الصفحة أي تصبح كل صفحة مستقلة بأرقامها وهوامشها[١٠٢]، كما هو موضح في النموذج الوارد بالملحق رقم (١٠) .

الثانية : إعطاء رقم مسلسل متصل لكل الهوامش بكل الصفحات حتى آخر صفحة بالبحث مع احتفاظ كل صفحة بالهامش الخاص بها، فلو فرضنا جدلا بأن كل صفحة بها ثلاث هوامش وكان عدد صفحات البحث مائة صفحة فإن أرقام الهوامش ستبدأ من رقم (١) وحتى رقم (٣٠٠)، وهذه هي الطريقة التي اتبعتها في هذا المؤلف، كما هو موضح بالنموذج الوارد بالملحق رقم (١١)[١٠٣]، وبعض الباحثين يبدأ برقم (١) وينتهي برقم (٩٩) ويبدأ الهوامش التالية برقم (١) وينتهي برقم (٩٩) وهكذا حتى يتفادى الأرقام الثلاثية التي تأخذ حجم أكبر بين القوسين، أو أن يبدأ برقم (١) وينتهي برقم (٩) ثم يبدأ برقم (١) وينتهي برقم (٩) وهكذا حتى يتفادى الأرقام الثنائية داخل القوسين، ويفضل البعض استعمال هذه الطريقة في حالة ما إذا كان البحث طويلا حتى لا تتضخم الأرقام .

وتعد الطريقة الثانية أسهل عند الطباعة، إلا أنها تسبب مشاكل للباحث عند إعداد بحثه خاصة لو أراد إضافة هامش أو إلغاء هامش فإنه سيضطر إلى تغيير كل الأرقام التالية للهوامش .

وللاستفادة من مزايا هذه الطريقة (الثانية) وتفادي عيوبها فإنه يمكن للباحث أن يستعمل الطريقة الأولى في تدوين الهوامش عند كتابة البحث بخط اليد بحيث يعطي أرقاماً مستقلة لكل صفحة تبدأ برقم واحد على أن يكتب الأرقام بالقلم الرصاص وبعد الانتهاء من الكتابة والمراجعة النهائية يقوم بمحو أرقام كل صفحة، سواء الواردة في المتن أم في الهامش ويحل محلها

---

(١٠٢) د. أحمد عبدالكريم سلامة، المرجع السابق، ص١٣٦ .

(١٠٣) المرجع السابق، ص١٣٨ .

الأرقام المسلسلة التي تبدأ من (١) وتنتهي بالرقم الذي ينتهي به البحث، ويتم ذلك قبل طباعة البحث مباشرة، ثم يسلم البحث للطباعة .

كيفية تدوين رقم الهامش :

عند تدوين رقم الهامش يجب أن يدون مرة في متن البحث ومـرة فـي هامش البحث وفي كل مرة تختلف كيفية التدوين .

ففي حالة تدوين رقم الهامش في المتن أو صلب البحث فـي الصـفحة يجب أن يوضع بين قوسين بحجم متوسط وفي وضع مرتفع قليلاِ عن السطر، ويوضع الرقم داخل القوسين بعد اسم مؤلف المرجع المقتبس منه المادة وذلك في حالة ما إذا ذكر الاسم بالمتن، أما إذا تم اقتباس المادة العلمية دون ذكـر اسم المؤلف بالمتن فإن الرقم يوضع مباشرة في نهاية الكلام المقتبس سـواء كان الاقتباس حرفيا أم تلخيصاً، وفي حالة تدوين رقم الهامش بالهامش يجب أن توضع الأرقام بمحاذاة بعضها بعضاً على أن يوضع كـل رقـم بمحـاذاة السطر الأول من الهامش الخاص به علـى أن يكـون بمحاذاة تامة حتى لا يخلط القارئ بين الأرقام والهوامش كل ذلك على النحـو المبـين بالنمـاذج الواردة بالملاحق أرقام (٤، ١٠، ١١) .

كيفية الإشارة إلى المراجع بالهامش :

إن الإشارة إلى المراجع بالهامش لا تختلف كثيرا في طريقـة تـدوين المصادر والمراجع على البطاقات أو القائمة على النحو سالف الـذكر إلا أن هناك خصوصيات لكيفية الإشارة إلى المراجع بالهامش نحصرها في الآتي :

١ – إذا كانت الإشارة للمرجع لأول مرة في الهامش فيجب تدوين المعلومات الكافية عنه، فيكتب اسم المؤلف، ثم عنوان الكتاب كاملا، ثم جهـة النشـر، وتاريخ النشر، ثم ذكر رقم الصفحة بذكر حرف (ص) ثم يليه رقم الصـفحة مع وضع فاصلة بين كل بيان من هذه البيانات، مع الالتزام بقواعد تدوين رقم الهامش بوضعه بين قوسين بحجم متوسط وفي وضع مرتفع قليلا عن السطر على التفصيل سابق الإشارة إليه بالملحق رقم (٤) .

وإذا كان الباحث قد اقتبس حرفيا أو بطريقة التلخيص من أكثـر مـن صفحة يجب أن يشير إلى أرقام كل الصفحات، فإذا كانت هـذه الصـفحات متتالية يكتفي الباحث بذكر رقم أول صفحة مع إضافة عبارة (وما بعـدها)، أما إذا كان الاقتباس في نفس الموضع من صفحات متفرقة فيجب ذكر رقـم

هذه الصفحات من ذلك (ص٣٠، ٤١، ٥٠) مثلا، وبعض الباحثين يذكر إلى جانب رقم الصفحة رقم البند .

وعليه فإن تدوين المصادر أو المراجع أو المقالات أو الأبحاث الوارد بالدوريات أو الرسائل الجامعية بالهامش لأول مرة يكون بالطريقة نفسها التي تدون بها بالبطاقات أو القائمة المخصصة لذلك، إلا أنها تختلف من حيث عدم ذكر عدد صفحات المرجع أو البحث أو الرسالة ويذكر بدلا منها رقم الصفحة أو الصفحات التي حصل منها الباحث على المادة العلمية .

٢ – في حالة ما إذا كان المرجع المراد الإشارة إليه في الهامش يتضمن أكثر من جزء، يذكر رقم الجزء قبل الصفحة مسبوقا بحرف (جـ) وهو اختصار لكلمة الجزء، وفي حالة ما إذا كان المرجع متعدد الطبعات يجب ذكر رقم الطبعة قبل المعلومات المتعلقة بالنشر وذلك بذكر عبارة (الطبعة الثالثة) مثلا أو بذكر عبارة (الطبعة الثانية) .

٣ – وفي حالة الرجوع للمرة الثانية للمرجع الذي سبق الإشارة إليه في الهامش، نفرق عند الإشارة إليه للمرة الثانية بين حالة ما إذا لم يفصل بين الإشارة للمرجع في المرة الأولى والمرة الثانية وإشارة إلى مرجع آخر، وحالة ما إذا كان هناك إشارة لمرجع آخر، ففي الحالة الأولى يكتفي بذكر عبارة (المرجع السابق) أمام رقم الهامش مع وضع رقم الصفحة على النحو التالي [(١) المرجع السابق، ص١٥] أما إذا كانت الصفحة هي نفسها التي سبق الرجوع إليها فتذكر عبارة (المرجع السابق، الموضع نفسه) .

أما في الحالة الثانية والتي يفصل فيها مرجع آخر مختلف بين الإشارة للمرة الأولى والإشارة للمرة الثانية، ففي الإشارة للمرة الثانية يجب على الباحث أن يذكر في الهامش اسم المؤلف ويذكر بعدها عبارة (المرجع السابق) ثم يذكر رقم الصفحة مع وضع فاصلة بين كل بيان .

مثال : د. خليفة صالح أحواس، المرجع السابق، ص١٥٠ .

وفي حالة ما إذا كان المرجع المقتبس منه باللغة الأجنبية يجب ذكر اسم المؤلف ثم وضع عبارة (Opere citato) وقد جرى وضعها مختصرة كالتالي (op. cit) وهي تعني المرجع السابق .

مثال : Merle et vitu, op cit, p.76

٤ – وفي حالة خلو المرجع من اسم المؤلف، يذكر عنوان الكتاب ويرتب على أساسه المرجع في قائمة المراجع، ثم يذكر باقي بيانات الكتاب من اسم الناشر إذا كان معروفا وسنة النشر ورقم الصفحة، إلا أن مسألة خلو المرجع من اسم المؤلف قليلة الحدوث، وقد يرجع خلو الكتاب من اسم المؤلف لمجرد ضياع صفحاته الأولى وعدم معرفة اسم المؤلف أو أن الكتاب صدر أصلا دون أن يضع المؤلف اسمه عليه لأسباب سياسية، أو لأن هذا المرجع من المخطوطات القديمة .

٥ – وفي حالة نقصان بعض البيانات عن الكتاب مثل اسم الناشر أو تاريخ النشر أو مكانه يجب الإشارة إلى ذلك فيذكر عبارة (بدون ناشر) أو (بدون تاريخ) أو (بدون عنوان) .

٦ – وفي حالة الإشارة في الهامش إلى مراجع غير منشورة يجب الإشارة إلى ذلك بالهامش كأن تكون المعلومات قد أخذت من مذكرات أو ملازم أو مجرد محاضرات مطبوعة على الآلة الكاتبة والتي قد يعدها أساتذة القانون فإذا كانت منشورة يجب الاستعانة بها أما إذا لم تكن منشورة فيجوز الرجوع إليها مباشرة مع الإشارة إلى ذلك في الهامش على النحو التالي :

د . فوزية عبدالستار، معاملة الأحداث، دروس ألقيت على طلبة الدراسات العليا – جامعة القاهرة سنة ١٩٨١، ص١ .

د . حمدي رجب عطية، محاضرات في علم الإجرام والعقاب، مطبوعة على الآلة الكاتبة، ألقيت على طلبة كلية القانون – جامعة التحدي – سرت – ليبيا ١٩٩٤ – ١٩٩٥، ص ١٩٧ .

٧ – وعند الاستعانة بالأحكام القضائية يشار إليها بالهامش بذكر اسم المحكمة، ورقم الدعوى أو الطعن، وتاريخ صدور الحكم، وذكر اسم الدورية القضائية التي نشرت الحكم والسنة التي صدرت بها، ورقم عددها، ورقم الصفحة، وإذا كان البحث مقارنا بذكر اسم الدولة التي بها المحكمة خاصة إذا تعددت أحكام محاكم الدول .

مثال :

- نقض مصري ١٩٧٠/١/٢٦ مجموعة أحكام محكمة النقض س١٨ رقم ٢١٧، ص١٠٥٩ .
- المحكمة العليا الليبية ١٩٧٠/١/٦، مجلة المحكمة العليا، س٦، عدد١، ٢، ص ١٠٧ .

- محكمة جنح مستأنف المنصورة جلسة ١٩٥٢/١٠/٦، التشريع والقضاء، س٥، عدد ٧، رقم ١٧، ص٥٨ .

- وإذا كان الحكم لم ينشر بعد يشار إليه على النحو التالي :

طعن بالنقض رقم ٣٨٦١، جلسة ٢٠٠٤/١٢/٢٧ (حكم لم ينشر بعد) .

٨ – وفي حالة الاستعانة بالقرآن الكريم يجب ذكر اسم السورة ورقم الآية هكذا " سورة البقرة الآية رقم ١٥٦" أو البقرة : ١٥٦ .

٩ – وفي حالة الاستعانة بالمراجع الأجنبية يجب ذكر اسم المؤلف وعنوان الكتاب أو الدورية وكافة البيانات الأخرى باللغة الأجنبية إذ أن كتابة اسم المؤلف الأجنبي بالحروف العربية لا يكون في أغلب الأحيان صحيحا لاختلاف أصوات اللغة العربية عن أصوات اللغات الأجنبية، والباحث قد لا ينطق النطق الصحيح للاسم الأجنبي الأمر الذي يصعب مهمة القارئ في البحث عن المرجع في الفهارس الأجنبية للمؤلفين وللعناوين، ويقع هذا الخلط أيضا في حالة ترجمة أسماء دور النشر أو ترجمة أسماء المجلات أو الدوريات الأجنبية .

فإذا كان المؤلف عربيا ولكن كتب مؤلفه بغير العربية فيجب كتابة اسمه وعنوان الكتاب بالحروف الأجنبية أيضا لأن الكتاب سيكون مرتبا في فهارس المكتبات في قسمها الأجنبي .

أما إذا كان اسم المؤلف أجنبيا وكان مؤلفه مترجماً للعربية يجب كتابة اسمه وعنوان الكتاب وباقي البيانات بالعربية لأنه سيكون مرتبا في فهارس المكتبات في القسم العربي، وبالتالي يسهل الحصول عليه .

ولكن يجوز للباحث كتابة اسم المؤلف الأجنبي بالحروف العربية وترجمة عنوان الكتاب أو المقال، بشرط أن يكون قد أورده للمرة الأولى في الهامش بصورته الأصلية أي بالحروف الأجنبية .

*****

الفصل السابع
هيئة البحث وطباعته ومناقشته

تمهيـــــــد وتقسيم:

بعد أن اكتملت صياغة البحث العلمي وانتهى الباحث من كتابة البحـث بخط واضح، وبعد المراجعة النهائية له، فإن على الباحث قبل أن يبـدأ فـي طباعة البحث عليه أن يقوم بعملية تنظيم لهيئة البحث، ثم يقوم بعملية الطباعة بعد ذلك يناقش البحث إذا كان من البحوث الموجهة كالماجستير والدكتوراة... وسنعرض في هذا الفصل للأصول العلمية المتفق عليها فـي تنظـيم هيئـة البحث، ثم نعرض لطباعته ومناقشته وذلك في مباحث ثلاثة :

المبحث الأول : هيئة البحـــــــث •

المبحث الثاني : طباعة البحـــــث •

المبحث الثالث : مناقشة البحـــــث •

المبحث الأول
هيئة البحث

من المتفق عليه أن هيئة البحث يجب أن تكون منظمة بترتيب وتنسيق معين حتى يظهر البحث بالشكل المتناسق المنظم وذلك باتباع الترتيب التالي :

صفحة الغلاف الخارجي، ثم صفحة الغلاف الداخلي، ثم صفحة الشكر والتقدير، ثم صفحة الإهداء، ثم صفحة المقدمة، ثم الباب التمهيدي، ثم صلب البحث، ثم خاتمة البحث، ثم الملاحق، ثم قائمة المراجع، ثم الفهرس، ثم الترقيم النهائي، كل ذلك على النحو التالي :

أولا - صفحة الغلاف الخارجي :

تعد صفحة الغلاف الخارجي أول ما يطالعه القارئ، وتكون من الورق السميك، ويجب أن تتضمن بيانات معينة، وهذه البيانات تختلف بحسب نوع البحث هل هو من البحوث الحرة ؟ أم من البحوث الموجهة ؟ فإذا كان من البحوث الحرة فتكون البيانات محددة ومقتصرة على عنوان البحث واسم الباحث ودرجته العلمية وتاريخ إعداد البحث، كما هو مبين بالملحق رقم (١٢)، أما إذا كان البحث من البحوث الموجهة كالرسائل العلمية فيجب أن تضاف إلى هذه البيانات اسم المشرف على البحث، الدرجة العلمية المراد الحصول عليها، اسم الكلية والجامعة المقيد بها البحث كما هو مبين بالملحق رقم (١٣) ٠

وسنعرض باختصار لكل بيان من هذه البيانات :

١ - عنوان البحث :

يجب أن يكتب عنوان البحث بخط كبير ويفضل أن يكتبه خطاط، وإذا كان العنوان طويلا فيجب أن يكتب بشكل مقبول يخفف من طوله كأن يكتب على شكل هرم مقلوب وبدرجات متتالية في الحجم على النحو السابق عرضه وكما هو مبين في النموذج رقم (١)، ويجب مراعاة الاعتبارات المتطلبة في اختيار عنوان البحث على النحو السابق الإشارة إليه ٠

٢ - بيان اسم الباحث :

يجب ذكر اسم الباحث على ورقة الغلاف الخارجية على أن يكون كاملا وفق بطاقة الهوية الشخصية، فإذا كان البحث من البحوث الموجهة كالرسائل فيجب أن يذكر اسم الباحث مجردا من الألقاب أما إذا كان البحث من البحوث الحرة فللباحث أن يذكر اللقب العلمي ٠

ويجب أن يكون حجم الخط الذي يكتب به الاسم أصغر إلى النصف على الأقل من حجم خط عنوان البحث ويوضع تحت عنوان البحث ٠

٣ - بيان الدرجة العلمية :

يجب أن يبين بالغلاف الخارجي الدرجة العلمية المراد الحصول عليها من البحث فيذكر مثلا درجة الماجستير أو درجة الدكتوراة إذا كان البحث من البحوث الموجهة، أما إذا كان من البحوث الحرة فيمكن ذكر الجهة المقدم إليها البحث كأن يذكر أن البحث مقدم لمؤتمر كذا مع بيان مكان انعقاد المؤتمر أو تاريخه ... وهكذا، ويوضع هذا البيان تحت الاسم وبحجم الخط العادي أو بخط أكبر ٠

٤ - بيان اسم المشرف :

يجب ذكر اسم المشرف وأعضاء لجنة الحكم على البحث إذا كان البحث من البحوث المقدمة لنيل درجة علمية كالماجستير والدكتوراة، وكان قد تم تشكيل لجنة المناقشة مع ذكر درجات المشرف والأعضاء ووظائفهم الأكاديمية على النحو المبين بالملحق رقم (١٣) ٠

٥ - بيان تاريخ إعداد البحث :

يجب بيان السنة التي أعد فيها البحث، فإذا كان البحث من الرسائل العلمية فيذكر تاريخ يوم مناقشة البحث، ولا يخفى أهمية ذكر هذا البيان حتى يتمكن القارئ من معرفة مدى حداثة أو قدم البحث ويوضع تاريخ إعداد البحث في العادة أسفل الغلاف وبخط عادي، وقد يكتفي البعض بذكر السنة التي أعد فيها البحث ٠

وعلى أي حال فإن على الباحث أن يرتب هذه البيانات على الصفحة ترتيبا محكما متناسقا وأن يلاحظ مكان كل بيان في الصفحة وبالحجم والأبعاد المناسبة بينها ولا داعي لوضع أشكال أو وجود زخرفة على الغلاف خاصة في الأبحاث القانونية، ويفضل أن تكتب هذه البيانات بخط من نوع واحد وهو الخط العادي ٠

٦ - جهة النشـــر :
إذا كان البحث من البحوث الحرة ومنشور فيجب أن يذكر جهة النشر، واسم جهة النشر أو الدولة المنشور بها .

ثانيا – صفحة الغلاف الداخلي :

تعد صفحة الغلاف الداخلي من الصفحات التي تلي صــفحة الغــلاف الخارجي مباشرة وتشتمل على البيانات نفسها الواردة على صــفحة الغــلاف الخارجي والسابق ذكرها، وتكون في العادة من أوراق البحث العادية، وتكتب بيانات صفحة الغلاف الداخلي بالترتيب نفسه الوارد بصفحة الغلاف الخارجي وبحجم الخط ذاته، فهي تعتبر نسخة ثانية ولكن ما يميزها عن صفحة الغلاف الخارجي أنها من الورق العادي لا من الورق السميك، وقد يفصل البعض بين صفحة الغلاف الخارجي وصفحة الغلاف الداخلي بورقة بيضاء .

ثالثا – صفحة الشكر والتقدير :

يقدم المشرف في العادة الكثير من العون للباحث خاصة في الأبحــاث الموجهة حيث يذلل له الكثير من العقبات ويرشد الباحث إلى مواطن القصور طيلة فترة إشرافه على البحث، كما يقوم بعض الأشخاص أو بعض الهيئات أو المؤسسات بتقديم المساعدات للباحث في أثناء بحثه كالأساتذة الآخرين غيــر المشرف أو باحثين أعاروه مخطوطات أو كتباً نادرة أو مدير المكتبة الذي قدم للباحث تسهيلات قيمة أو أن تقدم مؤسسة أو هيئة تمويلا، كل هؤلاء يستحقوا من الباحث الشكر والتقدير فعليه أن يقدم لهم الشكر والتقدير على ما قدموه له من عون ومساعدة .

ولكن يجب على الباحث ألا يطيل في الشكر أو يبالغ فيــه، أي يجــب قصر الشكر قدر الإمكان حتى يكون أكثر تأثيرا ولا يقدمه إلا إلى مــن هــو جدير به إذ أن الرسائل ليست مكانا للمجاملات .

وكلمة الشكر والتقدير تدون على ورقة مستقلة مكانها بعد ورقة العنوان الداخلي ولا ترقم ضمن البحث لأنها ليست جزءاً منه .

وكلمة الشكر والتقدير ليست إلزامية في وضعها كصفحة من صــفحات البحث، ولا تثريب على الباحث في ذلك ويمكن له أن يوجه الشكر والتقــدير في رسالة إلى أصحاب الفضل فالأمر يرجع للباحث نفسه .

رابعا – صفحة الإهـــداء :

لقد جرت عادة بعض الباحثين إلى كتابة إهداء بحثه إلى شخص طبيعي أو معنوي، فيخصص صفحة لتقديم هذا الإهداء وذلك بعد صفحة الشكر والتقدير، وهذا الإهداء ليس أمرا إلزاميا على الباحث ولا تعد صفحة الإهداء من صفحات البحث وبالتالي لا ترقم ضمن صفحات البحث ويمكن مراجعة نموذج إهداء في الملحق رقم (١٤) .

خامسا – المقدمـــــة :

فقد سبق القول بأن المقدمة هي أداة التعريف بموضوع البحث وأهدافه وأهميته ومنهجه، ويجب أن تشتمل في العادة على أجزاء إلى جانب عنوان البحث ونحيل في ذلك إلى ما سبق أن عرضنا له في المبحث الثاني من الفصل الثالث .

سادسا – الباب التمهيـدي :

تأتي أهمية التمهيد عندما يكون هناك موضوع مرتبط بالبحث بشكل غير مباشر ويجد الباحث من الأهمية التعرف عليه، أو عندما يريد الباحث أن يقدم بصفة عامة للنظام القانوني الذي ستتناول البحث مناقشته، وليس بالضرورة أن تحتوي كل رسالة على باب تمهيدي فالأمر يخضع لظروف البحث ووجهة نظر الباحث في ذلك، وجرت العادة أن يعرض هذا التمهيد في باب مستقل وهذا لا يمنع أن يعرض في فصل أو مبحث مستقل .

سابعا – صلب البحث :

يعد صلب أو محتوى أو متن البحث جوهر البحث والمقصد الحقيقي من وراء البحث والتي تشمل كل الأبواب والفصول والمباحث والمطالب والفروع مع الالتزام بكافة الأصول العلمية المعروفة، ونحيل في ذلك إلى ما سبق أن عرضناه في المبحث الثاني من الفصل الثالث .

ثامنا – خاتمة البحث والتوصيات:الخاتمة والتوصيات هي المحصلة النهائية المستخلصة من البحث، وقد سبق القول بأنها آخر ما يكتب في البحث ونحيل

في تفاصيل ذلك إلى ما سبق أن عرضناه بشأن الخاتمة وذلك في المبحث الثاني من الفصل الثالث ·

وتأتي التوصيات في العادة بعد النتائج التي يعرضها الباحث حول نقاط مهمة تستأهل البحث ويوصي بتحقيقها بحسب ما توصل إليه في البحث من نتائج ·

تاسعا – ملاحق البحث :

تعد الملاحق من الأهمية في البحث العلمي إذا كانت طبيعة البحث تتطلب إيراد مثل هذه الملاحق فهي تعد إرشادية للقارئ حيث يمكن أن يستفيد منها من يريد التعمق أو يريد التوضيح، ولا يمكن وضع هذه الملاحق في صلب البحث مخافة الاستطراد وحتى لا يقطع انسجام الموضوع وتسلسله، حيث جرت العادة على وضعها في نهاية البحث ·

والملاحق تتنوع بحسب طبيعة البحث، ومن الملاحق التي يمكن وضعها في نهاية البحث نذكر منها :

- نصوص إحدى المعاهدات الدولية إذا كانت تتعلق بالدراسة ·
- نصوص بعض القوانين التي تم الاستعانة بها في البحث ·
- نماذج لصيغ الدعاوى القضائية ·
- نماذج وصيغ العقود التي استشهد بها الباحث ·
- نماذج استمارات الاستبيان ·
- نماذج اتفاق أو شرط التحكيم ·
- نماذج توضيحية لبعض المعلومات التي وردت في البحث ·

وأوضح تطبيق لذلك تلك الملاحق التي وردت في نهاية هذا الكتاب، وقد اختلفت وجهات النظر حول المكان المناسب لوضع هذه الملاحق، هل توضع بعد عرض مصادر البحث أم تأتي بعد البحث مباشرة أي بعد الخاتمة، والرأي الراجح هو أن تأتي هذه الملاحق بعد الخاتمة مباشرة وهذا هو الأفضل لأنه توجد صلة علمية مباشرة بين الملاحق والبحث، بالإضافة إلى أن المراجع قد تشمل المصادر التي

أخذت منها هذه الملاحق، لـذلك لزم أن تـورد مصادر البحث بعد كل شيء علمي وردت الإشارة إليه(١٠٤) ٠

عاشرا – قائمة المصادر والمراجع :

تشتمل قائمة المصادر والمراجع على كافة ما اعتمد عليها الباحث في إعداد بحثه وتصنف وترتب حسب الأسس المتعارف عليها ٠

والغالب أن تذكر المراجع كلها في نهاية البحث وقبل الفهرس، مصحوبة بالمعلومات الضرورية وهي (اسم المؤلف – اسم الكتاب – عدد الأجزاء إن وجد – رقم الطبعة إن وجد – الناشر – مكان النشر – سنة النشر ٠

ويختلف الباحثون في ترتيب قائمة المصادر والمراجع فالبعض يرتبها حسب أسماء الكتب وهذا يتطلب تكرار اسم المؤلف الواحد أكثر من مرة في حالة تعدد مؤلفاته والتي اعتمد عليها الباحث وهو أمر غير مستحب، لذلك من الأفضل أن ترتب القائمة تبعا لأسماء المؤلفين وهو الأصوب والأكثر اختصارا، فتحت اسم المؤلف يمكن ذكر كتاب أو اثنين أو ثلاثة دون تكرار للاسم، مع إغفال (ال – أبو – أم – ابن) من اسم الشخص واعتبار أول الحروف بعد ذلك ووضعها في الترتيب الأبجدي لها ٠

وتوضع الأسماء العربية بصورتها المتعارف عليها في الأوساط العلمية إلا إذا بلغ الاسم الأخير حد الشهرة فيمكن استخدامه كما هو الحال في اسم (عبدالرازق السنهوري) فيمكن استخدام " السنهوري " لأن الجميع يعرفونه بهذا الاسم أيضا، وهو المتبع عند ذكر أسماء المؤلفين الغربيين فالمؤلف الغربي يذكر دائما عائلته ٠

ويجب أن تقسم المصادر والمراجع إلى قسمين أحدهما باللغة العربية والآخر باللغة الأجنبية ويقسم كل قسم إلى أنواع الكتب، المقالات ٠

ومن الأفضل عدم إعطاء أرقام مسلسلة لعناوين الكتب لأن في ذلك استعراضا لقراءات الباحث وهذا أمر غير مطلوب لأن العمل العلمي الجاد يظهر نفسه بغير هذه الأمور، فمجموعة قليلة من المصادر والمراجع مفيدة قد تكون أفضل بكثير من مجموعة كبيرة أقل في الإفادة٠

---

(١٠٤) د ٠ أحمد شلبي، المرجع السابق هامش ص ١٤٨، د ٠ أحمد عبدالكريم سلامة، المرجع السابق، ص١٧٠ ٠

حادي عشر– قائمة المختصرات :

عند استعمال الباحث اختصارات للكلمات فإن عليه إعداد قائمة بها خاصة إذا كانت الاختصارات غير مشهورة أو معروفة .

ثاني عشر – الفهارس :

الفهارس هي عبارة عن قوائم ترتب فيها عناوين الموضوعات التي تناولها البحث وذلك بطريقة منسقة ومرتبة وبالتالي يسهل على القارئ معرفة الموضوع الذي يرغب الاطلاع عليه ومكانه بالبحث بيسر وسهولة وفي وقت وجيز، الأمر الذي يغني عن تقليب معظم صفحات البحث .

وفي المجال القانوني يوجد نوعان من الفهارس وهما : فهرس المحتويات والفهرس الهجائي على النحو التالي :

١ – فهرس المحتويات :

وهو الفهرس الذي يشمل كل موضوعات البحث، وهو يعني ترتيب وتبويب موضوعات البحث التي تم معالجتها وبالتدريج الوارد على صفحات البحث، وهو في العادة آخر ما يطبع لأنه يلزم لإتمامه الانتهاء من طبع كل صفحات البحث وترقيمها حتى يمكن وضع أرقام الصفحات في الفهرس أمام الموضوعات، وإن كان يمكن كتابته قبل طباعة البحث دون بيان أرقام الصفحات وبعد طباعة البحث توضع أرقام الصفحات .

ولكي يحقق فهرس المحتويات أهدافه في سهولة التعرف على الموضوعات يجب إخراجه بشكل يحقق الهدف وذلك بأن تكتب عناوين الأبواب والفصول والمباحث والمطالب بحجم خط متدرج من أكبر إلى أصغر .

ويختلف موضع فهرس المحتويات، فالبعض يفضل وضعه في مطلع البحث والبعض الآخر يفضل وضعه في مؤخرة البحث حيث لا توجد قاعدة ملزمة في هذا الشأن فالأمر يعتمد على تقدير الباحث وحسب الاتجاه السائد في مجال تخصصه، ويعد فهرس المحتويات بالطريقة المبينة في الملحق رقم (١٥)، والاتجاه السائد في الأبحاث والمؤلفات القانونية، هو أن يوضع الفهرس في مؤخرة البحث أو المؤلف .

٢ – الفهرس الهجائي :

الفهرس الهجائي يمكن بموجبه تحديد رؤوس الموضوعات مرتبة على تسلسل الحروف الهجائية من الألف إلى الياء، وإذا كان هناك أكثر من موضوع يشترك في الحرف الأول، أخذ الحرف الثاني وإذا اشترك أكثر من موضوع في الحرفين الأول والثاني أخذ بالحرف الثالث وهكذا.

ويتميز الفهرس الهجائي بكونه يساعد القارئ في التعرف على الموضوع الذي يريده في وقت أسرع من الرجوع إلى فهرس المحتويات وإن كان مرهقا ويستغرق وقتا وجهدا في إعداده .

ويتطلب لتطبيق نظام الفهرس الهجائي أن يضع الباحث رقما لكل فقرة أو مجموعة من الفقرات في بحثه حيث يوضع أمام الكلمة التي تشكل رأس الموضوع رقم البند الذي يحدد موضوعها في البحث، هذا في الوقت الذي يمكن الاستعاضة عن رقم البند بوضع رقم الصفحة بدلا من البنود أمام الكلمة التي تشكل رأس الموضوع، كل ذلك يفترض أن البحث قد طبع وتحددت أرقام البنود وأرقام الصفحات ويتم وضع الفهرس الهجائي على النحو الوارد بالملحق رقم (١٦) .

ثالث عشر – قائمة تصويب الأخطاء :

هذه القائمة لا تعد إلا بعد طباعة البحث النهائية، فقد يكتشف الباحث قبل المناقشة وجود أخطاء مطبعية ولا يجد وسيلة لتصويبها في البحث إلا بإعداد قائمة مستقلة للتصويب وتدارك هذه الأخطاء، ولا يوجد اتفاق على مكان محدد بالبحث يوضح هذه القائمة وإنما يفضل أن توضع في بداية البحث وإخطار لجنة أعضاء لجنة المناقشة بها قبل مناقشة البحث .

*****

المبحث الثاني
طباعة البحـــــــث

بعد أن ينتهي الباحث من صياغة بحثه وكتابته بخط جيد، وبعد أن يضع البحث في كامل هيئته على النحو السابق الإشارة إليه، فإن عليه أن يبدأ فــي طباعته، ولكن جدير بالباحث أن يقوم بقراءة بحثه مرة أخرى ويحاول وضع اللمسات الأخيرة قبل الدفع به إلى الطباعة، وهذا ما سنعرض لــه أولا، ثــم نعرض لطباعة البحث على النحو التالي :

أولا : وضع اللمسات الأخيـــرة :

يجب على الباحث ألا يتعجل في طباعة بحثه بحجة ضــيق الوقــت أو سرعة الإنجاز وإنما يجب عليه قبل طباعة البحث أن يجري مراجعة يضــع فيها اللمسات الأخيرة والتي تتمثل في الآتي :

١ – قراءة البحث قراءة هادئة وأن يعيد النظر ويعمل فكره فيعيد التنسيق إذا تطلب الأمر ذلك ٠

٢ – إعادة كتابة الصفحات غير المنظمة والتي يوجد بها حذف أو إضافة قــد تعيق عملية الطباعة ٠

٣ – محاولة تفادي التكرار ويقوم بتقديم أو تأخير بعــض الموضــوعات أو الفقرات أو العبارات أو تفادي استطراد مخل أو قصور في البحث ٠

٤ – مراجعة الأسلوب والتماسك المنطقي بين العبارات والفقرات مع استبعاد الخلط ٠

٥ – ضبط علامات الترقيم، ومراجعة الهوامش للتأكد من صــحتها وضــبط الإحالات التي تشير إلى مقدمة البحث أو مؤخرته ٠

كل ما تقدم يدخل في نطاق اللمسات الأخيرة والتي تعد كالرسام الــذي ينتهي من رسم لوحته ثم يعيد النظر فيها ممسكا بريشته لتحقيق ما فاته، فــلا داعي أن نبخل بالوقت الذي نخصصه لوضع هذه اللمسات والتي تزيد البحث سلاسة وقوة بل وتدعمه وتكمله ليظهر في النهاية كالبناء المتناسق الجميل ٠

ثانيا : طباعة البحـــث :

تعد الطباعة من الأمور المكملة للبحث العلمي في العصر الحديث وذلك بكتابة البحث على الآلة، تتنوع الآلات التي تستعمل فــي طباعــة الأبحــاث

العلمية بالآلة الكاتبة أو آلة الاستانسيل أو التصوير الكهربائي أو طباعة الأوفست، وقد كان لظهور الكمبيوتر دور كبير في طباعة الأبحاث العلمية نظرا للإمكانيات الهائلة والتسهيلات التي يوفرها سواء من حيث إمكانية الحذف أو الإضافة دون صعوبة مع سهولة التصحيح على شاشة الجهاز أو على نسخة مطبوعة بالإضافة إلى إمكانية تسجيل البحث أو المصنف مهما كان عدد الصفحات على القرص ويمكن الاستنساخ منها في أي وقت .

وطبع البحث العلمي على الآلة يعد أمرا ضروريا حيث تساعد القارئ على الاطلاع وتضفي على البحث الكمال والنسق المناسب، بالإضافة إلى أن النظم واللوائح المعمول بها في المعاهد والجامعات أو المؤتمرات أو الندوات العلمية تتطلب طباعة البحث بل قد يتطلب الأمر لنشر البحث في إحدى الدوريات العلمية توافر بعض الشروط في الطباعة ومن حيث عدد الصفحات أو عدد الأسطر أو عدد الكلمات ونوع الخط ...الخ.

ويجب على الباحث أن يجري المراجعة الدقيقة لما يطبع من أجزاء البحث أولا بأول ومقارنته بما هو مكتوب بخط اليد لتفادي الأخطاء ونظرا لصعوبة المراجعة فمن الأفضل أن يستعين الباحث بشخص يقرأ له من الأصل المكتوب ويراجع هو البحث المطبوع ليصحح ما قد يكون قد وقع فيه القائم بالطبع ويؤشر عليه بقلم رصاص أو قلم أحمر ويقوم الطباع بتصحيح ذلك، خاصة فيما يتعلق بالهوامش وتسلسلها وصحة علامات الترقيم، وقواعد الاقتباس وصحة الأسماء والمصطلحات الأجنبية .

والملاحظ أحيانا وجود أخطاء مطبعية كثيرة في بعض البحوث، وقد يرجع ذلك إلى استعجال الباحث لمناقشة البحث للحصول على الدرجة العلمية، وعدم وجود الوقت الكافي الذي يمكن الباحث من المراجعة الدقيقة للطباعة، وقد يرجع ذلك إلى عدم جدارة الشخص الذي يقوم بعملية الطباعة لعدم وجود الخبرة الكافية لديه في هذا المجال، وقد يكون الباحث مشارك في ذلك القصور حيث لا يتوافر لديه المال الكافي لطباعة البحث عند المتخصصين لارتفاع سعر تكلفة الطباعة، ولكن كل هذا لا يعفي الباحث من المسئولية إذ يجب عليه مراجعة البحث أثناء وبعد الطباعة مراجعة دقيقة .

وقد أثبتت التجارب بأنه مهما يقوم الباحث بالتدقيق في المراجعة فلابد من أن تفوته بعض الأخطاء دون تصحيح لأن الباحث يركز ذهنه في البحث عند المراجعة أكثر مما يركز بعينه حيث لا يهتم بشكل الحروف بقدر ما يهتم بالفكرة، لذلك يمكن للباحث تفادي الأخطاء بأن يعطي بحثه لشخص آخر قد يكون صديقه أو شقيقه ويستحسن أن يكون ملما إلماما كبيرا بقواعد اللغة العربية لكي يقوم بتصحيح الأخطاء المطبعية ويراجع الأخطاء النحوية في

الوقت نفسه، وخطأ هذا الشخص لا يعفي الباحث من تحمله مسئولية الأخطاء التي تقع في البحث فدقة المراجعة عند الطباعة وتفادي الأخطاء وتصحيحها عند المراجعة يعني أن الباحث لديه إمكانيات وقدرات تزيد من قيمة البحث وترفع من مستواه .

ويجب على الباحث أن يتابع القائم بالطباعة أولا بأول وينبه عليه أن يطبع البحث بالترتيب والنظام نفسه الموجود بالأصل، ولعل من الأفضل أن يقوم الباحث بطبع البحث بنفسه إذا كان لديه قدرة على الطباعة لأن الباحث الذي يقوم بعملية الطباعة بنفسه يستطيع أن يحقق كل ما يدور في ذهنه من أفكار، وإذا لم يكن متمكنا من الطباعة فإن عليه أن يستعين بشخص لديه مهارة في إجادة هذه الحرفة لكي يعد له البحث إعدادا جيدا منظما على الوجه المطلوب وهذا لا يتأتى إلا من شخص عارف بقواعد الطباعة وما تتطلبه الأبحاث من تنسيق وترتيب خاصة من حيث تنسيق الهوامش والمسافة بين كل سطرين وكيفية وضع الأرقام في صلب البحث وفي الهوامش ونظام ترقيم الصفحات .

وبعد أن يتم طباعة البحث ومراجعته وتصحيح الأخطاء المطبعية وغيرها فإن على الباحث أن يجري مراجعة أخيرة قبل أن يدفع بالبحث إلى النشر أو يسلمه لأعضاء لجنة المناقشة لعله يكتشف أخطاء أخرى، فإذا اكتشف أخطاء فإن الباحث قد يكتفي بتصحيح هذه الأخطاء لضيق الوقت أو إن ظروف الطباعة لا تسمح بذلك، عن طريق إعداد جدول توضح فيه الكلمات قبل التصويب وبعده مع ذكر رقم الصفحة ورقم السطر الذي توجد به الكلمة المراد تصحيحها، ويرفق هذا الجدول في العادة في نهاية البحث بعد الفهرس، على النحو المبين بالملحق رقم (١٧).

ويجب على الباحث متابعة تجميع بحثه أثناء الطباعة وبعدها لاستدراك أي خطأ وتجميع أوراق البحث، فقد توضع صفحة في غير مكانها أو وضع بعض الأوراق بطريقة مقلوبة ... الخ .

ترقيم البحث :

إن ترقيم أصل البحث المكتوب بخط اليد سيختلف عند طباعة البحث بالزيادة أو بالنقصان، وعلى أي حال فإنه عند الطباعة يجب ترقيم صفحات البحث ترقيما متسلسلا يبدأ عادة بالمقدمة وترقيم الصفحة الأولى منها برقم – ٥ – وتتوالى الأرقام حتى نهاية البحث .

وقد جرت العادة على استخدام الحروف الأبجدية لترقيم التقديم أو التقدير أو تلك الصفحات التي تخرج عن متن البحث ويبدأ الترقيم بالحروف التي تتكون منها الكلمات " أبجد، هوز، حطي، كلمن، سعفص، قرشت، ثخذ، ضظغ، وبترتيب هذه الحروف التي تتكون منها هذه الكلمات، ويرى البعض استعمال الحروف الأبجدية في ترقيم صفحة التقدير والفهارس والتمهيد والمقدمة ثم تبدأ الأرقام العددية مع بدء البحث ذاته •

وقد جرت العادة على وضع رقم الصفحة في منتصف السطر الأول من أعلاه أو في منتصف السطر الأخير من أسفله، ويوضع الرقم بين شرطتين أفقيتين كالتالي – ١٤ – أو يوضع بين قوسين كالتالي (٢٥) أو يوضع الرقم بدون الشرطتين أو القوسين بحسب ما يرى الباحث •

عدد النسخ المطبوعة :

تختلف عدد النسخ التي تطبع بحسب اختلاف النظام في كل جامعة أو معهد، هذا إذا كان البحث من البحوث الموجهة فمثلا تشترط كلية الحقوق بجامعة القاهرة طباعة رسالة الدكتوراة إذا ما تقررت صلاحيتها للمناقشة ويسلم نسخة منها إلى كل من أعضاء لجنة الحكم على البحث، وعلى الطالب أن يودع مكتبة الكلية خمسين نسخة منها، هذا وقد قررت لائحة الدراسات العليا بكلية القانون جامعة التحدي بأن يقدم الطالب رسالته للدكتوراة مطبوعة وأن يودع لدى القسم المختص عشرين نسخة لتوزيعها وفقا لأحكام المادة (٥٠) من لائحة الدراسات العليا بالجامعات •

وأيا كان النظام المعمول به فإنه يجب ألا يقل عدد النسخ المطبوعة من الرسائل الجامعية عن عدد الممتحنين بالإضافة إلى نسخة الطالب ونسخة أخرى احتياطية قد تودع بمكتبة الكلية بعد إجازة البحث •

أما بالنسبة للأبحاث الحرة فيكفي كتابة نسخة واحدة ثم يقوم الباحث بعد ذلك بتصويرها العدد المطلوب أو الدفع بها إلى إحدى المطابع لنسخها العدد المطلوب •

تجليد البحث :

بعد أن ينتهي الباحث من طباعة النسخ المطلوبة من البحث فإن الأمر يستلزم تجليد هذه النسخ وهو أمر ضروري إلا أن نوعية التجليد تترك للباحث وحسب ظروفه المادية، إلا أنه قد جرت العادة على تجليد النسخ التي تسلم لأعضاء لجنة المناقشة تجليدا فاخرا •

وبعد أن ينتهي الباحث من عملية التجليد ليس أمامه سوى تقديم بحثه للنشر إذا كان من البحوث الحرة أو تسليمه النسخ المطلوبة لأعضاء لجنة المناقشة إذا كان البحث رسالة كالماجستير أو الدكتوراه حيث يحدد موعدا لمناقشة الباحث والحكم على الإنتاج العلمي للباحث على النحو الذي سنعرض له في المبحث الثالث ،

* * * * *

المبحث الثالث
مناقشـــــة البحـــــــث

يتطلب الأمر مناقشة الأبحاث الصفية، وأبحاث الماجستير والدكتوراه، حتى يمكن منح الطالب الإجازة وتمر المناقشة بعدة خطوات أهمها :

١ – إلقاء موجز البحث :

جرت العادة على أن يقوم المشرف أو رئيس لجنـة المناقشـة بتقـديم الباحث للجنة المناقشة ويطلب منه أن يقدم عرضا موجزا مفيدا للبحث وقـد يحدد له مدة معينة لهذا العرض، ويجب على الباحث الالتزام بذلك، ويشـمل الموجز في العادة عدة عناصر أهمها تحديد مشكلة البحث وشـرح أهميتهـا وكيف خطر له وكيف تكون، وإبراز الخطة التي رسمها الباحث لدراسة هـذا الموضوع ويشمل العرض عنوان الأبواب ثم عنـاوين المشـكلات الفرعيـة المتمثلة في الفصول وهكذا، ثم يعرض النتائج التي توصل إليها ومـا هـي المعطيات الجديدة التي كشفت عنها هذه النتائج على أن يلتزم الباحث الوضوح والبساطة في التعبير وباللغة العربية الفصحى ٠

وعلى الباحث أن يتدرب على الإلقاء قبل موعده لأن حسن الإلقاء ودقته له أهمية كبيرة أمام لجنة المناقشة، وعلى الباحث أن يكون هادئا رزينا سـليم اللغة منتبهاً موزعا نظراته توزيعا يشمل كل أعضاء اللجنة والحضـور مـع عدم الظهور بالغرور مع استعمال الألفاظ التي تدل على التواضع ٠

٢ – المناقشـــــــة :

بعد أن ينتهي الباحث من إلقاء موجز للرسالة يوجه كـل عضـو مـن أعضاء اللجنة أسئلة إلى الباحث وهذه الأسئلة تدور في الغالب حـول ثـلاث نقاط رئيسية في البحث، أولها : من الناحية الشكلية والإخراج عامة، وثانيها: من الناحية المنهجية حيث يتم التركيز على تقسيمات البحث وتنظيمه والتعمق فيه والبراعة في الخطة وربط الفصول بعضها البعض، وثالثها : من الناحية الموضوعية، من حيث حسن الإحاطة بالموضوع، ودقـة المقارنـة والنقـد والمساهمات الجديدة التي أضافها الباحث في بحثه ٠

وعلى الباحث أن يتلقى النقد بصدر رحب، ولا يضعف أمام أي هجوم عليه فقد يكون من بين أعضاء لجنة المناقشة أستاذ قوي الهجوم وليس على الباحث أن يجيب عن كل سؤال، فقد يؤيد الباحث الأستاذ في وجهة نظره، ويجب أن تكون إجابة الباحث على الأسئلة إجابة مباشرة وبأسلوب رقيق ٠

٣ - الوقت المحدد للمناقشة :

يختلف هنا الوقت بحسب نوع البحث هل هي ماجستير أم دكتوراة، فمناقشة الماجستير قد تستغرق ساعتين أما مناقشة رسالة الدكتوراه فقد تحتاج إلى ثلاث ساعات، وأيضا يختلف وقت المناقشة بحسب موضوع البحث هل هو من الموضوعات المطروقة حيث يحتاج إلى وقت أطول أم هي من الموضوعات الجديدة التي تحتاج إلى وقت أقل ٠

٤ - الحضور :

جرت العادة على أن تكون مناقشة الرسائل في جلسة علنية والدعوة للحضور عامة، ولا يجوز لأحد الحضور أن يوجه أي أسئلة للباحث ٠

٥ - قرار لجنة المناقشة :

جرت العادة بعد أن تنتهي مناقشة الباحث أن تنتقل لجنة المناقشة إلى قاعة المداولة وبعدها يخرج أعضاء اللجنة لإعلان نتيجة المداولة ومنح الباحث الدرجة العلمية بأحد التقديرات المنصوص عليها، فعلى سبيل المثال في كلية الحقوق جامعة القاهرة يعلن نجاح الطالب بعد مناقشة رسالة الدكتوراة بأحد التقديرات الآتية :

- دكتوراة في الحقوق ٠
- دكتوراة في الحقوق بتقدير جيد ٠
- دكتوراة في الحقوق بتقدير جيد جدا ٠
- دكتوراة في الحقوق بتقدير ممتاز

وللجنة أن توصي بتبادل البحث مع الجامعات المصرية والأجنبية ولها كذلك أن توصي بطبع البحث على نفقة الجامعة ٠

وقررت لائحة الدراسات العليا بكلية القانون جامعة التحدي منح الطالب درجة الدكتوراة بعد تقرير اللجنة إجازتها بأحد التقديرات التالية :

- مقبول من ٥٠ % إلى أقل من ٦٥ % من مجموع الدرجات .

- جيد من ٦٥ % إلى أقل من ٧٥ % من مجموع الدرجات .
- جيد جدا من ٧٥ % إلى أقل من ٨٥ % من مجموع الدرجات .
- ممتاز من ٨٥ % إلى ١٠٠ % من مجموع الدرجات .

وفي النهاية نقدم لطالب الدراسات العليا ملحقاً عن نظام الدراسة في إحدى الجامعات المصرية وهي جامعة القاهرة موضحاً من خلاله شروط الالتحاق بالدراسات العليا والدبلومات المقررة، والمواد التي تدرس في كل دبلوم وعدد الساعات المخصصة أسبوعيا لكل مادة وشروط القيد للحصول على درجة الماجستير في الحقوق، وشروط القيد لنيل درجة الدكتوراة في الحقوق .. كل ذلك في الملحق رقم (١٨) ٠

والحمد لله رب العالمين

ملحق رقم (١)

نموذج لعنوان طويل لمرجع على شكل هرم مقلوب

الإجـــراءات الجنائيــة بشـــأن الأحـداث
في
التشريــعين الليبـــي والمصـــــري
في
ضوء الآفاق الجديدة للعدالة الجنائية

تأليف

دكتور / حمدي رجب عطية

أستاذ القانون الجنائي المساعد

١٩٩٩م

الناشر

دار النهضة العربية

٣٢ ش عبدالخالق ثروت – القاهرة

ملحق رقم (٢)

أهم الدوريات ومجموعات الأحكام التي تصدر في بعض الدول العربية

- مجلة القانون والاقتصاد للبحوث القانونية والاقتصادية، يصدرها أساتذة كلية الحقوق جامعة القاهرة، منذ سنة ١٩٣١م .
- مجلة المحاماة تصدرها نقابة المحامين بجمهورية مصر العربية، منذ سنة ١٩٢٠م .
- مجلة القضاء يصدرها نادي القضاة بجمهورية مصر العربية .
- مجلة إدارة قضايا الحكومة تصدرها إدارة قضايا الحكومة في جمهورية مصر العربية .
- المجلة الجنائية القومية، يصدرها المركز القومي للبحوث الاجتماعية والجنائية في جمهورية مصر العربية منذ سنة ١٩٥٨م .
- مجلة مصر المعاصرة، تصدرها الجمعية المصرية للاقتصاد السياسي والإحصاء والتشريع منذ ١٩١٠م .
- مجلة البحوث القانونية والاقتصادية التي تصدرها كلية الحقوق جامعة المنصورة .
- مجلة كلية الشريعة والقانون، تصدرها كلية الشريعة والقانون جامعة الأزهر – فرع أسيوط .
- المجلية العربية للدراسات الأمنية والتدريب، تصدر عن أكاديمية نايف العربية للعلوم الأمنية .

الملاحق

- مجلة العدالة التي تصدرها وزارة الشئون الإسلامية والأوقاف .
- مجلة البحوث الاجتماعية والجنائية، تصدرها وزارة العدل والشئون الاجتماعية بالجمهورية العراقية .
- مجلة العلوم القانونية، تصدر عن المؤتمر المهني العام للمستشارين القانونيين بالجماهيرية العظمى .
- المجلة العلمية لجامعة التحدي، تصدر عن جامعة التحدي، خليج سرت، الجماهيرية العظمى .
- مجلة الجديد تصدر عن المركز القومي للبحوث والدراسات العلمية طرابلس – الجماهيرية العظمى .
- مجلة القانون التي تصدرها وزارة العدل – الجمهورية العربية السورية .
- مجلة المحكمة العليا تصدرها المحكمة العليا الليبية .
- مجلة دراسات قانونية : سنوية تصدر منذ عام ١٩٧١ عن أعضاء هيئة التدريس بكلية القانون – جامعة قار يونس، تنشر مقالاتها بالعربية أساسا وتنشر أحيانا مقالات بالفرنسية والإنجليزية غير منتظمة الصدور، ميزتها أنها المطبوعة الوحيدة المعبرة عن اتجاهات الفكر في ليبيا .

- مجلة المحامي : تصدر عن نقابة المحامين، يفترض أنها شهرية، توقفت عن الصدور العدد التاسع والعاشر في يونيو ١٩٨٠م، المطبوعة الوحيدة في ليبيا التي تنشر أحكام القضاء العالي (مجلة المحكمة العليا تنشر أحكام المحكمة العليا)، تنشر بعض النصوص الهامة إضافة إلى المقالات واستأنفت الصدور عام ١٩٨٤م عن مؤتمر المحامين .
- مجلة إدارة قضايا الحكومة : نصف سنوية، متوقفة عن الصدور، لم يصدر إلا العدد الأول منها يونيو ١٩٧٧، تنشر أبحاثا ومقالات وتعليقات على الأحكام وأحكاماً ونصوصاً تشريعية يمكن اعتبارها المجلة القانونية المتخصصة في القانون الإداري في ليبيا .
- مجلة الحقوق : فصلية تصدر منذ ١٩٤٣م عن كلية الحقوق جامعة الإسكندرية .
- مجلة العلوم القانونية والاقتصادية : نصف سنوية، تصدر منذ عام ١٩٥٩م عن كلية الحقوق بجامعة عين شمس .
- المجلة المصرية للقانون الدولي : سنوية (بدأت نصف سنوية) تصدر عن الجمعية المصرية للقانون الدولي منذ ١٩٤٥م، وتنشر بحوثها باللغات الثلاث .

- مجلة المحاماة الشرعية : تصدر منذ عام ١٩٢٩م عن نقابة المحامين الشرعيين في مصر، في عشرة أعداد سنوية، تسير على نفس نظام مجلة المحاماة .
- المجلة الاجتماعية القومية : فصلية تصدر عن نفس المركز السابق منذ ١٩٤٦م .
- مجلة العلوم الإدارية : نصف سنوية تصدر منذ عام ١٩٥٩م عن الشعبة المصرية للمعهد الدولي للعلوم الإدارية، اهتمامها يتجاوز القانون الإداري لتهتم بكل العلوم الإدارية .
- المجلة المصرية للعلوم السياسية : غير منتظمة في فترات صدورها، تصدر منذ عام ١٩٥٦م عن الجمعية المصرية للعلوم السياسية .
- مجلة الأمن العام : فصلية تصدر عن وزارة الداخلية بمصر منذ عام ١٩٥٨م، تهتم بعلوم الشرطة .
- المجلة المغربية للقانون والسياسة والاقتصاد : نصف سنوية، تصدر منذ عام ١٩٧٦م عن كلية العلوم القانونية والاقتصادية بالرباط .
- المجلة المغربية لقانون واقتصاد التنمية : نصف سنوية تصدر منذ عام ١٩٨٢م عن كلية العلوم القانونية والاقتصادية بالدار البيضاء .

- المجلة المغربية للقانون المقارن : نصف سنوية تصدر منذ عام ١٩٨٣ عن كلية الحقوق بمراكش .
- مجلة كلية الشريعة : نصف سنوية تصدر منذ ١٩٧٨م عن كلية الشريعة بجامعة القرويين بفاس .
- الفقه المالكي والتراث القضائي بالمغرب : فصلية ثم سنوية الرباط .
- المجلة المغربية لحقوق الإنسان : سنوية تصدر منذ ١٩٨١م عن العصبة المغربية للدفاع عن حقوق الإنسان – الرباط .
- مجلة القضاء والقانون، تصدر عن وزارة العدل بالمغرب .
- مجلة الملحق القضائي : فصلية تصدر عن المعهد الوطني للدراسات القضائية – الرباط .
- رابطة القضاء : سنوية، تصدر عن رابطة القضاة بالرباط منذ ١٩٧٨م، تنشر بحوثاً وأحكاماً قضائية، مغربية وعربية .
- المحاكم المغربية : تصدر كل شهرين عن محامي الدار البيضاء .
- المحامي : تصدر منذ ١٩٨٠م عن المحامين في مراكش .

- المجلة القانونية التونسية : نصف سنوية، ثم سنوية تصدر عن مركز الدراسات والأبحاث الاقتصادية والاجتماعية والجامعية التونسية .
- القضاء والتشريع : شهرية تصدر منذ سنة ١٩٥٩م عن وزارة العدل بتونس .
- دراسات دولية : فصلية ، تصدر عن جمعية الدراسات الدولية بتونس .
- النشرة العلمية للكلية الزيتونية للشريعة وأصول الدين : سنوية، بدأت سنة ١٩٧١م.
- المجلة الجزائرية للعلوم القانونية والاقتصادية والسياسية RASJEP فصلية تصدر منذ عام ١٩٦٤م عن جامعة الجزائر .
- مجلة القضاء : فصلية تصدر منذ ١٩٤٥م عن نقابة المحامين العراقيين .
- مجلة العلوم القانونية والسياسية : تصدر عن كلية الحقوق في بغداد .
- مجلة القانون والاقتصاد : تصدر عن كلية الحقوق في البصرة منذ عام ١٩٦٨م .
- مجلة القانون المقارن : نصف سنوية، تصدر منذ عام ١٩٦٧م عن جمعية القانون المقارن العراقية .
- الحقوقي : فصلية، تصدر منذ عام ١٩٦٨م عن جمعية الحقوقيين العراقيين .
- مجلة الحقوق : فصلية، صدرت عام ١٩٧٧م عن كلية الحقوق بجامعة الكويت .
- الحقوق والشريعة : فصلية، صدرت عام ١٩٧٧م عن جامعة الكويت .

- مجلة القضاء والقانون : نصف سنوية، وزارة العدل الكويتية، تصدر منذ عام ١٩٧٠م.

- المحامي : تصدر منذ عام ١٩٦٩م عن جمعية المحامين الكويتية .

- مجلة نقابة المحامين (الأردن) : تصدر منذ عام ١٩٥٢ م (تنشر أحكاماً وتعليقاتاً وأبحاثاً) .

- المجلة القضائية (سوريا ولبنان) : شهرية تصدر منذ عام ١٩٢١م .

- المجلة القضائية العربية : سنوية بدأت سنة ١٩٨٤م تصدر عن الأمانة العامة لمجلس وزارة العدل العرب (تنشر بحوثاً وإجتهاداتاً قضائية عربية ومترجمة) .

- المجلة العربية للإدارة : فصلية، تصدر منذ عام ١٩٧٧م عن المنظمة العربية للعلوم الإدارية (عمان) (تشمل قسماً بيبليوغرافياً) .

- المجلة العربية للدفاع الاجتماعي : نصف سنوية، تصدر عن المنظمة العربية للدفاع الاجتماعي (الرباط) .

- الحق : مجلة ثلث سنوية تصدر عن اتحاد المحامين العرب منذ عام ١٩٧٠م .

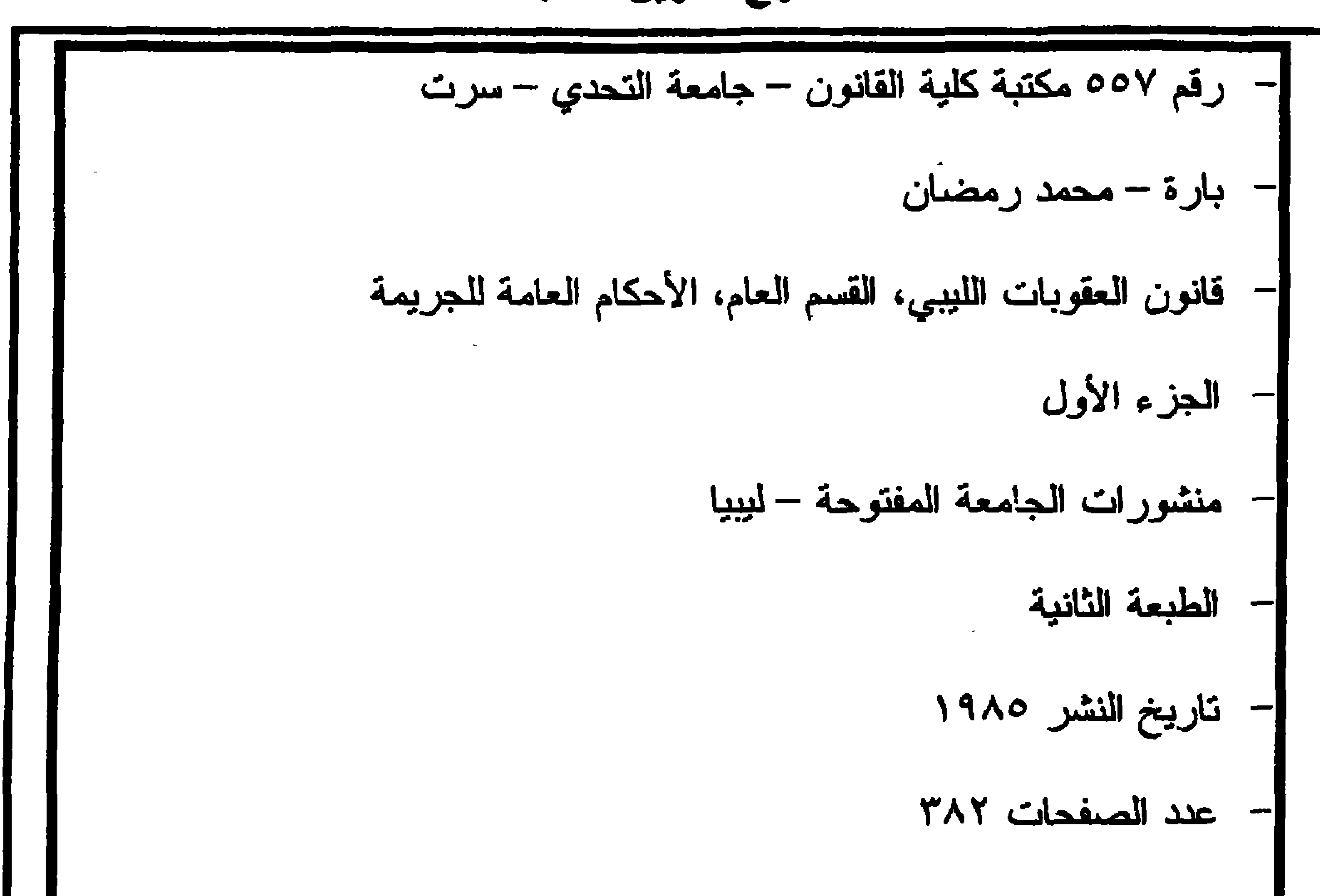
- المجلة الاولية للعلوم الاجتماعية : تصدر سنويا منذ عام ١٩٧١م عن اليونسكو (القاهرة) .

- الحقوقي العربي : نصف سنوية، الأمانة العامة لاتحاد الحقوقيين العرب، صدر عددها الأول عام ١٩٧٦م .
- مجموعة القواعد القانونية التي قررتها محكمة النقض والإبرام المصرية في المواد الجنائية التي وضعها محمود أحمد عمر .
- مجموعة القواعد القانونية التي قررتها محكمة النقض المصرية في ٢٥ عاماً من أول نشأتها في سنة ١٩٣١ وحتى ٣١ ديسمبر سنة ١٩٥٥ الدائرة الجنائية .
- مجموعة الأحكام الصادرة من الهيئة العامة للمواد الجنائية ومن الدائرة الجنائية من يناير سنة ١٩٦٠ وحتى ديسمبر ١٩٨٤م .
- أحكام حديثة لمحكمة النقض المصرية لم تنشر بعد .
- مجموعة عاصم للقوانين والقرارات واللوائح المجلد الأول ١٩٥١م .
- مجموعة وثائق وبحوث الندوة الدولية لحماية حقوق ضحايا الجريمة باللغة العربية، المجموعة الأولى والثانية، مركز بحوث الشركة سنة ١٩٨٩م .
- مجموعة قوانين الضرائب في مصر – محمد بذران الطبعة الثانية سنة ١٩٦٢م .
- مجموعة فتاوى مجلس الدولة، السنة الثامنة ومنتصف التاسعة .

- مجموعة المبادئ القانونية التي قررتها الجمعية العمومية للقسم الاستشاري للفتوى والتشريع بمجلس الدولة في خمسة عشرة عاماً للمستشار/ سمير أبو شادي .
- مجموعة فتاوى وأحكام مجلس الدولة في الضرائب والرسوم معلقا عليه للأستاذ نعيم عطية والأستاذ صلاح الدين عبد الوهاب ، الطبعة الأولى سنة ١٩٥٧م .
- موسوعة الضرائب في الجمهورية العربية الليبية، الدزء الأول والجزء الثاني والجزء الثالث سنة ١٩٧٢م .
- مجموعة القواعد القانونية التي قررتها محكمة النقض السورية .
- مجموعة القواعد القانونية التي قررتها محكمة النقض السورية في القضايا الجمركية.

ملحق رقم (٣)

نمزج لتدوين الكتب



- رقم ٥٥٧ مكتبة كلية القانون – جامعة التحدي – سرت
- بارة – محمد رمضان
- قانون العقوبات الليبي، القسم العام، الأحكام العامة للجريمة
- الجزء الأول
- منشورات الجامعة المفتوحة – ليبيا
- الطبعة الثانية
- تاريخ النشر ١٩٨٥
- عدد الصفحات ٣٨٢

ملحق رقم (٤)

نموذج لكيفية الإشارة إلى مصدر الاقتباس

الفصل الأول

مضمون علم الاجرام وتحديد موضوعاته

٢ ــ مضمون علم الاجرام ٣ ــ موضوعات علم الاجرام

٢ ــ مضمون علم الاجرام :

ينصب علم الاجرام بصفة أساسية على دراسة الجريمة . ويمكن النظر الى الجريمة ــ فى دراسة علم الاجرام لها ــ من زاويتين[1] :

الأولى ــ الجريمة فى حياة المجتمع :

وهنا تعد الجريمة « ظاهرة حتمية » . فما من مجتمع ، منذ بدء الخليقة حتى الآن ، خلا أو يخلو من الجريمة . فالجريمة ظاهرة لصيقة بالحياة فى داخل الجماعة وسمة من سماتها .

الثانية ــ الجريمة فى حياة الفرد :

وهنا تكون الجريمة ظاهرة أيضا ، ولكنها ليست ظاهرة حتمية ، لأنه اذا كان بعض الأفراد ــ وهم قلة ــ يرتكبون الجرائم ، فان الكثرة الكثيرة منهم لا يفعلون . ولذا قيل ان الجريمة فى حياة الفرد « ظاهرة احتمالية » قد تتحقق وغالبا مالا تتحقق .

---

(١) انظر د. رمسيس بهنام : علم الاجرام ، منشأة المعارف بالاسكندرية ، ١٩٨٨ ، فقرة ٥ ص ٢٠ ؛ د. محمود نجيب حسنى : دروس فى علم الاجرام وعلم العقاب ، دار النهضة العربية ١٩٨٢ ، فقرة ١ ص ١ ؛ د. مأمون سلامة : أصول علم الاجرام والعقاب ، دار الفكر العربى ١٩٧٩ ص ٧ ؛ د. عوض محمد عوض : مبادىء علم الاجرام ، مؤسسة الثقافة الجامعية ، ١٩٨٠ ، ص ١٦ .

ملحق رقم (٥)

نموذج لاقتباس من مقال أو بحث منشور في الدورية

من الضابط المصدق على الأحكام أو من يفوضه ، ويكون رأى المكتب استشاريا ، ولذلك ذهب بعض الشراح إلى القول بأن مكتب الطعون العسكرية هو مكتب فني ملحق برئاسة القضاء العسكري وليس جهة قضائية تنظر الطعن في الحكم ، أى أنه مكتب تظلمات وليس محكمة[١٧] .

٢ ـــ ما أطلق عليه قانون الأحكام العسكرية اسم « التماس إعادة النظر » يختلف عن نظيره في قانون الاجراءات الجنائية من جميع الوجوه ولا يتحدان إلا في الاسم فقط . فمن ناحية نجد أن طلب إعادة النظر في قانون الاجراءات الجنائية يبنى على أسباب محددة وردت على سبيل الحصر في المادة ٤٤١ وهى تختلف جميعها عن أسباب التماس اعادة النظر في قانون الأحكام العسكرية . ومن ناحية أخرى فان طلب إعادةالنظر طبقا لقانون الاجراءات الجنائية يرفع إلى محكمة النقض عن طريق النائب العام أو اللجنة الثلاثية المنصوص عليها في المادة ٤٤٣ ، أما التماس إعادة النظر في الأحكام العسكرية فيقدم إلى مكتب الطعون العسكرية . كذلك يلاحظ أن طلب إعادة النظر طبقا لقانون الاجراءات الجنائية يجوز تقديمه في أى وقت ابتداء من صيرورة الحكم باتا ، أما التماس إعادة النظر في الأحكام العسكرية فيجب أن يقدم في ظرف خمسة عشر يوما من تاريخ إعلان الحكم أو من تاريخ حضور المتهم إذا صدر الحكم في غيبته (مادة ١١٤) .

٣ ـــ الأوجه التى حددها قانون الأحكام العسكرية لالتماس إعادة النظر تتطابق إلى حد كبير مع أوجه الطعن بالنقض الواردة في قانون الاجراءات الجنائية . فهى مسائل قانونية وليست مسائل موضوعية ، أى أنها تتعلق بالخطأ في القانون وبطلان الاجراءات ولا شأن لها بالخطأ في واقعات الدعوى[١٨] . وإلى هذا المعنى اشارت المذكرة

(١٧) عبد الأحد محمد جمال الدين ـــ بعض سمات قانون الأحكام العسكرية ـــ مجلة العلوم القانونية والاقتصادية س١١ العدد الأول (يناير سنة ١٩٦٩) ص٢٠٥ .

(١٨) محمد عوض الأحول ـــ الطعن في قرارات وأحكام المجالس العسكرية ـــ مجلة ادارة قضايا الحكومة س٤ عدد ٢ ص٤٥ ، عبد الأحد جمال الدين ـــ المقال السابق ـــ ص٢٠٧ ـــ ٢٠٩ ، محمد فؤاد عامر ـــ طرق الطعن في الأحكام الصادرة من المحاكم العسكرية ـــ المحاماة ـــ س٥٨ عدد ١ و ٢ (يناير وفبراير سنة ١٩٧٨) ص٩٠ ، منير محمد لطفي ـــ الملامح الاساسية لالتماس إعادة النظر في الأحكام العسكرية ـــ مجلة القضاء العسكرى ـــ العدد الثاني ـــ سنة ١٩٨٨ ـــ ص٣٩ ، عبد المقصود إبراهيم محمد ـــ التماس إعادة النظر كطريق طعن وحيد في أحكام المحاكم العسكرية ـــ مجلة القضاء العسكري ـــ العدد الثالث ـــ سنة ١٩٨٩ ـــ ص١٣ .

ملحق رقم (٦)

نموذج استمارة استبيان حول تقييم الأداء العلمي في الكليات الجامعية

نموذج تقويم الطلبة لمقرر دراسي

١ – رقم ورمز المقرر (الرمــز الرقــم) الشعبة :............

ضع علامة (√) تحت أحد الأرقام من ١ إلى ٦ أمام كل العبارات التالية .. علما بأن ١ تعني ضعيف جدا، ٢ تعني ضعيف، ٣ تعني مقبول، ٤ تعني جيد، ٥ تعني جيد جدا، ٦ تعني ممتاز :

أولا : استعداد أستاذ المادة للتدريس :

	١	٢	٣	٤	٥	٦
١ – إلمامه بالمادة	☐	☐	☐	☐	☐	☐
٢ – مدى حماسة لتدريس المادة	☐	☐	☐	☐	☐	☐
٣ – وضوحه في إيصال المعلومات..............................	☐	☐	☐	☐	☐	☐
٤ – إعداده للمحاضرات قبل وقتها................................	☐	☐	☐	☐	☐	☐
٥ – تشجيعه للعمل الممتاز من جانب الطالب........................	☐	☐	☐	☐	☐	☐
٦ – تنميته لروح التفكير والابتكار والمناقشة.........................	☐	☐	☐	☐	☐	☐
٧ – نجاحه في حسن الاستعانة بالمعيدين (إن وجدوا).................	☐	☐	☐	☐	☐	☐
٨ – مدى استعداده للإجابة على أسئلة الطلبة.........................	☐	☐	☐	☐	☐	☐
٩ – مدى التزامه بمواعيد المحاضرات................................	☐	☐	☐	☐	☐	☐
١٠ – مدى رغبتك في أن تدرس مقررا آخر مع هذا الأستاذ................	☐	☐	☐	☐	☐	☐
١١ – تقويمك لأداء أستاذ هذه المادة مقارنا ببقية أساتذة القسم الذين درست معهــــــم	☐	☐	☐	☐	☐	☐
١٢ – استخدام وسائل الإيضاح المعينة................................	☐	☐	☐	☐	☐	☐

ثانيا: علاقة الأستاذ بالطلبة :

	١	٢	٣	٤	٥	٦
١ – احترامه لآرائهم وتجاوبه مع أسئلتهم	☐	☐	☐	☐	☐	☐

١ ٢ ٣ ٤ ٥ ٦

٢ – ترحيبه بالنقد الهادف .... ☐☐☐☐☐☐

٣ – وجوده أثناء الساعات المكتبية .... ☐☐☐☐☐☐

٤ – التقويم العام لعلاقة الأستاذ بالطلبة .... ☐☐☐☐☐☐

ثالثا : تقويم التخطيط لمنهج المقرر :

١ ٢ ٣ ٤ ٥ ٦

١ – المنهج من حيث الكيف.................................. ☐☐☐☐☐☐

٢ – وضوح وتتابع المواضيع وفروع المواضيع .... ☐☐☐☐☐☐

٣ – ترابط أجزاء المادة .... ☐☐☐☐☐☐

٤ – التذكير على المواضيع الرئيسية والاستنتاجات .... ☐☐☐☐☐☐

٥ – ملائمة الكتاب المقرر والقراءات المختارة .... ☐☐☐☐☐☐

٦ – فائدة الواجبات الأخرى .... ☐☐☐☐☐☐

٧ – مستوى وطريقة الامتحانات .... ☐☐☐☐☐☐

٨ – عدالة وموضوعية تصحيح الامتحانات.................................. ☐☐☐☐☐☐

٩ – إذا قارنت هذه المادة بالمواد الأخرى التي درستها في الجامعة، كم من الوقت بذلته في الدراسة والإعداد لهذه المادة عن كل ساعة معتمـــدة (٦ تعني وقتا كثيرا جدا، ١ تعني قليلا جدا)، ٣ تعني وقتا متوسطا . ☐☐☐☐☐☐

١٠ – يستعمل معظم وقت المحاضرة في :

الإمـــــلاء ☐ الشـــرح ☐ المناقشـــة ☐

١١ – في دراستي لهذه المادة اعتمدت في الغالب على :

الكتاب المقرر ☐ المذكرات ☐ إملاء الأستاذ ☐ مراجع مختلفة ☐

ملحوظــــــــة :

برجاء رد الاستمارة في اليوم التالي لاستلامها .. علما بأن النتيجة العامة للاستبيان ســتكون موضـــع الاهتمام لتحقيق المصلحة العامة في حسن سير العملية التعليمية بالجامعة ٠

ملحق رقم (٧)

نموذج لبطاقة تدوين المعلومات بحجم ١٤سم × ١٠سم

اسم المؤلف :

عنوان الكتاب :

الناشر وسنة النشر :

رقم الصفحة :

الموضوع :

المعلومات : ....

....

....

....

....

....

....

ملحق رقم (٨)

نموذج لحاشية مصحف أو كتاب

سورة الشمس

﴿ سورة الشمس مكية ﴾ (٩١) وآياتها ١٥ نزلت بعد القدر

بسم الله الرحمن الرحيم

وَالشَّمْسِ وَضُحَاهَا ﴿١﴾ وَالْقَمَرِ إِذَا تَلَاهَا ﴿٢﴾ وَالنَّهَارِ إِذَا جَلَّاهَا ﴿٣﴾ وَاللَّيْلِ إِذَا يَغْشَاهَا ﴿٤﴾ وَالسَّمَاءِ وَمَا بَنَاهَا ﴿٥﴾ وَالْأَرْضِ وَمَا طَحَاهَا ﴿٦﴾ وَنَفْسٍ وَمَا سَوَّاهَا ﴿٧﴾ فَأَلْهَمَهَا فُجُورَهَا وَتَقْوَاهَا ﴿٨﴾ قَدْ أَفْلَحَ مَن زَكَّاهَا ﴿٩﴾ وَقَدْ خَابَ مَن دَسَّاهَا ﴿١٠﴾ كَذَّبَتْ ثَمُودُ بِطَغْوَاهَا ﴿١١﴾ إِذِ انبَعَثَ أَشْقَاهَا ﴿١٢﴾ فَقَالَ لَهُمْ رَسُولُ اللَّهِ نَاقَةَ اللَّهِ وَسُقْيَاهَا ﴿١٣﴾ فَكَذَّبُوهُ فَعَقَرُوهَا فَدَمْدَمَ عَلَيْهِمْ رَبُّهُم بِذَنبِهِمْ فَسَوَّاهَا ﴿١٤﴾ وَلَا يَخَافُ عُقْبَاهَا ﴿١٥﴾

﴿ سورة الليل مكية ﴾ (٩٢) وآياتها ٢١ نزلت بعد الأعلى

بسم الله الرحمن الرحيم

وَاللَّيْلِ إِذَا يَغْشَىٰ ﴿١﴾ وَالنَّهَارِ إِذَا تَجَلَّىٰ ﴿٢﴾ وَمَا خَلَقَ الذَّكَرَ وَالْأُنثَىٰ ﴿٣﴾ إِنَّ سَعْيَكُمْ لَشَتَّىٰ ﴿٤﴾ فَأَمَّا مَنْ أَعْطَىٰ وَاتَّقَىٰ ﴿٥﴾ وَصَدَّقَ بِالْحُسْنَىٰ ﴿٦﴾ فَسَنُيَسِّرُهُ لِلْيُسْرَىٰ ﴿٧﴾ وَأَمَّا مَن بَخِلَ وَاسْتَغْنَىٰ ﴿٨﴾ وَكَذَّبَ بِالْحُسْنَىٰ ﴿٩﴾

﴿ سورة الشمس ﴾

[١] ﴿ والشمس وضحاها ﴾ أقسم الله بالشمس وضحاها ؛ وهو النهار . [٣] ﴿ والنهار إذا جلاها ﴾ جلى الشمس بضيائه . [٦] ﴿ والأرض وما طحاها ﴾ يعني : ومن طحاها ؛ بسطها يمينا وشمالا . [٨] ﴿ فألهمها فجورها وتقواها ﴾ بين لها الطاعات والمعاصي . [٩] ﴿ قد أفلح من زكاها ﴾ من طهر الله نفسه من الكفر والمعاصي ؛ وأصلحها بالأعمال الصالحة .

[١٠، ١١، ١٢] ﴿ وقد خاب من دساها ﴾ خاب من حقر نفسه بمعصية الله ﴿ بطغواها ﴾ بطغيانها ﴿ إذ انبعث أشقاها ﴾ أشقى ثمود وهو الذي عقر الناقة.

[١٣، ١٤، ١٥] ﴿ فقال لهم رسول الله ﴾ صالح ﴿ ناقة الله وسقياها ﴾ احذروا ناقة الله أن تمسوها بسوء أو تمنعوها نصيبها من الماء ﴿ فدمدم عليهم ربهم بذنبهم ﴾ فدمر عليهم ربهم بذنبهم ﴿ فسواها ﴾ فسوى الدمدمة عليهم جميعا ، فلم يفلت منهم أحد ﴿ ولا يخاف عقباها ﴾ فلا يخاف تبعة دمدمته عليهم .

﴿ سورة الليل ﴾

[١، ٢، ٣] ﴿ والليل إذا يغشى ﴾ أقسم الله تعالى بالليل إذا يغشى النهار بظلمته ﴿ والنهار إذا تجلى ﴾ ظهر للأبصار ﴿ وما خلق الذكر والأنثى ﴾ قيل : يعني : ومن خلق الذكر والأنثى .

[٤] ﴿ إن سعيكم لشتى ﴾ لمختلف فمنكم الكافر والمؤمن ؛ والمطيع والعاصي .

[٥] ﴿ فأما من أعطى ﴾ في سبيل الله من ماله [٧] ﴿ فسنيسره لليسرى ﴾ لعمل الخير .

ملحق رقم (٩)

نموذج للإشارة بالنجمة بدلا من الرقم

المبحث الثالث

أسباب حوادث السيارات والمسئولية الجنائية عنها *

توجد أسباب كثيرة ومتعددة تساعد فى وقوع حوادث السيارات وبقدر تفادى هذه الاسباب او العوامل بقدر ما يمكن الوقاية من وقوع هذه الحوادث ، وقد عرض المشرع لمعظم هذه الأسباب سواء فى قانون العقوبات بتحديد إطار المسئولية عنها أم فى قانون المرور على شكل تعليمات لتفاديها ، وسنحاول من خلال هذا المبحث أن نعرض لهذه العوامل والاسباب وذلك فى مطلب أول ، وفى المطلب الثانى نعرض لموقف القانون منها.

المطلب الأول

أسباب حوادث السيارات

إن حوادث السيارات تقع عادة نتيجة حصيلة مجموعة من العوامل يرجع بعضها الى قائد السيارة والبعض الآخر يرجع الى حالة السيارة والبعض يرجع الى ظروف خارجية قد تكون ظروفاً فردية وقد تكون ظروفاً طبيعية ، كما أن هناك عامل نفسى يكمن وراء بعض هذه العوامل .

فمن العوامل التى ترجع الى قائد السيارة ، القيادة بسرعة ، والقيادة من صغير السن ، والمصاب بعيب عقلى والقيادة فى حالة سكر من مدمنى المخدرات ، واستعمال الأنوار المبهرة العالية والمصابيح الكاشفة ليلاً مما يحجب الرؤية عن السيارات المقابلة.وعدم الإلتزام بالجانب الأيمن للطريق المعد للسير فى الإتجاهين ، أو محاولة تخطى مركبة أخرى فى الأحوال والأماكن الممنوعة ، وعدم ترك القائد مسافة كافية بينه وبين المركبة الأمامية ، واستعمال فرامل السيارة بصورة

* القيت كمحاضرة فى الندوة التى عقدها قسم المرور والترخيص سرت عن اسباب حوادث المرور وطرق الوقاية منها ، فى يوم الخميس الموافق 7-5-1998 بجامعة التحدى وذلك بمناسبة اسبوع المرور العربى الموحد .

ملحق رقم (١٠)

نموذج للطريقة الأولى لترقيم الهوامش

صفحة رقم (١)

"..................."(١) "................"(٢) "........................."(٣)

"............"(٤) ....

..................................(٥) .

---

(١)

(٢)

(٣)

(٤)

صفحة رقم (٢)

"..................."(١) "................"(٢) "........................."(٣)

"............"(٤) ....

..................................(٥) .

---

(١)

(٢)

(٣)

(٤)

ملحق رقم (١١)

نموذج للطريقة الثانية لترقيم الهوامش

صفحة رقم (١)

"...."(١) "...."(٢) "...."(٣) "...."(٤) "...."(٥)

---

(١)

(٢)

(٣)

(٤)

(٥)

صفحة رقم (٢)

"..............."(٦) "..............."(٧) "..............."(٨) "..............."(٩)

"................"(١٠) "..."(١١)

---

(٦)

(٧)

(٨)

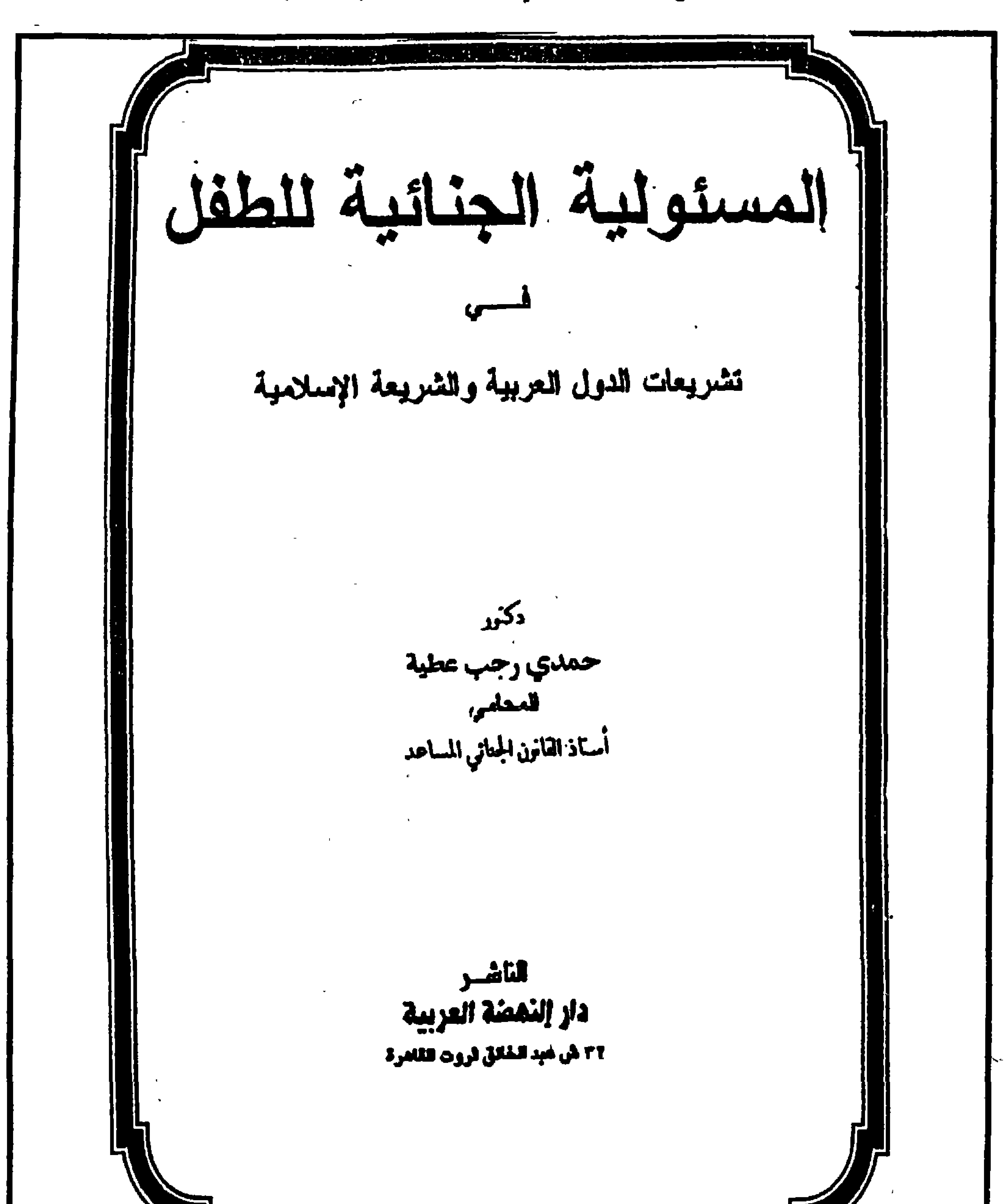
(٩)

(١٠)

(١١)

ملحق رقم (١٢)

نموذج لغلاف خارجي لبحث من البحوث الحرة



المسئولية الجنائية للطفل

في

تشريعات الدول العربية والشريعة الإسلامية

دكتور

حمدي رجب عطية

المحامي

أستاذ القانون الجنائي المساعد

الناشر

دار النهضة العربية

٣٢ ش عبد الخالق ثروت القاهرة

ملحق رقم (١٣)

نموذج لغلاف خارجي لرسالة دكتوراه

جامعة القاهرة
كلية الحقوق

دور المجني عليه في إنهاء الدعوى الجنائية

رسالة مقدمة من:

حمدي رجب عطية

للحصول على درجة الدكتوراه في الحقوق

إشراف

الأستاذ الدكتور / أحمد فتحي سرور وزير التعليم

لجنة الحكم على الرسالة

الأستاذ الدكتور / أحمد فتحي سرور "مشرفاً ورئيساً"

أستاذ القانون الجنائي بكلية الحقوق - جامعة القاهرة ووزير التعليم.

الأستاذ الدكتور / حسنين ابراهيم صالح عبيد "عضواً"

أستاذ القانون الجنائي بكلية الحقوق - جامعة القاهرة.

الأستاذ الدكتور / عبد العظيم مرسي وزير "عضواً"

أستاذ القانون الجنائي ووكيل كلية الحقوق - جامعة المنصورة.

١٩٩٠

ملحق رقم (١٤)

نموذج لصفحة إهداء بحث

إهـــــداء

إلي: أساتذتي الأفاضل أئمة الفقه الجنائي ورواد النهضة العلمية والتشريعية في مصرنا الحبيبة:

الأستاذ الدكتور/ أحمد فتحي سرور

الأستاذ الدكتور/ محمود نجيب حسني

الأستاذ الدكتور/ مأمون محمد سلامة

الأستاذة الدكتورة/ فوزية عبد الستار

الأستاذ الدكتور/ حسنين إبراهيم صالح عبيد

الأستاذ الدكتور/ عبد العظيم مرسي وزير

إلي: أبي وأمي منحهم الله الصحة والعافية وطول العمر.

إلي: زوجتي وأبنائي أحمد ، إسلام ، آية.

ملحق رقم (١٥)

نموذج لفهرس محتويات كتاب أو بحث

فهرس

الباب الأول

الباب الثالث

قائمة المراجـع

ملحق رقم (١٦)

نموذج لفهرس هجائـــــــــي

(أ)

(ب)

(ت)

ملحق رقم (١٧)

نموذج لتصويب الأخطاء الواردة في البحث

الخطأ	الصواب
جمائي	جنائي
الدعوة	الدعوى
حريمة	جريمة
جكم	حكم
بحت	بحث
حركية	حرية
سحن	سجن
عروبة	عقوبة
إشعال	أشغال
شفافة	شاقة
صرعى	شرعي
واقع	دافع
ضررة	ضرورة
مساحة	مساهمة
بركة	شركة
حناية	جناية
صروع	شروع
شرب	هرب

ملحق رقم (١٨)

نظام الدراسة بالدراسات العليا – كلية الحقوق – جامعة القاهرة

دبلومات الدراسات العليا

يشترط لقيد الطالب لنيل أى من دبلومات الدراسات العليا أن يكون حاصلا على درجة الليسانس فى الحقوق من احدى الجامعات المصرية أو على درجة معادلة فى الحقوق من احدى الجامعات الأجنبية المعترف بها .

يحدد مجلس الكلية مواعيد القيد فى دبلومات الدراسات العليا فى نهاية العام الجامعى ، للعام الذى يليه .

يجوز لمجلس الكلية أن يحدد سنويا عدد من يقبلون فى كل دبلوم ويكون القبول بترتيب المجموع النهائى للدرجات فى امتحان السنوات الأربع .

لمجلس الكلية أن يقرر اجراء امتحان قبول فى بعض دبلومات الدراسات العليا ويحدد المجلس فى قراره مواد هذا الامتحان ، وشروط النجاح فيها .

٨٧

تكون مدة الدراسة فى دبلومات الدراسات العليا عاما جامعيا واحدا .

لمجلس الكلية أن يقرر دراسة احدى المواد فى الدبلومات .
تبين الجداول الاتية المواد التى تدرس لنيل كل دبلوم ، وعدد الساعات المخصصة اسبوعيا لكل مادة .

أولا ــ دبلوم القانون الخاص :

المادة	عدد الساعات
١ ــ القانون المدنى مع التعمق	٣
٢ ــ القانون المدنى المقارن	٣
٣ ــ القانون التجارى مع التعمق	٣
٤ ــ الشريعة الاسلامية (دراسة مقارنة)	٣
٥ ــ مادة يختارها الطالب من بين مادتين يعنيهما لمجلس الكلية سنويا من المواد الاتية :	٣
(أ) القانون الدولى الخاص .	
(ب) القانون البحرى مع التعمق .	
(جـ) القانون الرومانى .	
(د) تاريخ القانون الخاص .	
(هـ) القانوف الاجتماعى .	
(و) قانون المرافعات مع التعمق .	
(ز) فلسفة القانون .	
(ح) التشريعات التجارية لتنظيم المنافسة وحماية المستهلك .	
٦ ــ قاعة البحث	
اجمالى عدد الساعات	١٦

ثانيا ـ دبلوم القانون العام :

المادة	عدد الساعات
١ ـ النظم السياسية والقانون الدستورى مع التعمق	٣
٢ ـ القانون الادارى مع التعمق	٣
٣ ـ القانون الجنائى مع التعمق	٣
٤ ـ القانون الدولى العام مع التعمق	٣
٥ ـ مادة يختارها الطالب من بين مادتين يعينهما مجلس الكلية سنويا من المواد الاتية : (أ) المالية العامة والتشريع الضريبى . (ب) تاريخ القانون العام . (جـ) نظم الحكم فى الاسلام . (د) القضاء الدستورى . (هـ) العقود الادارية . (و) حقوق الانسان .	٣
اجمالى عدد الساعات	١٦

المادة	عدد الساعات
ثالثا ــ دبلوم الشريعة الاسلامية :	
١ ــ النظريات العامة فى الفقة الاسلامى	٣
٢ ــ القانون المدنى مقارنا بالفقة الاسلامى	٣
٣ ــ الفقة الاسلامى القارن بين المذاهب المختلفة	٣
٤ ــ أصول الفقة مع التعمق	٣
٥ ــ مادة شرعية مقارنة بالقانون الوضعى يختارها الطالب من بين مادتين يعينهما مجلس الكلية سنويا بناءا على اقتراح القسم المختص من المواد الآتية : (أ) القانون الدولى الاسلامى . (ب) نظام الحكم فى الاسلام . (جـ) النظم الادارية والمالية فى الاسلام . (د) القانون الجنائى الاسلامى . (هـ) الاحوال الشخصية المقارنة . (و) القضاء فى الاسلام . (ز) المعاملات التجارية فى الاسلام . (ح) الشرائع القديمة مقارنة بالشريعة الاسلامية .	٣
٦ ــ قاعــة البحث	١
اجمالى عدد الساعات	**١٦**

رابعا ـ دبلوم العلوم الجنائية :

المادة	عدد الساعات
١ ـ قانون العقوبات مع التعمق	٣
٢ ـ قانون الاجراءات الجنائية مع التعمق	٣
٣ ـ علم الاجرام مع التعمق	٣
٤ ـ علم العقاب مع التعمق	٣
٥ ـ مادة يختارها الطالب من بين مادتين يعينهما مجلس الكلية سنويا بناءا على اقتراح القسم المختص من المواد الآتية : (أ) قانون العقوبات الخاص . (ب) القانون الجنائي الاسلامي . (ج) تاريخ القانون الجنائي . (د) فلسفة القانون الجنائي . (هـ) التحقيق الجنائي العملي . (و) السياسة الجنائية .	٣
٦ ـ قاعـة البحث	١
اجمالي عدد الساعات	١٦

خامسا ــ دبلوم العلوم الادارية :

المادة	عدد الساعات
١ ــ الرقابة القضائية على أعمال الادارة	٣
٢ ــ العقود الادارية	٣
٣ ــ الادارة العامة	٣
٤ ــ النشاط الادارى (المرفق العام والضبط الادارى)	٣
٥ ــ مادة يختارها الطالب من بين مادتين يعينهما مجلس الكلية سنويا من المواد الاتية : (أ) الاجراءات الادارية . (ب) الوظيفة العامة . (جـ) القانون الادارى الدولى . (د) الادارة المحلية . (هـ) تنظيم وادارة وحدات القطاع العام . (و) القانون الدولى للتنمية . (ز) الرقابة الادارية . (ح) الرقابة المالية .	٣
٦ ــ قاعة البحث	١
اجمالى عدد الساعات	١٦

سادسا ـ دبلوم القانون الدولى :

المـادة	عدد السـاعات
١ ـ القانون الدولى العام مع التعمق	٣
٢ ـ القانون الدولى الخاص مع التعمق	٣
٣ ـ القانون الدبلوماسي والقنصلى	٣
٤ ـ القضاء الدولى والتحكيم الدولى	٣
٥ ـ مادة يختارها الطالب من بين مادتين يعينهما مجلس الكلية سنويا بناءا على اقتراح القسم المختص من المواد الاتية : (أ) المنظمات الدولية مع التعمق • (ب) القانون الدولى الاقتصادى • (جـ) فلسفة القانون الدولى • (د) القانون الدولى الجنائى • (هـ) القانون الدولى الاسلامى •	٣
٦ ـ قاعـة البحث	٢
اجمالى عدد الساعات	١٦

سابعا ــ دبلوم القانون المالى والاقتصادى :

المادة	عدد الساعات
١ ــ الاقتصاد مع التعمق	٣
٢ ــ المالية العامة والقانون المالى مع التعمق	٣
٣ ــ القانون الاقتصادى مع التعمق	٣
٤ ــ القانون الدولى للعلاقات الاقتصادية	٣
٥ ــ مادة يختارها الطالب من بين مادتين يعينهما مجلس الكلية سنويا بناءا على اقتراح القسم المختص من المواد الآتية : (أ) اقتصاديات المالية العامة . (ب) القانون المالى الدولى . (جـ) تشريعات الخطة والموازنة العامة . (د) تشريعات الاقتصاد الزراعى . (هـ) تشريعات الاقتصاد الاجتماعى . (و) الاقتصاد الاسلامى . (ز) التشريعات التجارية لتنظيم المنافسة وحماية المستهلك .	٣
٦ ــ قاعة البحث	١
اجمالى عدد الساعات	١٦

ثامنا ـ دبلوم القانون الاجتماعى :

المادة	عدد الساعات
١ ـ قانون العمل مع التعمق	٣
٢ ـ التأمينات الاجتماعية مع التعمق	٣
٣ ـ الحقوق الاقتصادية والاجتماعية	٣
٤ ـ تشريعات الاقتصاد الاجتماعى	٣
(أ) اقتصاديات وتشريعات التعاون .	
٥ ـ مادة يختارها الطالب من بين مادتين يعينهما مجلس الكلية	٣
(ب) القانون النقابى مع التعمق .	
(جـ) قانون العمل الدولى .	
سنويا بناءا على اقتراح القسم المختص من المواد الاتية : (ويشمل دراسة المنظمات الدولية والتأمينات الاجتماعية)	
(د) التشريع الاجتماعى الاسلامى .	
(هـ) الوظيفة العامة .	
٦ ـ قاعة البحث	١
اجمالى عدد الساعات	١٦

تاسعا - دبلوم قانون التجارة والاستثمارات الدولية :

المادة	عدد الساعات
١ ـ قانون التجارة الدولية مع التعمق	٣
٢ ـ عقود التجارة الدولية	٣
٣ ـ التحكيم التجارى الدولى	٣
٤ ـ منظمات قانون التجارة الدولية ومنظمات التمويل الدولى	٣
٥ ـ مادة يختارها الطالب من بين مادتين يعينهما مجلس الكلية سنويا بناءا على اقتراح القسم المختص من المواد الاتية : (أ) القانون الاقتصادى الدولى . (ب) القانون المالى الدولى . (جـ) نقل التكنولوجيا . (د) المشروع التجارى المتعدد القوميات . (هـ) تنازع القوانين فى التجارة الدولية . (و) نظم الشركات فى الفقه الاسلامى .	٣
٦ ـ قاعة البحث	١
اجمالى عدد الساعات	١٦

عاشرا ـ دبلوم العلوم القضائية :

	المادة	عدد الساعات
١	قانون المرافعات مع التعمق	٣
٢	قانون الاجراءات الجنائية مع التعمق	٣
٣	التنفيذ الجبرى فى المواد المدنية والتجارية مع التعمق	٣
٤	التنظيم القضائى المصرى مع التعمق	٣
٥	مادة يختارها الطالب من بين مادتين يعينهما سنويا مجلس الكلية من بين المواد الآتية : (أ) الاثبات فى المواد المدنية والتجارية . (ب) الاثبات فى المواد الجنائية . (جـ) التحقيق الجنائى العملى . (د) الطب الشرعى . (هـ) علم النفس القضائى . (و) التحكيم فى المواد المدنية والتجارية . (ز) الحجز الادارى . (ح) النظام القضائى الاسلامى . (ط) اجراءات القضاء الادارى .	٣
٦	قاعة البحث	١
	اجمالى عدد الساعات	١٦

٩٧

تشمل الدراسة فى كل دبلوم — الى جانب المقررات الخاصة المبينة فى الجداول السابقة — مقررا أو مقررات عامة .

— ويؤدى الطالب الامتحان التحريرى والشفوى فى المقررات الخاصة والمقررات العامة .

يرتب مجلس الكلية قاعة بحث فى مادة أو أكثر تكون مدتها ساعة واحدة أسبوعيا فى أحد مقررات الدراسة فى كل دبلوم .

— وعلى الطالب الاشتراك فى قاعة البحث المقررة ، ويعطى الطالب عن أعماله فى قاعة البحث تقديرا يضم الى تقديراته فى الامتحانات التحريرية والشفوية ويتكون من المجموع التقدير العام للطالب .

ولمجلس الكلية أن يقرر حرمان الطالب من التقدم للامتحان اذ قدر أن مواظبته على البحث غير مرضية .

لا يعتبر الطالب ناجحا الا اذا حصل على ٧٠٪ من المجموع الكلى لدرجات الامتحان .

تعقد امتحانات الدراسات العليا مرتين فى العام أولاهما فى نهاية العام الجامعى والثانية فى بداية العام الجامعى التالى .

لايجوز قيد الطالب بدبلوم الدراسات العليا الذى سبق له الرسوب فى امتحانه أربع مرات ، الا اذا حصل على دبلوم آخر من دبلومات الدراسات العليا .

يكون الامتحان تحريريا وشفويا فى جميع المواد ، والرسوب فى الامتحان التحريرى فى أى منها يحرم الطالب من التقدم للامتحانات الشفوية .

لمجلس الكلية أن يعفى الطالب من أداء الامتحان فى المقرر الذى سبق نجاحه فيه ، فى دبلوم سابق حصل عليه اذا كان موضوع المقرر لم يتغير .

ويكلف الطالب فى هذه الحالة باعداد بحث فى أحد موضوعات هذا المقرر يختبر فيه شفويا اذا حصل فيه على درجة النجاح المقررة ويعطى عنه تقديرا يضم الى تقديراته فى الامتحان التحريرية والشفوية ويتكون من المجموع التقدير العام للطالب وفقا لاحكام المادة (٣٧) من اللائحة .

تحسب تقديرات النجاح على الوجه الآتى :

ممتاز	٩٠٪ فأكثر	من مجموع الدرجات
جيد جدا	من ٨٥٪ الى أقل من ٩٠٪	من مجموع الدرجات
جيـد	من ٧٥٪ الى أقل من ٨٥٪	من مجموع الدرجات
مقبول	من ٧٠٪ الى أقل من ٧٥٪	من مجموع الدرجات

ويكون راسبا من يحصل على أقل من ٧٠٪ من مجموع الدرجات .

وتكون النهاية العظمى للدرجات فى امتحان كل مادة من مـواد الدراسة بالدبلومات عشرين درجة بما فى ذلك قاعة البحث .

تسرى على طلاب الدراسات العليا أحكام المادة (١٦) من اللائحة .

١ ــ يجوز بقرار من مجلس الجامعة بناءا على اقتراح مجلس الكلية انشاء دبلومات تطبيقية ، وتكون مـدة الدراسة فى الدبلوم التطبيقى عاما جامعيا واحدا .

٢ ــ يشترط لقيد الطالب لنيل أى من الدبلومات التطبيقية أن يكون حاصلا على درجة الليسانس فى الحقوق من احدى الجامعات المصرية أو على درجة معادلة فى الحقوق من احدى الجامعات الأجنبية المعترف بها . ويجوز لمجلس الكلية أن يرخص للحاصلين على درجة جامعية أخـرى بالقيد فى الدباومات التطبيقية بعد اجتياز دورة تمهيدية .

٣ ــ يمنح الطالب الذى يجتاز الامتحان بنجاح فى احـدى الدبومات التطبيقية ، دبلوم الدراسات التطبيقية فى التخصص الذى يتضمنه الدبلوم .

٤ ــ يحدد مجلس الكلية بناءا على اقتراح الأقسام المختصة المواد التى تدرس لنيل دبلوم الدراسات التطبيقية .

٥ ــ يعين العميد بعد موافقة مجلس الكلية أحد أساتذة الكلية للاشراف على دبلوم الدراسات التطبيقية ، ومتابعة تنفيذ برامج الدراسة ، والدورات التى تعقد به ، ويرفع تقرير سنويا عنها الى مجلس الكلية .

دبلومات الدراسات التطبيقية

تبين الجداول الآتية المـواد التى تدرس لنيل كل دبلوم ، وعـدد الساعات المخصصة أسبوعيا لكل مادة :

(اولا) دبلوم التحكيم :

(١) مواد السنة التمهيدية : وهى مـواد يدرسـها الطلبة من غـير الحاصلين على ليسانس الحقوق لتؤهلهم للالتحاق بالدبلوم .

	المـــادة	عدد الساعات
١	مبادىء القانون ونظرية العقد .	
٢	مبادىء القانون التجارى .	
٣	مبادىء المرافعات المدنية والتجارية .	
٤	مبادىء القانون الادارى مع دراسة خاصة بالعقد الادارى .	

(٢) مواد دبلوم التحكيم : وهى مواد يدرسها كل طلاب الدبلوم .

	المـادة	عدد السـاعات
١	اتفاق التحكيم وآثاره	٣
٢	نظم التحكيم المقارنة	٣
٣	تنازع القوانين فى مجال التحكيم التجارى الدولى	٣
٤	التحكيم فى المنازعات الادارية	٣
٥	خصومة التحكيم	٣
٦	قاعـة البحث	١

اجمالى عدد الساعات ١٦

(ثانيا) دبلوم عقود الانشاءات الدولية :

١ ـ مواد السنة التمهيدية : وهى مواد يدرسها الطلبة من غير الحاصلين على ليسانس الحقوق •

المادة

١ القانون الادارى (وتشمل الدراسة القضاء الادارى والعقود الادارية)•

٢ القانون المدنى (وتشمل الدراسة المدخل لدراسة القانون وأحكام ومصادر الالتزام) •

٣ القانون التجارى (وتشمل الدراسة مبادىء القانون التجارى مع دراسة خاصة بالأعمال التجارية والشركات) •

(٢) مواد دبلوم عقود الانشاءات الدولية : وهى مواد يدرسها كل طلاب الدبلوم •

م	المادة	عدد الساعات
١	عقود الادارة	٣
٢	النظم المقارنة لعقود الانشاءات الدولية	٣
٣	تمويل عقود الانشاءات ذات الطابع الدولى	٣
٤	تنفيذ عقود الانشاءات الدولية والمطالبات	٣
٥	تسوية المنازعات الناشئة عن عقود الانشاءات الدولية	٣
٦	قاعة البحث	١
	اجمالى عدد الساعات ١٦	

(ثالثا) دبلوم الملكية الفكرية :

(١) مواد السنة التمهيدية : وهى مواد يدرسها الطلبة من غير الحاصلين على ليسانس الحقوق لتؤهلهم للالتحاق بالدبلوم .

المادة

١ مدخل للعلوم القانونية .

٢ الحقوق المتصلة بحق المؤلف .

٣ نظرية الالتزامات

٢ ـ مواد دبلوم الملكية الفكرية : وهى مواد يدرسها كل طلاب الدبلوم .

(٢) مواد دبلوم الملكية الفكرية :

م	المادة	عدد الساعات
١	النظرية العامة لحق المؤلف	٣
٢	الملكية الصناعية	٣
٣	حماية حق المؤلف	٣
٤	التطبيقات المعاصرة لحق المؤلف (الحاسب الآلى)	٣
٥	تنازع الاختصاص	٣
٦	قاعة البحث	١
		اجمالى عدد الساعات ١٦

معاهد الدراسات العليا المتخصصة

يشترط لقيد الطالب لنيل دبلوم التخصص من أحد معاهد الدراسات العليا المتخصصة أن يكون حاصلا على درجة الليسانس فى الحقوق من احدى الجامعات المصرية أو على درجة معادلة فى الحقوق من احدى الجامعات الأجنبية المعترف بها ٠

ويجوز لمجلس الكلية أن يرخص للحاصلين على درجة جامعية أخرى بالقيد فى بعض معاهد الدراسات العليا المتخصصة ٠

مدة الدراسة فى كل معهد من معاهد الدراسات العليا المتخصصة سنتان جامعيتان ٠

يمنح الطالب الذى يجتاز الامتحان بنجاح فى أحد معاهد الدراسات العليا المتخصصة « دبلوم التخصص فى الدراسة التى يتضمنها المعهد » ٠

تبين الجداول الآتية المواد التى تدرس لنيل دبلوم التخصص وعدد الساعات المتخصصة أسبوعيا لكل مادة وذلك فى كل من المعهدين الآتيين ٠

ثالثا ـ معهد الدراسات الضريبية

(السنة الاولى)

م	المـادة	عدد الساعات
١	المالية العامة مع التعمق	٣
٢	القانون المالى مع التعمق	٣
٣	النظم الضريبية المقارنة	٣
٤	المحاسبة	٣
٥	مادة يختارها الطالب من مادتين يعينهما سنويا مجلس الكلية من المواد الآتية : (أ) حسابات الحكومة . (ب) تطبيقات ضريبية . (جـ) الموازنة العامة للدولة . (د) مالية الهيئات المحلية	٣
٦	قاعــة البحث	٢
	اجمالى عدد الساعات	١٧

(السنة الثانية)

م	المـادة	عدد الساعات
١	ضريبة الدخـــل	٣
٢	ضرائب الاستهلاك	٣
٣	الضرائب الجمركية	٣
٤	المحاسبة الضريبية	٣
٥	مادة يختارها الطالب من مادتين يعينهما سنويا مجلس الكلية من المواد الآتية : (أ) المنازعات الضريبية . (ب) الازدواج الضريبى (جـ) الضرائب العقارية (د) التشريع الجنائى الضريبى . (هـ) النظام الضريبى الاسلامى .	٣
٦	قاعــة البحث .	٢
	اجمالى عدد الساعات	١٧

* يراعى فى تنظيم قاعات البحث فى معاهد الدراسات العليا ان تتضمن بصفة اساسية تدريبا عمليا .

درجة الماجستير فى الحقوق

يشترط لقيد الطالب الحصول على درجة الماجستير فى الحقوق الشروط الآتيـة :

١ ـ أن يكون حاصلا على درجة الليسانس فى الحقوق من احـدى الجامعات المصرية أو على درجة معادلة فى الحقوق من احدى الجامعات الأجنبية المعترف بها •

٢ ـ أن يكون حاصلا على أحد دبلومات الدراسات العليا أو على دبلوم التخصص •

٣ ـ أن يقوم ببحوث مبتكرة فى موضوع يقره مجلس الجامعة بناءا على اقتراح مجلس الكلية لمدة سنة على الاقل من تاريخ موافقة مجلس الكلية على تسجيل الموضوع •

٤ ـ أن يقدم بنتائج بحوثه رسالة تقبلها لجنة الحكم وأن يؤدى فيها مناقشة علنية •

يختار الطالب موضوع رسالته بشرط أن يكون ذا صلة بالدبلوم او المعهد الذى اجتاز بنجاح الامتحان المقرر له •

لمجلس الكلية أن يوافق على تسجيل رسالة الماجستير بعد حصول الطالب على دبلوم الدراسات العليا ويجوز تسجيل رسالة الماجستير بعد اجتياز الطالب بنجاح السنة الاولى فى أحد معاهد الدراسات العليا المتخصصة •

ولا تجوز فى هذه الحالة مناقشة الرسالة الا بعد حصول الطـالب على دبلوم معهد الدراسات العليا المتخصص •

تسرى على رسالة الماجستير القواعد المنصوص عليها فى المـواد من ٥٣ الى ٥٨ من اللائحـة • ومع ذلك يسـقط تسـجيل رسالة الماجستير بعد مضى ثلاث سنوات من تاريخ تسجيلها ، الا اذا رأى مجلس الكلية الابقاء على التسجيل لمدة يحددها بناءا على تقرير المشرف بعد أخذ رأى مجلس القسم المختص ، بشرط الا تجاوز هذه المدة سنتين •

درجة الدكتوراه فى الحقوق

يشترط لقيد الطالب لنيل درجة الدكتوراه فى الحقوق

١ ـ أن يكون حاصلا على دبلومين من دبلومات الدراسات العليا على أن يكون أحدهما دبلوم القانون الخاص أو دبلوم القانون العام ؛ أو أن يكون حاصلا على درجة الماجستير فى الحقوق •

٢ ـ أن يقوم ببحوث مبتكرة فى موضوع يقره مجلس الجامعة بناءا على اقتراح مجلس الكلية لمدة ثلاث سنوات على الاقل من تاريخ موافقة مجلس الكلية على تسجيل الموضوع •

٣ ـ أن يقدم بنتائج بحوثه رسالة تقبلها لجنة الحكم وأن يؤدى فيها مناقشة علنية •

يختار الطالب موضوع رسالته بشرط أن يكون ذا صلة باحدى مواد الدراسة فى دبلومى أو معهد الدراسات العليا الذى أتم الدراسة فيها • ويشترط لتسجيل الرسالة أن يجتاز الطالب بنجاح امتحانا شفويا فى المواد التى تدخل فى نطاق التخصص الذى سجلت الرسالة فى أحد موضوعاته• ويحدد مجلس الكلية هذه المواد بناءا على اقتراح الاستاذ المشرف على الرسالة •

يقدم طلب تسجيل موضوع الرسالة الى عميد الكلية ويعرض على مجلس الكلية بعد أخذ رأى مجلس القسم المختص • ويشمل قرار مجلس الكلية تعيين المشرف على اعداد الرسالة وفقا للمادة ٩٨ من اللائحة التنفيذية لقانون تنظيم الجامعات •

يقدم المشرف على الرسالة الى مجلس القسم المختص تقريرا سنويا فى نهاية كل عام جامعى عن مدى تقدم الطالب فى بحوثه • ويعرض قرار مجلس القسم فى شأن هذا التقرير على مجلس الكلية •

ويجوز لمجلس الكلية فى ضوء التقرير المشار اليه فى الفقرة السابقة الغاء تسجيل الرسالة وفقا للمادة ١٠٢ من اللائحة التنفيذية لقانون تنظيم

الجامعات • وفى جميع الاحوال يسقط تسجيل الرسالة بعد ثمانى سنوات من تاريخ تسجيلها ، الا اذا رأى مجلس الكلية الابقاء على التسجيل لمدة أخرى يحددها بناءا على تقرير المشرف بعد أخذ رأى مجلس القسم المختص بشرط ألا تتجاوز هذه المدة سنتين •

يقدم المشرف على الرسالة بعد الانتهاء من اعدادها تقريرا الى مجلس القسم المختص فى شأن صلاحيتها للمناقشة ، ويقترح المشرف فى تقريره تشكيل لجنة للحكم على الرسالة •

يقرر مجلس الكلية صلاحية الرسالة للمناقشة وتشكيل لجنة الحكم عليها بناءا على اقتراح مجلس القسم المختص ، وبعد اطلاعه على تقرير المشرف على الرسالة واقراره •

يقدم كل عضو من أعضاء لجنة الحكم على الرسالة تقريرا فرديا عنها •

وتقدم لجنة الحكم على الرسالة تقريرا جماعيا عنها متضمنا اقتراحها فى شأن منح الطالب درجة الدكتوراه فى الحقوق وبالتقدير الذى منح له•

ويعرض التقرير العام على لجنة الدراسات العليا بالكلية • ويعرض بعد ذلك على مجلس القسم المختص ثم على مجلس الكلية الذى يقترح منح الطالب درجة الدكتوراه فى الحقوق والتقدير الذى تمنح به •

على الطالب أن يطبع رسالته اذا ما تقررت صلاحيتها للمناقشة • ويسلم نسخة منها الى كل من أعضاء لجنة الحكم على الرسالة • وعليه أن يودع مكتبة الكلية خمسين نسخة منها •

ويجوز لمجلس الكلية أن يقرر طبع الرسالة بسعر التكلفة أو على نفقة الكلية بناء على طلب مقدم الرسالة •

يعلن نجاح الطالب بأحد التقديرات الاتية :

دكتور فى الحقوق .

دكتور فى الحقوق بتقدير جيد .

دكتور فى الحقوق بتقدير جيد جدا .

دكتور فى الحقوق بتقدير ممتاز .

وللجنة أن توصى بتبادل الرسالة مع الجامعات المصرية والأجنبية ولها كذلك أن توصى بطبع الرسالة على نفقة الجامعة .

يبين فى شهادة الدكتوراه دبلوما الدراسات العليا اللذان حصل عليهما الطالب أو درجة الماجستير التى حصل عليها وموضوعها والتقدير الـذى ناله ، ودبلوم الدراسة العليا أو دبلوم التخصص من معهد الدراسة العليا الذى حصل عليه وتقديره .

ويبين فى هذه الشهادة موضوع رسالة الدكتوراه والتقدير الـذى منحت به درجة الدكتوراه .

قائمة المراجع

- د • أحمد شلبي، كيف تكتب بحثاً أو رسالة، القاهرة – مكتبة النهضة المصرية ١٩٨٢م •

- د • أحمد عبدالكريم سلامة، الأصول المنهجية لإعداد البحوث العلمية، الطبعة الأولى ١٩٩٧ •

- د • أحمد فتحي سرور، الشرعية والإجراءات الجنائية، دار النهضة العربية ١٩٧٧م •

- ابن منظور، المعجم الوجيز، مجمع اللغة العربية ، القاهرة ١٩٩٣، لسان العرب المحيط، المجلد الثالث •

- د • ثريا عبدالفتاح، منهج البحوث العلمية للطلاب الجامعيين، دار الكتاب اللبناني، الطبعة الرابعة، ١٩٨٧م •

- د . جابر عبدالحميد جابر، د . أحمد خيري كاظم، مناهج البحث في التربية وعلم النفس، دار النهضة العربية، الطبعة الأولى، عام ١٩٧٨.

- د . جلال ثروت، الظاهرة الإجرامية، الجزء الأول، دار المطبوعات الجامعية، الإسكندرية، ١٩٩٧.

- د • حامد طاهر، الدراسات العليا ومنهج البحث فيها، دار النصر للتوزيع والنشر، جامعة القاهرة •

- حسن رشاد، المكتبات ورسالتها، دار الفكر العربي، ١٩٧٧.

- د . حسين عبدالحميد رشوان، د . غازي عناية، مناهج البحث دراسة في مناهج العلوم، ١٩٩٧.

- د ٠ حمدي رجب عطية، دور المجني عليه في إنهاء الدعوى الجنائية، رسالة دكتوراة – جامعة القاهرة، ١٩٩٠م ٠

- الإتلاف العمدي للأموال المعلوماتية للكمبيوتر، مجلة الجديد التي يصدرها المركز القومي للبحوث والدراسات العلمية، طرابلس ٠

- تلوث البيئة وأثره على الحياة والحماية الجنائية منه، مقبول للنشر بالمجلة العلمية لجامعة التحدي، سرت – ليبيا ٠

- د ٠ خليفة شحاته الباح، طرق البحث العلمي في التربية البدنية، منشورات جامعة قار يونس – بنغازي، ١٩٩٢ م ٠

- د . ذوقان عبيدات، د . عبدالرحمن عدس، د . كايد عبدالحق، البحث العلمي، مفهومه، أدواته، أساليبه، دار محدلاوي، عمان، الأردن، بدون تاريخ نشر .

- ر ٠ داي، كيف تكتب بحثا علميا وتنشره، ترجمة د ٠ القذافي عبدالله الحداد، منشورات جامعة عمر المختار، البيضاء، ١٩٩٨م ٠

- د . زين بدر فراج، أصول البحث القانوني، دار النهضة العربية، ١٩٩٣ .

- د • شوقي ضيف، البحث الأدبي، طبعته، مناهجه، أصوله، مصادره، الطبعة الثانية، دار المعارف، القاهرة ١٩٧٢م •
- الشيخ عبدالباسط بن محمد العلموي، المعيد في أدب المفيد والمستفيد، دمشق، مطبعة الترقي، ١٣٤٩ •
- على ضو، منهجية البحث القانوني، منشورات مجمع الفاتح للجامعات، ١٩٨٩م •
- د • غازي حسين عناية، إعداد البحث العلمي، مؤسسة شباب الجامعة، ١٩٨٥م •
- د • غريب محمد سيد أحمد، تصميم وتنفيذ البحث الاجتماعي، دار المعارف الجامعية الإسكندرية ١٩٨٠م •
- د • فتوح عبدالله الشاذلي، دليل الطالب لإعداد الأبحاث والرسائل، الطبعة الأولى، دار المطبوعات الجامعية، ١٩٩٢م •
- د • فوزية عبدالستار، مبادئ علم الإجرام، وعلم العقاب، الطبعة الخامسة، دار النهضة العربية ١٩٨٥م •
- د . محمد عفيفي حمودة، البحث العلمي، أصول وقواعد البحث وكتابة التقارير والبحوث، الطبعة الثانية ١٩٩٣.
- د • محمد محمود الجوهري وآخرون، ميادين علم الاجتماع، القاهرة، دار المعارف، الطبعة الثالثة ١٩٧٩م •

فهرس

الموضـــــوع	الصفحة



المؤلف فى سطور

دكتور حمدى رجب عطية

أستاذ القانون الجنائى م

المحامى أمام القضاء العالى ومجلس الدولة

وعضو الجمعية المصرية للقانون الجنائى

المؤهلات العلمية :

ليسانس فى الحقوق جامعة القاهرة ١٩٨٢ .

ماجستير فى الحقوق جامعة القاهرة ١٩٨٤ .

دكتوراة فى الحقوق جامعة القاهرة ١٩٩٠ .

الخبرة العملية :

- باحث سابق بالجهاز المركزى للتنظيم والإدارة.
- التدريس بكلية القانون - دراسات عليا - جامعة التحدى - خليج سرت - الجماهيرية الليبية .
- التدريس بكلية الحقوق جامعة المنوفية.
- التدريس بكلية الحقوق جامعة حلوان.
- محامى حر.
- المشاركة فى العديد من المؤتمرات والندوات العلمية الوطنية والدولية .
- المشاركة فى مناقشة العشرات من البحوث العلمية لطلاب الدراسات العليا ورسالة ماجستير.

صدر للمؤلف :

- الإجراءات الجنائية بشأن الأحداث، دار النهضة العربية، ٢٠٠٠.
- الأصول المنهجية لإعداد البحوث والرسائل الجامعية، دار النهضة العربية، ٢٠٠٢.
- المسئولية الجنائية للطفل في تشريعات الدول العربية والشريعة الإسلامية، دار النهضة العربية، ٢٠٠٠.
- الجرائم الدولية والتشريعات الوطنية واختصاصات المحكمة الجنائية الدولية، دار النهضة العربية، ٢٠٠٢.
- نزول المجني عليه عن الشكوى، دار النهضة العربية، ٢٠٠٣.
- أصول علم العقاب - تطبيقات فى التشريعين الليبى والمصرى، دار النهضة العربية، ٢٠٠٣.
- علم الإجرام، دار النهضة العربية، ٢٠٠٣.
- الإجراءات الجنائية لمحاكمة الأحداث، دار النهضة العربية، ٢٠٠٤.
- الميزان في حل القضايا التطبيقية لقانون العقوبات، القسم العام، ٢٠٠٥.
- الميزان في تطبيق قانون الإجراءات الجنائية، مدعما بأحكام القضاء، ٢٠٠٥.
- الميزان في تطبيق قانون العقوبات، القسم الخاص، ٢٠٠٧.
- جرائم الموظفين المضرة بنزاهة الوظيفة وبالمال العام، دراسة تطبيقية مدعمة بأحكام محكمة النقض، ٢٠٠٦.
- جرائم القتل والجرح والضرب وإعطاء المواد الضارة، دراسة تطبيقية في التشريعين المصري والليبي، ٢٠٠٧.
- جرائم التزوير أو التقليد أو التزييف للعملات والأختام والمحررات، دراسة تطبيقية مدعمة بأحكام محكمة النق
- الجرائم الدولية والتشريعات الوطنية واختصاص المحكمة الجنائية الدولية، الطبعة الثانية منقحة، تحت ال

الأبحاث والمقالات:

- إعداد مايقرب فى ٣٠ بحث ومقالة نشر معظمها فى الدوريات والصحف المصرية والليبية.
- أبحاث قانونية فى التشريعات الجنائية العربية - تحت الطبع.

تطلب هذه الأعمال العلمية من مكتبة دار النهضة العربية ٣٢ ش عبد الخالق ثروت القاهرة

ومكتبة الشعب بمدينة مصراته بالجماهيرية الليبية